جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

# أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني

إعداد
خليل محمد محمود أبوعرب

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الإطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2008

# أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني


إعداد

خليل محمد محمود أبوعرب


نوقشت هذه الإطروحة بتاريخ 2008/12/31م، وأجيزت.

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
|---|---|
| 1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً | .................... |
| 2. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً | .................... |
| 3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً | .................... |

# إهداء

إلى كل الذين يعملون في سبيل أن تكون فلسطين منارة علم تضيئ لإجيال الأمة الطريق نحو التطور والنماء

# شكر وتقدير

**الشكر دائما لله تعالى على الخير الذي انعمه علي وأشكر أولئك الذين وقفوا معي لكي أتمكن من إنجاز هذا الجهد المتواضع، حيث اشكر الدكتور رائد نعيرات المشرف على الرسالة الذي أولى اهتماما كبيرا بهذه الرسالة ومتابعته الدؤوبة لي اثناء كتابة هذه الرسالة ومتابعتـــه لكافة التفاصيل، كما اشكر الأساتذه الأفاضل في برنامج التخطيط والتنمية السياســية والهيئـــة التدريسية التي أكن لها كل محبة وتقدير، كما اشكر الأساتذة الدكتور محمـــد جـــواد النـــوري والدكتور سمير محمود وكافة الأساتذة الأفاضل في الجامعة كما اشكر أهلي وعـــائلتي الـــذين وقفوا معي لأنجاز هذه الرسالة.**

## الإقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

# أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

| | |
|---|---|
| **Student's name:** | **اسم الطالب:** |
| **Signature:** | **التوقيع:** |
| **Date:** | **التاريخ:** |

## فهرس المحتويات

**أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني**

**إعداد**

**خليل محمد محمود ابوعرب**

**اشراف**

**د. رائد نعيرات**

**الملخص**

عمدت هذه الدراسة إلى مناقشة تأثير الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحولات الديمقراطية داخل النظام السياسي، بعد أن فازت حركة المقاومة الإسلامية حماس بهذه الإنتخابات، حيث تم طرح اسئلة تتعلق بتأثير هذه الإنتخابات على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، ودراسة المتغيرات التي أصابت النظام السياسي منذ ابرام الفلسطينيين اتفاقية أوسلو وصولا إلى الإنتخابات الثانية، التي أحدثت تحولات هامة على الديمقراطية الفلسطينية.

وفي الإجابة عن هذه الأسئلة تم استعراض اتفاقية أوسلو وماهية هذا الإتفاق وتأثيرذلك على المجتمع الفلسطيني، حيث تم بحث كيفية دخول الفلسطينيين هذه العملية وتأثير ذلك على النظام السياسي الفلسطيني، حيث اتضح أن هذا الإتفاق قد أثر على النظام السياسي وخلق حالة من الإنقسام داخل المجتمع الفلسطيني، لكن الملاحظ أن هذا الإتفاق قد أوجد أول سلطة فلسطينية على الأرض لكنها سلطة ذات سيادة منقوصة، وبينت الدراسة أن هذا الإتفاق قد أسقط خيار المطالبة بأراضي عام 1948 بعد موافقة الفلسطينيين على قراري مجلي الأمن 242 و338.

ناقشت الدراسة كذلك طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وتأثير ذلك على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، من خلال دراسة تأثير الإنتخابات التشريعية الثانية على القوى والفصائل الفلسطينية، وأبرزت هذه الإنتخابات تحولا هاما في المجتمع الفلسطيني والناجم عن مشاركة القوى والفصائل الوطنية في هذه الإنتخابات وفوز حركة حماس بها، مما شكل انقلابا في النظام السياسي الذي خرج من إطار الحزب الواحد ليتحول إلى نظام تبرز فيه التعددية السياسية.

أصاب فوز حماس بالإنتخابات التشريعية الكثيرين بالدهشة والإستغراب، الدهشة لهـذا الفوز الكبير جاء بعد أن إستطاعت العملية الديمقراطية أن تثبت أن خيار الشعب الفلسطيني ليس بالضرورة أن يكون مساندا للموقف الأجنبي والأمريكي، والإستغراب من السلاسة والهدوء التي مرت بها هذه الإنتخابات،حيث تحمل الفلسطينيون أفرادا ومؤسسات المسـؤولية علـى عـاتقهم لإنجاح هذه الإنتخابات بهذه الصورة، حيث لم تسجل أية خروقات للعملية الإنتخابية الأمر الـذي إعتبره المراقبون الدوليون بأن ما جرى تحولا كبيرا في المسـار الـديمقراطي الـذي سـطره الفلسطينيون بصورة مشرفة.

وخلصت الدراسة إلى أن الإنتخابات ساهمت في تعزيـز الحالـة الديمقراطيـة داخـل المجتمع الفلسطيني، الذي إنعكس بدوره على الواقع السياسي الفلسطيني، ولعل المتغيرات التـي أعقبت الإنتخابات التشريعية الفلسطينية كان لها أكبر الأثرعلى الدور الذي لعبته مؤسسات الدولة في إحداث التغيير، خاصة بعد أن إنتقلت حركة حماس من المعارضة والمقاومة إلـى السـلطة وكذلك حركة فتح التي إنتقلت من السلطة إلى المعارضة الجزئية، ففتح تسيطر على المؤسسـات وكذلك على الرئاسة إلا أنها فقدت بالإنتخابات القوة التشريعية.

وأظهرت التطورات السياسية التي اعقبت الإنتخابات التشريعية الفلسطينية أن العالم كان على موعد مع التغيير الذي حصل في تركيبة السلطة الفلسطينية، هذا التغير رافقه رفض دولـي لما ألت إليه نتائج صناديق الإقتراع، خاصة بعد أن حققت حماس هذا الفوز الكبير، ولعل ذلـك يشير إلى أن العالم كان ينتظرتحقيق ديمقراطية تناسبه وإذا ظهر عكس ذلك فإن المقياس يختلف.

لكن هذه الإنتخابات ادت إلى قلب الموازين وأفرزت نهجا ديمقراطيا فلسـطينيا جديـدا، بعد أن شارك الفلسطينيون بقوة بهذه الإنتخابات، التي جعلت منهم قادرين على إحـداث التغيـر المطلوب، فعملية التحول الديمقراطي وما آلت إليه نتائج الآنتخابات التشـريعية الثانيـة كانـت الركيزة الأساسية التي إنطلقت منها هذه الإطروحة، لاسيما وأن فرضية هذه الدراسة قد أشارت إلى أن الإنتخابات ونتائجها قد لعبت دورا بارزا في إحداث الديمقراطية الفلسطينية، وقد اتضـح من خلال هذه الفرضية أن الإنتخابات خلقت واقعا جديدا،بعد مشاركة العديد من القوى والفصائل

في هذه الإنتخابات، والتي تنافست على مقاعد المجلس التشريعي حيث عكس ذلك تحولا ديمقراطيا كبيرا في النظام السياسي الفلسطيني، لآنها أنهت هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، وعززت حالة من الشراكة بين القوى والفصائل والتي قامت على مبدأ التنافس بين القوى والأحزاب لتغيير الواقع السياسي، من أجل البحث في الدور المطلوب من القوى السياسية على الساحة الفلسطينية في إيجاد معادلة مابين الرغبات السياسية للقوى والأحزاب ورغبة الإفراد الذين عبروا عن تمسكهم بالخيار الديمقراطي.

**مقدمة**

أثارت الإنتخابات التشريعية الفلسطينية والتي جرت في الخامس والعشرين من شهر كانون أول من عام2006، تساؤلات كثيرة لاسيما بعد الفوز الكبير الذي حققته حركة المقاومة الآسلامية حماس، والتي حصلت بموجبه على اربع وسبعين مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي والبالغ عدده مئة وأثنين وثلاثين مقعدا، بعد التعديل الذي اتفق عليه بموجب اتفاق القاهرة.

أعتبرت هذه الإنتخابات بالنسبة للمراقبين الدوليين بأنها قلبت الموازين لاسيما بعد أن أفرزت هذه الإنتخابات نهجا ديمقراطيا فلسطينيا، أثبت للعالم أجمع أن الفلسطينيين سطروا بذلك أروع صورة لهذه العملية.

الإنتخابات التشريعية الثانية ساهمت وبشكل كبير في تبيان الصورة الحقيقية لوجهة النظر الفلسطينية، التي أفرزت حالة لا بد من الوقوف عندها بعد أن شارك الفلسطينيون بقوة بهذه الإنتخابات، التي جعلت منهم قادرين على إحداث التغير المطلوب.

فوز حماس بالإنتخابات التشريعية بهذا العدد من المقاعد أصاب الكثيرين بالدهشة والإستغراب، الدهشة لهذا الفوز الكبير جاء بعد أن إستطاعت العملية الديمقراطية أن تثبت أن خيار الشعب الفلسطيني ليس بالضرورة أن يكون مساندا للموقف الأجنبي والأمريكي، والإستغراب من السلاسة والهدوء التي مرت بها هذه الإنتخابات،حيث تحمل الفلسطينيون أفرادا ومؤسسات المسؤولية على عاتقهم لإنجاح هذه الإنتخابات بهذه الصورة، وحيث لم تسجل أية خروقات للعملية الإنتخابية الأمر الذي إعتبره المراقبون الدوليون الذين راقبوا سير هذه العملية بأن ما جرى تحولا كبيرا في المسار الديمقراطي الذي سطره الفلسطينيون بصورة مشرفة.

من هنا فإن مناقشة هذه القضية وأثارها ستكون من القضايا التي سيتم معالجتها خلال هذا الإطروحة والتي ستتناول طبيعة النظام السياسي الفلسطيني بعد دخول الفلسطينيين عملية السلام، وإبرامهم لإعلان المبادئ مع الجانب الإسرائيلي، والإنتقال إلى الدور الذي ساهم في تعزيز الحالة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني، ودور المؤسسات الفلسطينية في تعزيز

الديمقراطية والتحول في هذا الإطار الذي إنعكس بدوره على الواقع السياسي الفلسطيني الذي ساهم في الوصول إلى ما ألت إليه هذه الإنتخابات بصورة تعزز مبدأ الديمقراطية، كما أن المتغيرات الدولية لعبت دورا في إحداث هذا التغيير والتحول بصورة كبيرة من إطار المؤسسة الحاكمة إلى الإطار الأشمل الذي يضم مؤسسات الدولة بمختلف توجهاتها وأطيافها السياسية.

ولعل المتغيرات التي أعقبت الإنتخابات التشريعية الفلسطينية سيكون لها أكبر الأثرعلى الدور الذي ستلعبه مؤسسات الدولة في إحداث التغيير، خاصة بعد أن إنتقلت حركة حماس من المعارضة والمقاومة إلى السلطة، وكذلك حركة فتح التي إنتقلت من السلطة إلى المعارضة الجزئية، ففتح تسيطر على المؤسسات وكذلك على الرئاسة إلا أنها فقدت بالإنتخابات القوة التشريعية، هذا الأمر رافقه بروز تيارات تطالب بضرورة إحداث التغيير في مختلف مؤسسات السلطة.

القضية الأبرز التي تشغل المواطن الفلسطيني تكمن في كيفية تعاطي الفلسطينيين مع النهج الجديد للديمقراطية التي جعلت منهم يفكرون مليا في كيفية تحقيق التوازن ما بين المطلوب ومابين ماهو مطروح إن كان على الساحة السياسية الداخلية أو على نطاق السياسة الخارجية.

إفرازات عملية الإنتخابات التشريعية وما حققته من نتائج ستكون الإطار الأعم والأشمل الذي سنحاول من خلاله متابعة كافة القضايا المتعلقة بتأثير ذلك على التحول الديمقراطي الفلسطيني، الذي يعيش في هذه المرحلة حالة من التقلب وعدم الإتزان، خاصة وأن الإنتخابات خلقت حالة من التوتر يعيشها المواطن الفلسطيني، الأمر الذي يؤدي إلى بروز الكثير من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه الإطروحة.

من هنا فإن التطورات السياسية المتعلقة بنتائج الإنتخابات التشريعية الفلسطينية تظهر بأن العالم كان على موعد مع التغيير الذي حصل في تركيبة السلطة الفلسطينية، هذا التغير رافقه رفض دولي لما ألت إليه نتائج صناديق الإقتراع، خاصة بعد أن حققت حماس هذا الفوز الكبير، ولعل ذلك يشير إلى أن العالم كان يسعى لتحقيق ديمقراطية تناسبه وإذا ظهر عكس ذلك

فإن المقياس يختلف، فماذا يريد العالم من الفلسطينيين، حيث يلاحظ أن كثير من الدول لاسيما الأوروبية وأمريكا باتوا يعيدون حساباتهم لدعم القضية الفلسطينية.

مع ظهور نتائج الإنتخابات وإفرازاتها لوحظ هجوم لاذع على حركة حماس على الرغم أن التركيبة الديمقراطية والتحول في هذا الإتجاه كان من متطلبات المرحلة التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها وإنجازها.

باتت الدول الغربية تعيد حساباتها خاصة تلك المتعلقة بالمنح الدولية والمساعدات التي كانت تقدمها الدول المانحة لمساعدة السلطة الفلسطينية، وباتوا يتراجعون عن وعودهم التي قطعوها قبل الإنتخابات والتي تسعى إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية في الآراضي الفلسطينية، على الرغم من أن نتائج الإنتخابات هي أبرز ما سعت إليه الدول الغربية من أجل إحداث التغيرات أو ما كانت تطلق عليها بالإصلاحات المطلوبة.

لكن فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي هو الذي قلب الموازين وخلط الأوراق الآمر الذي هدد مصير العملية السياسية، وهو الذي عمل على بروز المزيد من التيارات التي تطالب حماس بضرورة العمل على تحقيق توازن ما بين المبادئ التي قامت على أساسها الحركة خاصة وأنها تدعو إلى عدم الإعتراف بإسرائيل من جهة وإصرارها على استخدام المقاومة من جهة أخرى.

**أهمية البحث**

تكمن أهمية هذه الدراسة:

1- أنها تبحث في تأثير الإنتخابات التشريعية الفلسطينية على التحولات السياسية داخل المجتمع الفلسطيني.

2- أنها تناقش قضية حيوية تتعلق بمستقبل النظام السياسي الفلسطيني.

3- أنها تسعى إلى إبراز الدور الذي حقق هذه المتغيرات على الساحة السياسية الفلسطينية وتأثير ذلك على الواقع السياسي الفلسطيني.

4- أنها تتابع قضية تهم المجتمع الفلسطيني الذي يتابع عن كثب كافة التطورات التي أعقبت الإنتخابات التشريعية الفلسطينية.

5- أنها تبين إفرازات الشارع الفلسطيني الذي سعى إلى صناديق الإقتراع من أجل إحداث التغير.

6- أنها تسعى إلى مناقشة قضايا تشكيل الواقع السياسي وأثر ذلك على المستقبل الفلسطيني.

**هدف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة:

1- مناقشة الواقع السياسي الفلسطيني في أعقاب الإنتخابات التشريعية الفلسطينية.

2- دراسة المتغيرات التي أصابت النظام السياسي الفلسطيني والتحولات التي أحدثتها عملية الإنتخابات على الشارع الفلسطيني.

3- إبراز الدور المطلوب من المؤسسة الحاكمة والمعارضة على حد سواء من أجل تدعيم النظام السياسي الفلسطيني.

4- تأثير الإنتخابات على التحولات الديمقراطية في الآراضي الفلسطينية،وكيف تمكن الفلسطينيون من تحقيق التغيير على الساحة الفلسطينية.

5- تأثير فوز حركة حماس على الواقع السياسي الفلسطيني وكيف تعاملت السلطة مع ذلك.

**أسئلة الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة الأسئلة التالية:

1- ما هي طبيعة النظام السياسي الفلسطيني بعد دخول الفلسطينيين عملية السلام وتأثير ذلك على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني؟

2- ما هو تأثير إفرازات وتبعات الإنتخابات التشريعية الفلسطينية على إقامة نظام سياسي فلسطيني قائم على الديمقراطية.؟

3- هل النظام السياسي الفلسطيني القادم سيقود إلى بناء نظام مؤسساتي ديمقراطي على الساحة الفلسطينية.؟

4- ما هو دور السلطة الفلسطينية لتحقيق المزيد من التحولات الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني.؟

**فرضية الدراسة**

لعبت الإنتخابات التشريعية الفلسطينية ونتائجها دورا بارزا في إحداث الديمقراطية الفلسطينية.

**منهجية الدراسة**

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف النظام السياسي، ومن ثم تحليل كافة المتغيرات المتعلقة بتأثير الإنتخابات التشريعية على بناء النظام السياسي الفلسطيني والتحولات الديمقراطية المتعلقة بذلك، وكذلك المنهج النظمي الذي يدرس النظام السياسي وعلاقته بالبيئة المحيطة وتفاعلاته، سواء مع وحداته السياسية وثقافته الإجتماعية أو مع البيئة الخارجية ومدى تأثير وتأثر كل منهما بالآخر.

**حدود الدراسة**

**الحدود الزمانية للدراسة**

تبدأ منذ الإنتخابات التشريعية الثانية أي بعد 25 كانون ثاني 2006، لآن الموضوع يناقش أبعاد هذه الإنتخابات وأثرها على التحولات الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني مع الإشارة إلى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني خلال السنوات التي أعقبت إتفاق إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية.

**الدراسات السابقة**

من خلال متابعة النظام السياسي الفلسطيني والتحولات التي أعقبت التغيرات التي أحدثتها إتفاقية إعلان المبادئ على هذا النظام فإن القضية التي تثار حول هذا الموضوع يحتاج إلى متابعة العديد من الدراسات التي تحدثت حول طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وألية دوره خلال السنوات الماضية، لهذا سيتم دراسة العديد من الكتب والدراسات التي تحدثت حول هذا الموضوع ومن أبرز هذه الدراسات والكتب هي:

**التحول نحو الديمقراطية في فلسطين**

**عملية السلام والبناء الوطني والآنتخابات للدكتور خليل الشقاقي:1996**

هذا الكتاب يتناول التحول نحو الديمقراطية في الاراضي الفلسطينية، وطبيعة المجتمع الفلسطيني في ظل العملية السلمية، حيث أشار الشقاقي بأنه لايمكن فصل عملية التحول الديمقراطي عن عملية البناء الوطني والسلام على إعتبار أنهما تشكلان الأطار السياسيي لعملية التحول الديمقراطي، ويسعى الكتاب إلى دراسة تأثير الإنتخابات الفلسطينية على عملية التحول الديمقراطي خاصة الآنتخابات الأولى في عام 1996، وهنا سنسعى إلى مناقشة هذا الموضوع الحيوي لكن على أساس متابعة تأثير الإنتخابات التشريعية في 2006 على التحول الديمقراطي، خاصة بعد أن تمكنت حركة المقاومة الإسلامية من الفوز بهذه الإنتخابات.

**النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين: للكاتب محمد خالد الآزعر 1996:**

حيث يوضح الكاتب من خلال هذا الكتاب طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وأن هذا النظام مر بتجربتين تتمثل الإولى بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية والثانية تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يناقش القضايا المتعلقة بهاتين التجربتين وتأثير ذلك على النظام السياسي الفلسطني، خاصة وأن لعملية السلام إفرازات تختلف عن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي سيكون التعامل من خلال هاتين التجربتين من أجل مناقشة بناء النظام السياسي الفلسطيني وتأثير ذلك على عملية التحول الديمقراطي.

كما أشار الكاتب من خلال الفصول التي ناقشها في كتابه المداخل الأساسية للتحول الديمقراطي في الآراضي الفلسطينية، خاصة وأنه ناقش مداخل الثقافة السياسية والتعددية السياسية إضافة إلى مناقشة الآنماط الآجتماعية والإقتصادية والتكوين القضائي والقانوني، إضافة إلى مناقشة الإصلاح المؤسساتي ومدى تأثرها بالعوامل الخارجية التي تحدثت عن الدور الخارجي في هذه القضية.

**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: للكاتب جميل هلال 1996**

يتطرق الكاتب من خلال هذا الكتاب إلى مناقشة القضايا التي تتعلق بنشوء النظام السياسي الفلسطيني مرتبطا بالعوامل الداخلية والخارجية، حيث يتحدث عن نشوء وأفول منظمة التحرير الفلسطينية لاسيما بعد أن حدثت تحولات كبيرة على الحقل السياسي الفلسطيني بعد إتفاق أوسلو، الآمر الذي أدى إلى خلق حالة جديدة لبناء النظام السياسي الفلسطيني، وناقش الكاتب موقف السلطة الوطنية وعلاقته بالمجتمع المدني والتحولات التي رافقت الحقل الآجتماعي خاصة بعد أن أصبح هناك حالة من التواصل بين الآراضي الفلسطينية، ويعتبر الكاتب أن الكتاب يعد أول دراسة موسعة ومعمقة للتحولات في المجتمع الفلسطيني وفي النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو الآمر الذي ساهم في بروز العديد من التحولات والإفرازات لهذه الفترة مما إنعكس بدوره على ظهور نخب وشرائح إجتماعية جديدة، خاصة وأن هناك بوادر لظهور نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، حيث أشارإلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الفصائل الفلسطينية وكيف تعاملت مع الواقع السياسي الجديد إضافة إلى العلاقة التي تربط الداخل بالخارج خلال المرحلة القادمة، حيث تساءل الكاتب عن طبيعة العلاقة التي تربط بين القضية الفلسطينية والقضية الديمقراطية، وهل هناك دور خاص للمجلس الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية، لكن القضية الآبرز التي أولاها الكاتب هو كيفية الحفاظ على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني في الحاضر والمستقبل وضمن نطاق أي إطار.

**في النظام السياسي الفلسطيني: قيس عبد الكريم وفهد سليمان وأخرون:2004**

يناقش هذا الكتاب دراسة النظام السياسي الفلسطيني في أعقاب عملية السلام خاصة الجزء المتعلق بقانون الإنتخاب الفلسطيني الذي صدر عن السلطة الوطنية في العام 1995، لأمر الذي أدى إلى إنتخاب رئيس للسلطة والمجلس التشريعي في العشرين من شهر كانون ثاني من عام 1996، ويناقش الكتاب كذلك تجربة الضفة والقطاع في الإنتخابات المحلية والبلدية، إضافة إلى دراسة مسودة دستور الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال دراسة الإطار العام للدستور الذي يرسم ملامح الدستور المفترض عبر تحديد الثوابت التي لا يمكن تجاوزها، إضافة إلى مناقشة مستقبل م –ت –ف بعد قيام الدولة الفلسطينية، ويناقش هذا الكتاب العديد من القضايا التي تتابع الوضع السياسي الفلسطيني ومستقبل العلاقة المستقبلية بين السلطة والثوابت الوطنية كقضية اللآجئين وجنسية الفلسطيني خاصة وأن هناك خصوصية لهوية الفلسطيني لاسيما وأن هناك ملايين الفلسطينيين مشتتين في دول العالم.

**إزدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية واحدة أم مرجعيات:**

**تحرير علي الكردي: "حلقة نقاشية"، مركز الغد العربي للدراسات، 2006:**

يناقش هذا الكتاب موضوع الإنتخابات الفلسطينية الثانية والمستقبل الفلسطيني، حيث يتحدث عن رأي مجموعة من السياسين والأكاديميين وممثلي عدد من الفصائل الوطنية حول رؤيتهم لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية، وكيفية تحقيق حالة من الإستقرار لهذا النظام في ظل فوز حركة حماس بهذه الإنتخابات، كما أن هذا الكتاب يتناول وجهات النظر لقادة الفصائل الفلسطينية حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني.

كما يبحث هذا الكتاب المتغيرات التي أصابت النظام السياسي بعد الإنتخابات، وبروز نظام سياسي فلسطيني برأسين.

**التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006:**

**تحرير الدكتور محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات – بيروت 2007.**

يناقش هذا الكتاب الوضع الفلسطيني الداخلي بعد الإنتخابات التشريعية الثانيـة، والتـي شكلت خلالها حركة حماس الحكومة الفلسطينية، حيث تم مناقشة الحصـار المفـروض علـى الشعب الفلسطيني وصراع الصلاحيات والحوار الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنيـة، كـذلك موقف اسرائيل والدول العربية والإسلامية والدولية من الحكومة التي شكلتها حماس.

**الدين والدولة في فلسطين 2007 للدكتور اياد البرغوثي:**

ناقش هذا الكتاب الصادر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان النظـام السياسـي الفلسطيني من العلمانية إلى الضبابية والدين والدنيا في برنامج حماس الإنتخابي وكيفية دخـول حماس النظام السياسي الفلسطيني وتشكيلها للحكومة، كما ناقش الكتاب دخول حمـاس وآليـات عملها داخل النظام السياسي الفلسطيني.

**اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة 2006:**

الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن: حيث يناقش هذا الكتاب تحليـل الظروف السياسية والداخلية الفلسطينية وتأثير ذلك على اتجاهات النـاخبين، وكـذلك مناقشـة وتحليل الظروف التي سبقت وأحاطت بالإنتخابات البلدية والرئاسية والدوافع وراء عقـد هـذه الإنتخابات وتأجيل الإنتخابات التشريعية، كذلك مناقشـة ردود الفعـل الإسـرائيلية وتوقعاتهـا المستقبلية والدلالات السياسية والإجتماعية لهذه الإنتخابات.

**فصول الدراسة**

سيتم من خلال هذه الدراسة تقسيم البحث إلى عدد من الفصـول والآقسـام التـي تـم إعتمادها على أساس متابعة كافة التطورات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث تم تقسيم الدراسة إلى الفصول التالية:

**الفصل الأول:**

1- الإتفاقية الفلسطينية الآسرائيلية وتأثير ذلك على النظام السياسي الفلسطيني.

2- أسباب ودوافع اتفاق اوسلو وتأثير ذلك علـــى التحـــولات الديمقراطيـــة فـــي الآراضـــي الفلسطينية.

3- ماهية طبيعة وشرعية النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.

**الفصل الثاني:**

1- الآنتخابات التشريعية الثانية ومشاركة القوى والفصائل الفلسطينية.

2- تأثير فوز حماس بالانتخابات التشريعية على القوى والفصائل الفلسطينية.

3- أثر الآنتخابات على النظام السياسي الفلسطيني.

4- أثر نتائج الإنتخابات التشريعية على التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية.

**الفصل الثالث: العملية الديمقراطية الفلسطينية**

1- الديمقراطية الفلسطينية.

2- المعوقات لترسيخ العملية الديمقراطية.

3- العملية الديمقراطية الفلسطينية الواقع والمأمول.

**الإستنتاجات والتوصيات**

# الفصل الأول

## اتفاقية اعلان المبادئ (أوسلو) وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني

دراسة نظام الحكم يحتاج إلى دراسة المجتمع والدولة، أي أن النظام السياسي يحتاج إلى التعامل مع مفردات الحكم، كأن يتم التعامل مع ديمقراطية المجتمع في غياب الدولة، خاصة إذا كان الحديث عن الإطار الأعم والأشمل لهذه العلاقة، فالمقصود هو الديمقراطية السياسية وليس مدى ديمقراطية المؤسسات الإجتماعية والمدنية[1].

يرى الدكتور جمال سلامة علي الخبير في الشؤون السياسية للشرق الأوسط وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي بأن الديمقراطية لا تتحقق إلا بوجود نظام سياسي يتقيد بضوابط تعكس مصالح المجتمع وإرادة الشعب[2].

فالنظام السياسي جزء أساسي من البناء الإجتماعي،وهو أحد النظم الإجتماعية الرئيسية التي يتكون منها أي بناء إجتماعي، ويرتبط ارتباطا مباشرا بالسلوك الإنساني الذي يعتبر محورا أساسيا لها[3].

ويتسم النظام السياسي بأنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، وتعتبر ظاهرة السلطة من أهم الظواهر التي تضفي على النظام السياسي صفته وطبيعته المميزة عن غيره من النظم الإجتماعية.

إذاً فالنظام السياسي في صورته العامة عبارة عن مجموعة من العمليات والظواهر والضوابط المرتبطة بالسلطة والوظيفة والصلاحية والنفوذ، والتي تتفاعل وتتشابك في إطار بنائي وتنظيمي معين[4].

---

[1] هلال، علي الدين، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)**، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1984، ص 49.

[2] سلامة، جمال علي: **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ط2، ص 9.

[3] المصدر السابق، ص 18.

[4] المصدر السابق، ص 18.

هارولد لاسويل عرف النظام السياسي بأنه أهم ظاهرة سياسية يتم بواسطتها تحديد من يحصل على ماذا ومتى وكيف، حيث يرتبط النظام السياسي بعملية الإتصال السياسي[1].

وكان لاسويل قد نهج منهجا سلوكيا حينما أكد على أن تحليل السياسيات ومن ثم النظام السياسي يتطلب التعرف على طبيعة النخبة داخل النظام السياسي.

فيما يرى كارل دويتش استاذ النظم السياسية في جامعة هارفارد أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد، الذي يعتبره دويتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي، أما عالم الإجتماع ماكس فيبر فيرى أن النظام السياسي يحتكر أو يمتلك حق الإستخدام الشرعي للقوة[2].

وكان فيبر قد ربط بين النظام السياسي وبين تحقق عنصر الشرعية الذي يخول له حق استخدام القوة، حيث يؤكد فيبر أن شرعية النظام تتحقق من خلال التقاليد والأعراف والموروث الثقافي، والسمات الشخصية كالبطولة التي يتسم بها بعض القادة أو الزعماء، والمصادر القانونية التي ترتبط بالقواعد الدستورية والحدود والضوابط القانونية التي حازت على رضا وقبول المجتمع.

**النظام السياسي الفلسطيني**

النظام السياسي الفلسطيني واجه حالة مختلفة عن غيره من الأنظمة السياسية في العالم، نظرا لعدم إقامة دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، مما شكل حالة إستثنائية، خاصة وأن الإستقلال السياسي يحتاج إلى مقومات تساهم في ترسيخ بناء النظام على أسس واضحة.

أبرز ما يميز النظام السياسي الفلسطيني أنه نظام مرن، أي أن النظام السياسي الفلسطيني لم يتشكل من خلال إقامة دولة على الأرض لها قوانينها ودستورها ونظامها، بل أن النظام السياسي الفلسطيني تشكل من خلال الواقع السياسي والذي يتعامل مع المستجدات

---

[1] درويش، ابراهيم: **النظام السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968، ص 9.

[2] سلامة، جمال علي: **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، مصدر سابق، ص ص 19-24.

والقضايا بمنطق التفكير والتغيير، ويلاحظ ذلك من خلال النظر لهذا النظام بأن له خصوصية الحالة الفلسطينية، خاصة وأن الدراسات التي تتحدث عن هذا النظام لم تصل إلى دليل نظري محدد، مما جعل الكثيرين يلجأون إلى أسلوب التجريب أو القياس أو المقاربة الحذرة لكل نموذج أو نظام سياسي كل على حدة[1].

فيما رأى أخرون أن النظام السياسي الفلسطيني واجه تحديات كبيرة أدت إلى تقويضه، وإنعكاسه على المواطنين الذين باتوا يشعرون بعمق المأساة التي يعيشونها في ظل تردى أوضاعهم الداخلية والخارجية[2].

يرى الباحث أن النظام السياسي الفلسطيني اتسم بحالة من عدم النمو والتطور، لآن وقوع فلسطين تحت الإحتلال أحبط أية محاولات لنشوء نظام سياسي مستقر، نتيجة لقيام الإحتلال البريطاني أو الإسرائيلي بالتدخل بشكل مباشر في الحياة السياسية الفلسطينية، ومقاومة أية محاولات لنشوء نظام سياسي قادر على خلق واقع سياسي جديد يحارب وجود الإحتلال.

ومما يؤكد ذلك أن البلدان الإستعمارية التي أحتلت فلسطين لم تهيئ الأجواء لإيجاد مؤسسات دولة، مثلما حدث في العديد من البلدان العربية الأخرى، من هنا ارتبط نشوء النظام السياسي الفلسطيني ببدء القضية الفلسطينية التي كان وعد بلفور بإيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين إيذانا رسميا ببدئها[3].

---

[1] الآزعر، محمد خالد، **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، الطبعة الأولى،1996، ص ص 7-19.

[2] عبد الكريم، قيس، فهد سليمان وأخرون، **في النظام السياسي الفلسطيني**، سلسلة الطريق إلى الإستقلال (12)، دار التقدم العربي، الدار الوطنية الجديدة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 40-45.

[3] البرغوثي، إياد، دراسة: **النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من 29 شباط إلى 3 أذار، رام الله، فلسطين، ط1، 1997، ص 226.

ويشير ذلك إلى أن "الشعور الوطني الفلسطيني أو الوطنية الفلسطينية، إنما هي ظـاهرة حديثة نسبيا"[1]، لهذا لم توجد في فلسطين سلطة مركزية شاملة في يوم من الأيام منذ وعد بلفـور عام 1917،لذلك سميت تلك الفترة بمرحلة ظهور الوطنية الفلسطينية وبداية تبلوروتشكل النظـام السياسي الفلسطيني[2].

سعى الفلسطينيون للمطالبة باقامة كيان مستقل، لكن رفض بريطانيـا لـذلك ومقاومتـه للمطالب الفلسطينية، دفع الفلسطينيين إلى تشكيل تنظيمات مقاومة سرية كـان أبرزهـا حركـة عزالدين القسام في الثلاثينات، وانطلاق الثورة الفلسطينية بقيادة المفتي أمين الحسيني، وبعد ذلك حدثت النكبة الفلسطينية في عام 1948، وحدث اندماج الضفة الغربية مع الأردن، وخضع قطاع غزة للحكم المصري.

العمليات التي جرت للحيلولة دون تشكيل دولة عربية فـي فلسـطين، كرسـت البنـاء الحمائلي في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي أظهر التركيبة السياسية الفلسطينية ببنية عشائرية[3].

جاء إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 من العديد من الفصائل، نقطة إنطلاق لتشكيل مشروع سلطة مركزية فلسطينية، نتيجة لإجماع الشعب الفلسطيني بكافة فئاته حول هدف أساسي تمثل بتحرير فلسطين،على اعتبار أن الكفاح المسـلح هـو الطريـق الوحيـد لتحريـر فلسطين[4].

بتشكيل منظمة التحريرعام 1965 دخل النظام السياسي مرحلة جديدة، وكان أهم ما ميز النظام السياسي الفلسطيني في تلك الفترة، ظهور الفصائل المسلحة لمقاومة الإحتلال الإسرائيلي الذي احتل جزء من الأراضي الفلسطينية في عام 1948.

---

[1] البديري موسى: **الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية في كتـاب الديمقراطيـة الفلسـطينية**، أوراق نقدية، موسى البديري وأخرون، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995، ص30.

[2] نوفل، ممدوح: **دراسة النظام السياسي بين الداخل والخارج، نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره**، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22–23 تشرين أول 1998، مابعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وافاق العمل، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله فلسطين، نيسان 1999، ص 28.

[3] انظر العبوشي محمد: **حول العشائرية والحزب السياسي**، العربي العصري، منشورات جامعة بيرزيت، 1980.

[4] الحوراني، فيصل: **الفكر السياسي الفلسطيني 1964–1974**، بدون مكان النشر، 1980.

التغير الأساسي تمثل بنهوض النظام السياسي الفلسطيني بمكونات جديدة، حيث توحد الفلسطينيون تحت هدف واحد هو مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، فتبلورت الأهداف الوطنية وتحددت بتحرير الأرض من الأحتلال[1].

يلاحظ الباحث أن قوى النظام السياسي في تلك الفترة توحدت في إطار م – ت– ف كنظام جديد يمثل كل الشعب، باستثناء جناحها الديني والحركة الإسلامية الذي لم يدخل ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى أن تركيبة المنظمة إستثنت الجماهير الفلسطينية في الداخل التي لم تكن لها علاقة مباشرة مع الفصائل في الخارج.

يرى الدكتور عادل سمارة أن المنظمة "ظلت طول فترة عملها مجموعة من الفصائل حتى داخل الإتجاه الواحد، أي اليمين واليسار حيث لم يبرز لا جبهة لليسار ولا أخرى لليمين مما سمح بهيمنة فصيل وليس إتجاه"[2].

شهد النظام السياسي الفلسطيني انقسامات داخلية حادة، وتشكلت تكتلات وانقسامات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وبرز الإنشقاق والصراع بين الفصائل الفلسطينية، مما خلق حالة من الأزمة داخل النظام السياسي الفلسطيني.

شرعية المنظمة تأثرت بعد اندلاع الإنتفاضة الأولى عام 1987، حيث أظهرت الإنتفاضة عمق الهوة التي كانت تفصل بين النظام السياسي الفلسطيني في الخارج والداخل، مما عزز فقدان المواطن الفلسطيني الثقة بالنظامين الفلسطيني والعربي في تحريره من الإحتلال[3].

يلاحظ الباحث أن النظام السياسي الفلسطيني مع انطلاقة الإنتفاضة دخل مرحلة جديدة، حيث انتقل مركز الثقل الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، وظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس التي انطلقت في عام 1987، مما دفع القوى الدولية بقيادة الولايات المتحدة إلى البحث عن حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

---

[1] نوفل، ممدوح: **دراسة النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، مصدر سابق، ص 30–31.

[2] سمارة، عادل: **الديمقراطية والإسلام السياسي واليسار**، مركز الزهراء للدراسات، القدس، 1994، ص91.

[3] نوفل، ممدوح، **دراسة النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، مصدر سابق، ص 31.

الإنتفاضة بزخمها وجماهيريتها جعلت القضية الفلسطينية قضية ذات أولوية دولية تتطلب البحث عن حلول لها، حيث شرعت الولايات المتحدة بالتمهيد لإجراء محادثات فلسطينية اسرائيلية والتي اسفرت فيما بعد عن إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

كانت المنظمة تقوم بدور الدولة والوطن والهوية والحكومة في آن واحد،مما أثار التساؤل حول مدى شرعية المنظمة في تمثيلها للفلسطينيين، لاسيما بعد بروز الحركة الإسلامية ومنافستها للمنظمة في انتخابات مؤسسات المجتمع المدني تحت الإحتلال، حيث حازت الحركة الإسلامية على ما يزيد عن 45% من الأصوات[1].

من هنا يلاحظ تغير الأجندة السياسية الفلسطينية الداخلية، وبروز قوى تنافس وجود منظمة التحرير الفلسطينية على الأرض، حيث أدى فوز الحركة الإسلامية بهذا الكم من الأصوات يعزز دورها في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني.

في خضم هذه المعادلة عانت م.ت.ف منذ تشكيلها اشكالية التواجد على التراب الوطني، والتي أثرت بشكل كبير في بناء مؤسسات الدولة، ونمو هذه المؤسسات بشكل يجعلها تكون نواة للدولة الفلسطينية، لذا عملت م.ت.ف ومنذ أواسط السبعينيات على تنفيذ مقاربات عملية تجعل من إمكانية تواجدها في الأراضي الفلسطينية أمراً عمليا فتم تبني مشروع النقاط العشر والذي تسلسل إلى وصلنا إلى المقاربة العملية والتي نمت عبر اتفاق اوسلو، حيث كانت اول ولادة لمشروع م.ت.ف والتحام المؤسسة بالأرض وقيام اول سلطة وطنية فلسطينية تم الترويج لها بأنها ستكون نواة للدولة الفلسطينية القادمة.

**اسباب ودوافع إتفاق أوسلو وتأثير ذلك على التحولات الديمقراطية الفلسطينية**

لعبت العديد من الأسباب والدوافع دوراً مهما في إقدام م.ت.ف على توقيع اتفاق اوسلو منها ماهو داخلي يتعلق ب م.ت.ف والحراك الداخلي الفلسطيني ومنها ماهو أقليمي كحرب

---

[1] صالح، عبد الجواد والبرغوثي، اياد: دراسة/ **حول استعراض وتقويم التجارب الإنتخابية السابقة في الضفة والقطاع /** في كتاب جواد الحمد وهاني سليمان انتخابات الحكم الذاتي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1994.

الخليج ومنها ماهو عالمي تمثل بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مركز صنع القرار العالمي.

لقد شكلت هذه الأسباب مجتمعة اتفاق اوسلو وأثرت في التحولات الديمقراطيةالتي كرسها الإتفاق على صعيد العلاقة الفلسطينية الفلسطينية وعلى مستوى نمو المؤسسة الفلسطينية لاحقا.

**1- الإنقسام العربي**

أدت حرب الخليج الناجمة عن قيام النظام العراقي بإحتلال الكويت في عام 1990،ووقوف منظمة التحرير إلى جانب العراق أدى ذلك إلى تراجع مكانتها عربيا ودوليا، خاصة بعد قيام الولايات المتحدة بتشكيل تحالف دولي وعربي لإخراج العراق من الكويت، جعل المنظمة كأنها تقف عكس التيار الدولي القادم[1].

يرى الباحث أن حرب الخليج أفسحت مجالآ للإنقسام بين صفوف الأمة العربية والسماح لأمريكا بالدخول بقوة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشكلت قوة دولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تحت حجة حماية المصالح للدول العربية خاصة دول الخليج.

أقامت الولايات المتحدة نقاط تمركز لها في العديد من الدول العربية وبدأت أمريكا تتدخل بقوة في العلاقات العربية العربية، وحتى في العلاقات الداخلية بين الدول مما جعل هناك حالة من الإنقسام في الصف العربي، وساعد ذلك قيام أمريكا بإخراج العراق من الكويت والتمركز في الكويت والسعودية وقطر بحجة حماية المصالح العربية وهي في الأصل حماية للمصالح الأمريكية[2].

لاحظ الباحث أن هذا الأمر أدى إلى خلق حالة من عدم التوازن في المنطقة، لاسيما بعد أن بدأت كل دولة عربية تبحث عن مصالحها الخاصة دون أن تراعي المصالح العربية

---

[1] نوفل، ممدوح، **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، مصدر سابق، ص 34-35.

[2] موقف فلسطيني من مسألة التسوية، **أوراق حمراء**، دون مكان نشر، 1978، ص ص 7-20.

المشتركة، خاصة القضية الفلسطينية التي أصبحت بمثابة عبئ على كاهل الأمة العربيـــة، وقـــد أدت الضغوطات المستمرة من القادة العرب على القيادة الفلسطينية إلى بروز تيار يبحـــث عـــن مخرج لهذه الأزمة والتي تمثلت بالوجود الفلسطيني في الوطن العربي، بعد أن كان هذا الوجود مرحبا به أصبح غير مرغوب فيه، خاصة إذا اضيف إلى ذلك موقف م. ت.ف المؤيد للعـــراق انذاك، وآثار ذلك على علاقـــة م.ت.ف بالمنظومـــة العربيـــة الجديـــدة والمنظومـــة الدوليـــة الجديدة،حيث تم استبعاد م.ت.ف مرة اخرى من حيز التفاعل مع القضية الفلسطينية دوليا كمـــا حدث في مؤتمر مدريد.

**الهيمنة الأمريكية**

المتغيرات السياسية التي عاشها الفلسطينيون خاصة بعد حرب الخليج، وحالة الأنقســـام التي شهدتها الأمة العربية، جعلت الفلسطينيين يدركون خطورة الوضع الذي يعيشونه، لاســـيما وأن السياسة الدولية، أبرزت نظاما عالميا تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية، التي عمدت إلى تغيير الخارطة الدولية بما يتلاءم وسياستها الخارجية.

سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد حلول للقضية الفلسطينية، ومحاولة تحقيق حالـــة مـــن السلام بين إسرائيل والدول العربية، من خلال البدء بإعداد الترتيبات لعقد مؤتمر مدريد في عام 1991، خاصة بعد أن تحملت المنظمة تبعات حرب الخليج، مما ادى إلى عزلها سياسيا وماليا، مما دفعها للبحث عن مخرج لأزمتها الشرعية وأزمتها السياسية[1].

يرى فيصل الحسيني احد قيادات الشعب الفلسطيني أن قواعد حل النزاع الفلســـطيني – الاسرائيلي كانت قد تحددت في 1988، عقب اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائـــر الذي وافق على حل قائم على وجود دولتين وعلى تطبيق قراري مجلس الامـــن الـــدولي 242 و338، اللذين يطالبان اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي المحتلة إبان حرب 1967، ولـــم

[1] البرغوثي، اياد: دراسة: **النظام السياسي والديمقراطية، إشكالية تعثرالتحول الديمقراطي في الوطن العربـــي**، مصـــدر سابق، ص 226–227.

يعترف هذا القرار التاريخي بحق اسرائيل في الوجود فقط بل بممارسة هذا الحق على 78 في المئة من فلسطين التاريخية[1].

كذلك وافق المجلس الوطني الفلسطيني على اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس أي 22 في المئة فقط من فلسطين التاريخية، من خلال هذا الاعتراف اقر الفلسطينيون وهم الشعب الاصلي في فلسطين بوجود اسرائيل كدولة آمنة ضمن حدود 4 حزيران/يونيو 1967[2].

فتح قرار المجلس الوطني الفلسطيني الطريق أمام مؤتمر مدريد عام 1991،وأمام المحادثات وبدء المفاوضات بين الجانبين وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة "الأرض مقابل السلام".

بدأت الولايات المتحدة بإعداد الترتيبات من أجل إيجاد مخرج لهذه الأزمة لاسيما بين الفلسطينيين والعرب من جهة والإسرائيليين من جهة أخرى، عبر وساطات أجنبية من أجل إقناعهم بضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

كان إعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن 242 و338، خلال إعلان المجلس الوطني الفلسطيني وثيقة الإستقلال في دورته التاسعة عشرة بالجزائر عام 1988، والتي تضمنت قيام الدولة الفلسطينية بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، حيث كان هذا الإعلان يقر بالإعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و338 اللذين يشترطان الإعتراف بحق دول المنطقة في العيش بسلام[3].

بعد هذا الإعتراف الفلسطيني بالوجود الإسرائيلي في المنطقة نشطت التحركات السياسية على الساحة الدولية من أجل تفعيل الدور الفلسطيني لكسب التأييد العالمي لهذه الخطوة الأمر الذي أدى إلى إعتراف عدد كبير من الدول بإعلان وثيقة الإستقلال الفلسطيني،لكن

---

[1] الحسيني، فيصل: **مقال التسوية الفاشلة في كامب ديفيد**، مقال على الآنترنت:
www.mondiploar.com/dec00/articles/husseini_printhtm

[2] المصدر السابق.

[3] قاسم، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، دون مكان نشر، نيسان ابريل 1998، ص 74.

واشنطن لم تقبل بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ولم تستجب لما تريـــده منظمـــة التحريـــر الفلسطينية من أجل فتح حوار مع واشنطن،حيث رفضت الولايات المتحدة منح الـــرئيس ياســـر عرفات تأشيرة دخول للولايات المتحدة من أجل إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحـــدة، على الرغم من تلبية المنظمة شروط واشنطن من خلال قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، اثر ذلك عمدت الجمعية العمومية إلى نقل الإجتماع إلى جنيف لإفساح المجال أمام الرئيس عرفـــات لإلقاء خطابه هناك.

بدأت بعد ذلك المطالبة الدولية من أجل إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة بعد أن أشار ياسر عرفات في خطابه أمام الجمعية العامة إلى أن الدولة الفلســـطينية فـــي حـــال قيامها سترفض العنف ولن تهدد أمن أي دولة أخرى[1].

يرى الباحث أن التحركات السياسية الدولية بدأت تأخذ أبعادا كثيـــرة لاســـيما بعـــد أن استطاعت منظمة التحرير أن تخترق الجدار الذي كان يفصلها عن المجتمع الدولي، ممـــا أتـــاح الفرصة للعمل من أجل فتح قناة اتصال بين المنظمة والإدارة الامريكية،التي بدأت هي ألأخـــرى تعد الترتيبات من جانبها من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام، تحاول من خلاله وضـــع تصـــورها بأمكانية إيجاد حل للقضية الفلسطينية ونهاية للصراع الفلسطيني الآسرائيلي، كما أن الدبلوماسية لعبت دورها بعد أن اعترف الرئيس عرفات قبوله بالشروط الامريكيـــة، المتمثلـــة بـــالإعتراف بوجود اسرائيل وحقها بالسلام والأمن ونبذ الارهاب بكافة أشكاله.

بدأت الجهود الدولية والعربية تعمل من أجل تبلور فكرة مؤتمر دولي للسلام يكون تحت إشراف الولايات المتحدة وروسيا وبرعاية دولية من أجل المساهمة في إيجاد حل يعمـــل علـــى وضع الأساس للإنطلاق نحو إيجاد تسوية لهذه القضية بمشاركة الأطراف المتنازعة.

---

[1] قاسم، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، مصدر سابق، ص 75.

**مدريد وإشكالية التمثيل**

التحركات الدولية لاسيما الأمريكية ازدادت من أجل التحضير لعقد هذا المـؤتمر الـذي أطلق عليه مؤتمر مدريد للسلام، الذي انعقد بمشاركة الأطراف العربية وإسـرائيل ومشـاركة فلسطينية ضمن وفد مشترك، حيث مهد هذا المؤتمر أمام الأطراف المتنازعة من أجل التوصـل إلى صيغة تفاهم مشتركة بينهم لإيجاد حل يرضي كافة الأطراف على أسس واضحة.

وكان أبرز ما في هذا المؤتمر هو مشاركة الفلسطينيين ضمن وفد عربي مشترك، هـذه المشاركة أظهرت أن الولايات المتحدة لا تعترف بالفلسطينيين كممثلين لشعبهم، بل تسعى إلـى احتواء الفلسطينيين من خلال وفد عربي.

يقول يوسي بيلين عضو الكنيست الإسرائيلي "مع اقتراب مؤتمر مدريـد عـام 1991، أصرت حكومة اسحق شامير على تمثيل سكان الضفة وغزة داخل وفـد اردنـي ــ فلسـطيني مشترك في رئاسة الممثل الاردني، لكنه كان من الواضـح بالنسـبة إلـى الجميـع أن هـؤلاء الفلسطينيين كانوا على اتصال وثيق بقيادة منظمة التحرير في تـونس، وأنهـم كـانوا يتلقـون تعليماتهم من عرفات. في عبارة اخرى لم يكن اهالي الاراضـي المحتلـة مسـتعدين لتحمـل مسؤولياتهم الوطنية"[1].

يرى الباحث أن الإحتواء بدى واضحا من خلال مشـاركة الفلسـطينيين ضـمن وفـد فلسطيني – أردني مشترك، خاصة وأن المفاوضات كانت برعاية أمريكية ومشاركة وفود تمثل الدول العربية وإسرائيل، حيث أن هذه المفاوضات لم تحقق الهدف المطلوب منها،بسبب وصول مفاوضات مدريد بين الوفد الاردني – الفلسطيني المشترك والإسرائيليين إلى طريق مسدود.

بدأ الفلسطينيون يدركون حجم الأعباء الملقاة على كاهلهم خاصة بعـد التحـولات فـي الواقع السياسي الجديد، والناجم عن الرغبة الأمريكية بإيجاد صـيغة تفـاهم بـين الفلسـطينيين

---

[1] بيلين، يوسي مقال على الأنترنت: **نعم يوجد شريك لإسرائيل من أجل السلام:**
www.mondiploar.com/fev02/articles/beilin.zip.

والإسرائيليين، من أجل وضع حد للنزاع المسلح بين الطرفين وتحول القضية إلى مجرد قضية ثنائية بين طرفين متخاصمين، حتى يتسنى للولايات المتحدة لعب دور الوسيط الذي بيده القدرة على التحكم في العملية كيفما يشاء[1].

يرى الباحث أن المتغيرات السياسية التي عاشها الفلسطينيون خاصة بعد الحرب الاميركية العراقية وحالة الأنقسام التي شهدتها الأمة العربية، جعلت الفلسطينيين يعون خطورة الوضع الذي يعيشونه، لاسيما وأن الولايات المتحدة عمدت إلى تغيير الخارطة الدولية وجعلت من العالم إطار مكمل لسياستها الخارجية.

مع انعقاد مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات بين كافة الأطراف، بدأت التحركات السياسية الدولية من أجل تحريك وتنشيط الحوار الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة بعد أن انتقلت المفاوضات إلى واشنطن، والتي إنطلقت على أساس جولات ولقاءات.

أفسح ذلك المجال للعمل وفي إطار دولي من أجل وضع التصورات الملائمة لإيجاد تباين في وجهات النظر المختلفة حول القضايا المختلف عليها، ومع دخول الفلسطينيين والإسرائيليين معترك عملية السلام، ظهرت قنوات جديدة تبحث عن حلول للمسائل المثار حولها تساؤلات كثيرة[2].

يرى الباحث أن المتغيرات الجديدة التي حدثت في المنطقة والناجمة عن الرغبة الامريكية بإيجاد صيغة تفاهم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، دفعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام، بعد وصول المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية الولايات المتحدة الاميركية إلى طريق مسدود.

الباحث الإسرائيلي أماتيزيا بارعام الأستاذ في جامعة حيفا الذي أشار إلى أن الأسباب التي أدت إلى اتفاق اوسلو هي " وصول مفاوضات واشنطن وصيغة مدريد إلى طريق مسدود،

---

[1] سليمان، داود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994–1995**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن تقارير14، ص 16.

[2] المصدر السابق، ص 80.

وتراجع نفوذ عرفات في الضفة والقطاع، وإستحالة إنهاء الانتفاضة بالقوة، إضافة إلى حالة الإرباك والتوتر لدى الجمهور الإسرائيلي من تزايد العنف وزيادة شعبية الحركات الأصولية الاسلامية (وخاصة بعد إبعاد 418 شخصا من أعضاء حركتي حماس والجهاد الاسلامي إلى جنوب لبنان، إضافة إلى الرغبة الاسرائيلية بالتخلص من قطاع غزة"[1].

بدأ الأمريكان لعب دور الوسيط الذي بيده خيوط اللعبة وبالتالي القدرة على التحكم في العملية كيفما يشاء، من هنا بدأت الترتيبات لعقد حوارات ولقاءات سرية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي تمخضت عن إتفاق أوسلو الذي سمي بإعلان المبادئ والموقع في 13-9-1993 الذي وقعه الفلسطينيون والاسرائيليون، أدى إلى خلق حالة من الإرباك لدى القوى والأحزاب الفلسطينية، مما خلق إفرازا جديدا تمثل بوجود تيارين الأول مؤيد للاتفاق ويضم حركة فتح وحزبي فدا والشعب والثاني المعارض للاتفاق ويضم حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني والجبهة الديمقراطية وفتح الانتفاضة والجبهة الشعبية القيادة العامة وطلائع حزب التحرير وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية[2].

يلاحظ من خلال هذا التقسيم المؤيد والمعارض أن حجم التأييد والمعارضة لهذا الإتفاق لم يكن بعدد الفصائل المؤيدة والمعارضة، ولكن بنسبة التأييد والمعارضة الجماهيرية، لأن ذلك يبين حجم هذه القوى على الأرض، لكن إنفراد حركة فتح بهذا الإتفاق أثار حالة من التساؤل بين أوساط الفلسطينيين، وبالتالي فإن الأجواء كانت تنذر بإنقسام فلسطيني.

اعلنت العديد من القوى والفصائل الفلسطينية رفضها لهذا الإتفاق والتي سميت بالفصائل العشرة، حيث أن هذا الإتفاق لم يحظ بأغلبية التأييد الفلسطيني وبالتالي لم يشكل اطارا فلسطينيا واحدا نحو تحقيق الأهداف الوطنية المعلن عنها.

---

[1] عبدالله، رمضان: ندوة معهد الشرق الأوسط في واشنطن، 30-9-1993، **صحيفة الحياة**، لندن، 1993/11/26.

[2] سليمان، داود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**، مصدر سابق، ص 16.

**الأهداف التي أغفلها الإتفاق**

أغفل الإتفاق عددا من الأهداف:

1- إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود واضحة على الأراضي الفلسطينية، حيث أن الإتفاق كان مرحليا مجزءا، مما أبرز مشكلة عدم إقامة دولة فلسطينية نتيجة لعدم وجود تواصل بين الأراضي الفلسطينية، حيث كان الإتفاق مرحليا.

2- تحقيق الوحدة الوطنية، هذا الإتفاق خلق إشكالية بين القوى والفصائل لعدم تلبيته المطالب الوطنية الفلسطينية، وإقامة نظام سياسي قادر على تحقيق الأهداف الوطنية.

يرى فيصل الحسيني احد أبرز قيادات حركة فتح أن الفلسطينيين، لم يجنوا اي فوائد من عملية اوسلو، بل على العكس فقد تم منذ 1993، الاستيلاء على مزيد من اراضيهم لصالح المستوطنات وخرب اقتصادهم بسبب سياسة الإحتلال الإسرائيلي[1].

أعتبر الحسيني أن المناطق من فئة A الواقعة ضمن النفوذ الفلسطيني الكامل، ليست سوى قصاصات من الجزر غير المتصلة، لا سلطة لها على القدس المحتلة ولا على الحدود مع باقي الدول العربية، ولم تسع إسرائيل لإيجاد حلول لهذه المسائل بل سعت إلى توسيع سيطرتها الخاصة، لأن اتفاقا من هذا النوع لا يضمن القابلية الاقتصادية للحياة ولا شروط الحد الادنى لقيام دولة مستقلة سياسيا[2].

إلا أنه بعد دخول منظمة التحرير عملية السلام وتوقيع إعلان المبادئ، لوحظ أن النظام السياسي الفلسطيني في إطار الحكم الذاتي، أبرز قضية هامة تتمثل بخضوع مواطني الضفة وقطاع غزة لهذا النظام، والذي تم تحديدهم وفق أعتراف دولي صريح، مما منح هذا النظام مظهر وجود حكومة، وأبرز وجود علاقة بين حاكم ومحكوم[3].

---

[1] الحسيني، فيصل، **مقال التسوية الفاشلة في كامب ديفيد**، مصدر سابق.

[2] المصدر السابق.

[3] عبد المجيد، وحيد: (مداخلة) في محمد السيد سعيد (محرر) **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1994. ص 89، نبيل عبد الفتاح (مداخلة) ص 90.

بعد أن تم توقيع اتفاق اوسلو والمباشرة بتنفيذه لوحظ أن موقف المعارضة إزداد تصلبا خاصة بعد أن بدأت إسرائيل تماطل في تنفيذ بنود ألإتفاق الذي حول حركة فتح من حركة مقاومة إلى حركة تدافع عن أمن إسرائيل والتي كبلتها إتفاقية سلام تنص على ضرورة المحافظة على استحقاقات السلام لتحقيق مزيد من التقدم على المسار التفاوضي.

لا شك أن توقيع اتفاق أوسلو وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، بعد عقود من العداء والصراع العربي الإسرائيلي، ساهم في تقديم الفلسطينيين تنازلات كبيرة هامة من أهمها:

1- الإعتراف بحق إسرائيل بالوجود كدولة من خلال اتفاق رسمي فلسطيني اسرائيلي موقع بين الجانبين، لاسيما وإن م – ت- ف كانت قد قدمت هذه التنازلات في إعلان وثيقة الإستقلال عام 1988 في الجزائر.

2- إسقاط خيار المطالبة باراضي عام 1948 بعد موافقة الفلسطينيين على قراري مجلس الأمن 242 و338، مما ساهم في تحديد خيار الدولة الفلسطينية بأراضي عام 1967، وبالتالي إنخفاض سقف المطالب الفلسطينية.

أما أهم التنازلات الإسرائيلية فتتمثل في اعتراف إسرائيل المباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، بما يعنيه ذلك من تراجع أساسي ونوعي في العقيدة الصهيونية.

هذه العقيدة التي لا تعترف بوجود الأخر والتي تتمثل بإقامة كيان فلسطيني على الآرض، حيث كانت إسرائيل تعتبر أن وجود الفلسطينيين على هذه الآرض كأقلية، ليس لها الحق بإقامة كيان سياسي لهم،من هنا جاء قرار إسرائيل بعدم الإعتراف بالدولة الفلسطينية.

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية تدهورت نتيجة لعدم تنفيذ بنود الاتفاق، ووصوله إلى طريق مسدود، نتيجة للممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، التي ازدادت حدة وشراسة

بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الفلسطينية الإسرائيلية التي رعاها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ثم اندلاع انتفاضة الأقصى[1].

**إتفاق أوسلو وأثره على تحقق النظام السياسي الفلسطيني:**

أحدث اتفاق أوسلو تغييرا مهما في مسار القضية الفلسطينية، فقد أنهى النـــزاع المســـلح بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورتب لإقامة سلطة فلسطينية فـــي الضـــفة الغربيـــة وغزة، حيث وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، يوم الثالث عشـــر مـــن سبتمبر عام 1993، "إعلانا للمبادئ"، تم التفاوض عليه سرا في مدينة أوسلو، برعايـــة وزيـــر الخارجية النرويجي يوهان هولست[2].

ووقع عن الجانب الفلسطيني، محمود عباس بحضور الرئيس ياســـر عرفـــات، وعـــن الجانب الإسرائيلي، إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك. واعترفت إسرائيل، بموجب "رسائل الاعتراف المتبادلة"، المرفقة لـــ"إعلان المبادئ"، بمنظمة التحريـــر الفلســـطينية كممثـــل شرعي عن الشعب الفلسطيني، وبالمقابل، اعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود[3] .

يستدل من خلال ما سبق أن هذا الإتفاق حقق نقطة هامة تتمثل (بـــالإعتراف)، والـــذي بموجبه اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلســـطينية كممثـــل شـــرعي للشـــعب الفلســـطيني، واعتراف منظمة التحرير بإسرائيل وحقها في الوجود، أي أن هذا الإتفاق أزال جدليـــة النقـــاش حول إعتراف كل منهما بالأخر، بهدف البدء بحوار بين الطرفين يفضي إلى هذا الإتفاق، إلا أن القضية المهمة في الإتفاق تكمن في هذا الإعتراف وبالذات فيمـــا يخـــص الدولـــة الفلســـطينية المستقلة، فلم ينص الإتفاق على اعتراف اسرائيل بالدولة الفلسطينية وانما ترك المجال مفتوحـــا للمفاوضات.

---

[1] سلسلة أوراق إسرائيلية(11): **ما بعد الانهيار، مسيرة أوسلو: النجاح... والفشل**. ترجمة وتعليق محمد حمزة غنايم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار). كانون الأول 2002. ص 43.

[2] النص الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، **السياسة الفلسطينية**،2/1(شتاء وربيع 1994)، ص 200–208.

[3] المصدر السابق.

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحريـــر الفلســـطينية (فـــي الوفـــد الاردنـــي الفلسطيني، إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلاً للشـــعب الفلســـطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود مـــن المواجهـــة والنـــزاع، والاعتـــراف بحقوقهمـــا المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي لتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشـــاملة ومصـــالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية[1]:

أ- إن هدف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقاليـــة فلســـطينية، المجلـــس المنتخـــب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجـــاوز الخمـــس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقـــوم علـــى أســـاس قـــراري مجلـــس الأمـــن 242 و 338.
- من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجـــزأ مـــن عمليـــة الســـلام بمجملهـــا وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيـــق قـــراري مجلـــس الأمـــن 242 و 338.[2]

**2- الإنتخابات**

نص إعلان المبادئ في مادته الثالثة "من اجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني فـــي الضـــفة الغربية وقطاع غزة، من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياســـية عامـــة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، على حـــين تقـــوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام"[3].

ب- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقـــاً للبروتوكـــول المرفـــق كملحق "1" بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة اشهر من دخول إعلان المبـــادئ هذا حيز التنفيذ.

---

[1] **يوميات ووثائق الوحدة العربية**، 1989-1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص 875.

[2] **الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، واشنطن ايلول 1995، ص 5.

[3] **النص الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي**، مصدر سابق، ص 200-2008.

ج- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة[1].

يرى الباحث أن الإنتخابات من خلال إعلان المبادئ، شكلت إحدى أبرز الركائز التي يستند عليها النظام السياسي الفلسطيني لإقامة نظام ديمقراطي، خاصة وأن الإنتخابات تعتبر الأساس الذي ترتكز عليه الحياة السياسية الفلسطينية المستقبلية، مما يجعلها متفردة في التجربة السياسية عن الدول العربية الأخرى.

إلا أن هناك من يعتبر أن الإنتخابات الفلسطينية لم تقدم المسيرة الديمقراطية وذلك على صعيدين، فالدكتور علي الجرباوي استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت يرى أن الإنتخابات مع حيويتها وضروريتها وأهمية إجراءها إلا أنها تبقى آلية لا تنتج بالضرورة نظاما سياسيا ديمقراطيا، وإنما تعبر عنه وتعزز من وجوده[2].

أما جورج جقمان فقد إعتبر أن الإنتخابات قد تنتج قيادات بالتزكية والتراضي القائم على عقد اتفاقات محاصصة بين القوى السياسية، كتلك الموجودة في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي قامت برعاية العديد من الأطر والنقابات والمنظمات والجمعيات كإمتدادات فصائلية لها، والذي يظهر من خلال تنظيم إنتخابات روتينية بمظهر ديمقراطي[3].

وتتعاظم هذه الجدلية بالنسبة للانتخابات الفلسطينية نتيجة للفلسفة القائم عليها اتفاق اوسلو والسلطة الوطنية بالكامل سواء فيما يخص الهدف النهائي للانتخابات وسقف العملية التشريعية، ومع هذا فإن التجربة الفلسطينية الأولى في الإنتخابات، ورغم كل ما وجه لها من إنتقادات إلا أنها مهدت لمحاولة بناء نموذج ديمقراطي عبر تبني منهجية الإنتخابات.

---

[1] **النص الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي**، مصدر سابق، ص 200-208.

[2] الجرباوي علي: " **الإنتخابات والديمقراطية** "، صحيفة القدس، 21-11-1995.

[3] جقمان، جورج: " **المجتمع المدني والسلطة** "، في موسى البديرى وأخرون، الديمقراطية الفلسطينية، اوراق نقدية، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995، ص113.

**النظام السياسي الفلسطيني والآنتخابات**

وفقا لإتفاق اوسلو وما نصت عليه بنود الإتفاق، يحق للشعب الفلسطيني اختيار ممثلين لهم ضمن مجلس منتخب اطلق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني.

ويتضمن ذلك إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية يختار من خلالها المواطنون مرشحيهم ضمن ألية تحددها السلطة الفلسطينية على أساس ما نصت عليه الإتفاقيات.ونصت ديباجة الإتفاق على بند أساسي فيما يتعلق بالإنتخابات ينص على:

"من اجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام"[1].

وفقا لذلك ستجري إنتخابات سياسية في الأراضي الفلسطينية لإختيار مجلس منتخب، ستؤول إليه الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني،إثر ذلك أعلنت السلطة الفلسطينية عزمها إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية في العام 1996، حيث استقطب هذا الموضوع اهتماما دوليا واسع النطاق، حيث أصبحت قضية محورية طغت على الحياة السياسية في الداخل والخارج.

صدر قانون الإنتخابات في السابع من كانون الأول عام 1995 في غزة،وكان ينص على "... الحرص على إجراء الإنتخابات العامة باعتبارها الوسيلة العصرية لتمثيل شعبنا على أسس ديمقراطية، تمكنه من ممارسة الحكم وإصدار القوانين التي تتعلق بمصيره وبناء مستقبله"[2].

إصدار قانون الإنتخابات هيأ الأجواء من أجل اجراء انتخابات حرة ومباشرة وتحت إشراف دولي، وذلك بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الديمقراطي في حكم نفسه

[1] **النص الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي**، مصدر سابق، ص 200–208.

[2] راجع: **الوقائع الفلسطينية**، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، العدد 8 (11 ديسمبر 1995)

خاصة وأن القانون الإنتخابي يضمن "... ديمقراطية ونزاهة العملية الإنتخابية والمســاواة فــي الدعاية الإنتخابية وفي وسائل الإعلام الرسمية بين الجميع"[1].

القانون الإنتخابي الفلسطيني إشار إلى وجود رقابة وإشراف دولي على الإنتخابات، حتى يتمكن من التأكد من نزاهة العملية الإنتخابية، الأمر الذي يعزز الحياة الديمقراطية في المجتمــع الفلسطيني، خاصة وان قانون الإنتخابات أشار إلى أن هناك نظام دستوري يســتند علــى مبــدأ سيادة الشعب والمبادئ الديمقراطية وفصل السلطات واستقلال القضاء والمساواة بين المواطنين.

ارتبطت الإنتخابات بسقف أوسلو وجاء الإهتمــام بالإنتخابــات نتيجــة لأن المجلــس الفلسطيني المنتخب سيكون له صلاحيات تنفيذية وتشريعية متداخلة، الأمر الــذي كــان يعنــي حرص الإسرائيليين على عدم إيجاد مدخل قانوني يرتكز اليه الفلسطينيون لإقامــة فصــل بــين السلطات، حيث أن الإتفاقيات السياسية لم تكتف بتحديد الأهداف والصلاحيات، والعمل لتحديــد عمل المجلس[2].

يرى الدكتور علي الجرباوي إن اسرائيل كانت تخشى من أن تقوم السلطة بالفصل بــين السلطات لأن ذلك سيفتح المجال أمام السلطة لكي تتخطى ما هو مرسوم لها اســرائيليا كســلطة حكم ذاتي مقيد ومحدود، لآنها ستتمكن من وضع الأساس القانوني لإقامة دولة فلســطينية،فعملية فصل السلطات يعني وجود سلطة تشريعية قادرة ومخولة قانونيا على التشريع بشكل كامل[3].

الرغبة الإسرائيلية في فرض قيود على المجلس التشريعي، كان بغرض عدم تمكين هذا المجلس من أخذ دوره الكامل في تحقيق البنية الأساسية لآقامة نظام سياسي فاعل، يعمل علــى تحقيق وإقامة مؤسسات الدولة الفلسطينية.

---

[1] الوقائع الفلسطينية، مصدر سابق.

[2] عودة عدنان، **النظام الإنتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبي،** المركز الفلسطيني للبحوث السياســية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، فلسطين، آذار مارس 2004، ص 23-25.

[3] الجرباوي علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين،** مؤسسة مــواطن/ المؤسســة الفلســطينية لدراســة الديمقراطية، رام الله، ط1، كانون ثاني، 1999، ص 36.

وكان إعلان المبادئ قد حدد ذلك من خلال مادته التاسعة التي تحـــدثت عـــن تخويـــل المجلس "... سلطة التشريع، وفقا للاتفاق الإنتقالي في مجال السلطات المنقولة اليه فقط"[1].

هذا التقييد سيحد من تطور النظام السياسي الفلسطيني الذي يرتكز على تقييدات إعـــلان المبادئ التي لن تتيح المجال أمام تطور العملية الديمقراطية دون قيود. ويعزو الدكتور الجرباوي ذلك إلى أن المصلحة الإسرائيلية لعبت دورا أساسيا في تحجيم إمكانية إيجاد بنيـــة ديمقراطيـــة للسلطة الفلسطينية، على الرغم من موافقة اسرائيل علـــى إجـــراء انتخابـــات فلســـطينية حـــرة ومباشرة[2].

المرحلة الإنتقالية خلقت إشكالية تتعلق ببناء النظام السياسي الفلســـطيني، لآن القضـــية الفلسطينية مرت بتجربتين ونظامين هما تجربة منظمة التحرير التي تقاتـــل مـــن أجـــل البقـــاء والسلطة الوطنية التي تشكلت عقب هذا الإتفاق، الأمر الذي خلق حالة من أزمة الشرعية فيمـــا بينهما[3].

وبرز ذلك من خلال الأداء السلطوي لرئاسة النظام بعدم توفر نمط ديمقراطي، والـــذي تمثل بشرعية أداء الرئاسة الفلسطينية ومدى إلزامية الإتفاق ونتائجه، بل وأعتبـــر الـــبعض أن الديمقراطية الفلسطينية هي أول ضحايا منهجية أوسلو شكلا وموضوعا[4].

يرى الباحث أن الفترة الإنتقالية خلقت واقعا سياسيا جديدا لم يكن بارزا من قبل، حيـــث أدى الإتفاق إلى تعويم الوضع الفلسطيني بإدخاله إلى مرحلة انتقالية، كان من المفترض أن يكون مداها خمس سنوات، وتنتهي بحل غير واضح المعالم لكن يجب أن يتم التفـــاوض بشـــأنه بـــين الفلسطينيين والإسرائيليين.

---

[1] **النص الكامل لإعلان المبادئ**، مصدر سابق، ص 200-208.

[2] الجرباوي علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 37.

[3] الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق.

[4] من هؤلاء، بلقزيز، عبد الأله: **عن الإتفاق.. ليس في الإمكان أسوأ مما كان**، المستقبل العربي، العـــدد 178، ديســـمبر 1993، ص 34.

تم الإتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أن تغطي ولاية المجلس الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي تم تأجيلها لمفاوضات الوضع الدائم، والتي ستبدأ في فترة لا تتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، وسيتم النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، وفور انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

كما نصت الاتفاقية على أن يتم إنشاء قوة شرطة فلسطينية تتولى الأمن الداخلي والنظام العام، أما الأمن الخارجي والمستوطنات وحماية الإسرائيليين والعلاقات الخارجية فستبقى ضمن المسؤوليات الإسرائيلية. كما تتضمن الاتفاقية إقامة لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية لأغراض الأمن، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك[1].

أصبح الفلسطينيون وللمرة الأولى في مواجهة تكوين أول سلطة على الأرض، مما أنشأ حقلا خصبا حول أسلوب ممارسة هذه السلطة وعلاقتها بم ت ف، ومدى وجود إزدواجية في النظم التي يخضع لها الشعب الفلسطيني عموما،خاصة المرجعية الدستورية التي ينطلق منها أداء السلطة والمنظمة هل هي الميثاق الوطني أم النظام الأساسي للسلطة[2].

قبل نشأة السلطة كانت القيادات ترى أن التقاسم الوظيفي، هو أحد الحلول الديمقراطية المتاحة في حال تبلور صيغة كيانية فلسطينية، بحيث تأخذ القيادات الخارجية إدارة العلاقات الدولية والسياسية الخارجية والشؤون الدبلوماسية والدفاع، في حين تأخذ القيادات الداخلية إدارة الشؤون الداخلية والمحلية، كونهم أكثر خبرة بزوايا الحياة اليومية، مما يؤهلهم لتحمل عبئ الجهاز البيروقراطي والبلدي[3].

---

[1] الجعبري فتحي خميس : **قراءات في أفاق المستقبل الفلسطيني , بداية أم نهاية , دراسة تحليلية لإتفاق غزة-اريحا**1,1995 ص ص 57-100.

[2] الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 22.

[3] الغزالي، أسامة حرب: **السلطة السياسية والأمن الداخلي في الدولة الفلسطينية**، في مجموعة مؤلفين: الدولة الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991،ص 506-507.

يرى الباحث أن تشكيل أول سلطة على الأرض شكلت منعطفا حادا في النظام السياسي الفلسطيني، على اعتبار أن تكوين هذه السلطة بسقف اتفاق إعلان المبادئ شكل حالة من الإنقسام بين القوى السياسية من ناحية ومستقبل الأداء الديمقراطي من جهة أخرى.

وبدى ذلك واضحا من خلال الإتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين على اقامة سلطة فلسطينية تبدأ من غزة واريحا اولا، هذا الأمر خلق اشكالية ارتبطت بطبيعة هذه السلطة ومدى قدرتها على بسط سيطرتها على الأراضي الفلسطينية من جهة وبين قدرتها على تحقيق المشروع الفلسطيني باقامة دولة فلسطينية من جهة ثانية، خاصة وأن اتفاق اوسلو ادى إلى انقسام فلسطيني نتيجة لرفض الفصائل الفلسطينية هذا الإتفاق الذي لم يحقق التطلعات الفلسطينية بانسحاب الإحتلال من كامل الأراضي الفلسطينية واقامة الدولة، كماأن هذا الأمر قد اثرذلك على مستقبل الديمقراطية الفلسطينية التي انحصرت في تيارين احدهما مؤيد والأخر رافض، فالمتغيرات الجديدة التي تمثلت بتشكيل نظام سياسي على الآرض ادت إلى خلق واقع جديد لم يكن موجودا من قبل، ويتمثل باقامة كيان فلسطيني منقوص ورفض فصائلي له.

**موقف الفصائل من الإنتخابات**

الإهتمام الفلسطيني بالإنتخابات صنف إلى صنفين شعبي وفصائلي، فالصنف الشعبي كان غير منظم ويحتكم إلى رأي الشارع المرتبط بالمصالح الوطنية العامة وغير مرتبط بما أملت عليه اتفاقية اوسلو، أما الصنف الثاني الفصائلي فقد انطلق من خلال مواقف حزبية محددة ومرتبطة باتفاقيات اوسلو[1].

تباينت مواقف القوى والفصائل الفلسطينية من اجراء الإنتخابات حيث برزت ثلاثة اتجاهات: الأول متحمس لها وحريص على أن تجري بصورة حرة وديمقراطية، ضمن ما تم الإتفاق عليه خاصة وأن هذه الإنتخابات ستجري بإشراف دولي، وكان يقف في هذا الإتجاه حركة فتح، أما الإتجاه الثاني فكان يطالب بإجراء بعض التعديلات على قانون الإنتخابات

[1] نوفل، ممدوح: مقال عالآنترنت،**الآنتخابات الفلسطينية تنهي مرحلة الفصائل المسلحة**، www.mnofal.ps/printable/?nb=390

ويطالب بتأجيلها لحين استكمال انسحاب اسرائيل من كافة المدن والقرى الفلسطينية،ويقف في هذا الإتجاه الجبهتين الشعبية والديمقراطية، أما الإتجاه الثالث فكان يعارض الإنتخابات ويرفضها بشدة ودعا الى مقاطعتها، ويقف في هذا الإتجاه حركتي حماس والجهاد الإسلامي[1].

ويعود ذلك إلى إرتباط المرجعية القانونية لقانون الإنتخابات الفلسطيني بالإتفاقيات السياسية، وما نصت عليه من بنود واتفاقيات، خاصة وأن هذه الإنتخابات ستعمل على تشكيل مجلس تشريعي فلسطيني يضم القوى والفصائل المؤيدة للإتفاق، الأمر الذي أدى إلى إحجام الكثير من القوى السياسية والفصائل عن المشاركة في انتخابات 1996[2].

وبرز ذلك من خلال النقاشات المعمقة للمسيرة السياسية الفلسطينية، على إعتبار أن النظام السياسي الفلسطيني يتعامل داخليا مع جمهور موزع في كل الأرجاء، ويسعى لتحقيق الإندماج والتمثيل السياسي، وخارجيا هو محكوم بمراعاة التدخلات العربية والدولية في شؤونه، بهدف ضمان قدر معقول من حرية الحركة[3].

ولعل التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي سبقت إقامة السلطة، اشارت إلى احتكار العمل السياسي من قبل القوى السياسية واستثني منها الجمهور،مما شكل بعدا في محاسبة هذه القوى لكن مع وجود السلطة تقلصت هذه المسافة لأنه بات التعامل بين السلطة والشعب على أسس واضحة[4].

بعد تكوين السلطة الوطنية بدأ تشكيل أطر جماعية منظمة، وضعت أمام نفسها مراقبة مسار الممارسة الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان كهدف أسمى لها[5]، يرى الباحث أن إنشغال

---

[1] نوفل، ممدوح: **الآنتخابات الفلسطينية تنهي مرحلة الفصائل المسلحة**، مصدر سابق.

[2] عودة عدنان، **النظام الإنتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبي**، مصدر سابق، ص 24.

[3] الحوراني، فيصل: *الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة*، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 233-234 أغسطس، سبتمبر 1992، ص 50-51

[4] قارن الجرباوي علي، **مقال من أجل وقف الإنهيار**، صحيفة الحيا ة، 14-4-1994.

[5] أسس عدد من المثقفين الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن كي تعمل كديوان للمظالم، صحيفة الحياة 23-10-1993 وأسس اخرون ما يعرف بحركة البناء الديمقراطي (أنظر: عبد الرحمن، *البيان السياسي لحركة البناء الديمقراطي*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 22، ربيع 1995، ص 198-200).

الفلسطينيين في تشكيل الأطر الجماعية الفلسطينية ساهمت في مراقبة الأداء العـام لمؤسسـات السلطة التي أخذت على عاتقها متابعة الوضع الداخلي الفلسطيني، فيما كـان اهتمـام إسـرائيل بالجانب الأمني حيث أولته مزيدا من العناية والإهتمام، خاصة وان مصطلح" الأمن " يعـد مـن أكثر المصطلحات المستخدمة في الخطاب والفكر الإسرائيلي خلال الحروب وخلال مفاوضـات السلام"[1].

كما أن إدراك إسرائيل أنها تتواجد ضمن محيط عربي إسلامي، ينعدم فيه الحد الأدنـى من التشارك والتوافق في أي نوع من الروابط، فهناك اختلاف بيِّن في اللغة والـدين والثقافـة والعادات والتقاليد، ذلك ما يولد لديها إحساسا دائما أن كيانها مهدد، وأنها في مواجهـة صـراع بقاء.

لذلك جاء الاتفاق الأمني بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منحازا تماما للجانـب الإسرائيلي، وهو بقدر ما يولي عناية للأمن الإسرائيلي بقدر ما يتجـاوز الاحتياجـات الأمنيـة الفلسطينية.

إلا أن هذا الاتفاق كان ذا نصوص عامة، ومع ذلك فإن هذه النصوص قـد تعرضـت عمليا للتشويه والحذف عند مباشرة التنفيذ، وهذا يعود إلى سياسة المماطلة التي انتهجتها إسرائيل في تنفيذ بنود الإتفاق[2].

إن واقع اتفاق اوسلو من خلال ما ينطوي مضمونه من مواد وبنود، لا يشير إلـى أنـه يسعى إلى تحقيق رغبات طرفين لتحقيق سلام ينهي الصراع، وإنما هي عبـارة عـن تسـوية سياسية مرحلية، بدأت بحل مرحلي مقبول من الفلسطينيين كخطوة مبدئية لإقامة دولة فلسـطينية مستقلة، في ظل ظروف دولية منحازة للطرف الإسرائيلي مكنته من فرض شروط قاسية علـى

---

[1] يقين، سعيد: **التطبيع بين المفهوم والممارسة**، رام الله- فلسطين: المؤسسة الفلسطينية للإرشـاد القـومي. 2003. ص 81.

[2] أنظر: الحسن، هاني: **الخروج من مأزق أوسلو**. فلسطين- غزة: حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)، دائرة العلاقات الخارجية. اكتوبر 1997. ص 18

الطرف الفلسطيني، الذي لا يملك في ذلك الوقت مساحة واسعة من الخيارات والبدائل التي تمكنه من المناورة وفرض شروط مقابل شروط الطرف الآخر، استغلته إسرائيل لفرض وجهة نظرها عند التطبيق الفعلي لبنود الاتفاق على أرض الواقع[1].

يرى الباحث أن المعوقات لم تكن معوقات إسرائيلية فقط بل كانت هناك معوقات داخلية تمثلت بوجود خلاف فلسطيني داخلي من قبل القوى والفصائل، والذي أثر على وحدة الشارع الفلسطيني، وغياب معرفة الشارع الفلسطيني بما يجري من تفاصيل هذا الإتفاق.

لأن المفاوضات السرية التي جرت في اوسلو بالنرويج بين م.ت.ف واسرائيل لم يطلع على مضمونها احد، بل تفاجأ الفلسطينيون بهذه المفاوضات التي خرجت على الملأ باتفاق سياسي ومشروع اقامة سلطة، مما خلق اشكالية تكمن في ماهية دور الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، حيث استأثرت حركة فتح بهذا الإتفاق وعملت على ترويجه وتسويقه، لكنه كان منقوصا لأنه خلق انقساما حادا في الشارع الفلسطيني الذي رفض هذا الإتفاق.

يرى الكاتب منير شفيق أن إتفاق أوسلو حقق للإحتلال (الإسرائيلي) السيادة على فلسطين كلّها بما في ذلك قطاع غزة و أريحا، أما الانسحاب من القطاع و أريحا و إقامة نوعٌ من الحكم الذاتي الانتقالي فهو انسحاب الجيش من المناطق الآهلة بالسكان، وتسليم الأمن فيها للشرطة الفلسطينية و بهذا إعفاءٌ للاحتلال من الاصطدام بالفلسطينيين مع بقائه مسيطراً على الوضع الخارجي، و قد أعطي الجيش (الإسرائيلي) حقّ العودة إلى احتلال كلّ منطقة سكانية تحت الحكم الذاتي إذا فشِل الأخير في المحافظة على أمن الاحتلال (الإسرائيلي) فيها و منها، أما تسليم إدارة الحكم الذاتي شؤون التعليم و الصحة و البلديات و السياحة فهو إعفاء للاحتلال من الإنفاق على تلك المجالات التي هي الجانب السلبي بالنسبة للاحتلال[2].

---

[1] أنظر: الجعبري، فتحي خميس. **قراءات في آفاق المستقبل الفلسطيني، بداية أم نهاية**، مصدر سابق. ص ص. 14-15، 20-21.

[2] شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته**، مؤسسة الناشر، 1995.

إن من أبرز الخطوات التي حاول القــادة السياســيون الفلســطينيين تحقيقهــا، تمثلــت بمحاولتهم تحويل إتفاق أوسلو من إتفاق أمني إلى سياسي والذي تمثــل بــإيلاء أهميــة كبيــرة لموضوع الإنتخابات.

يرى الدكتور صائب عريقات أن القيادة الفلسطينية اعتمدت على خطــة ترتكــز إلــى مجموعة من الأسس من أبرزها عدم السماح بالتجزئة فيما يتعلق بالقــانون الإنتخــابي، وعــدم الفصل بين مسألة الإنتخابات ومسألة إعادة الإنتشار للقوات الإسرائيلية في مدن الضفة الغربية[1].

فيما إعتبر الدكتور نبيل قسيس أن الإنتخابات لا بد أن تكون سياسية وعامة (برلمانية)، يتم من خلالها بلورة مشروع إنتخابي متكامل يرتكز على إجراء انتخابات سياسية حرة،وإيجــاد سلطة منتخبة من الشعب[2].

**إنعكاسات الإتفاق**

**على الصعيد الداخلي**

شكلت الإتفاقيات المعقودة بين م ت ف وإسرائيل في أوسلو، عبئا على تطور المجتمــع المدني والتحول الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني،فالإتفاقيات فرضت قيودا سياسية وقانونية على السلطة الفلسطينية وعلى المجتمع الفلسطيني[3].

إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي حمل في طياته شروطا قيدت الجانب الفلسطيني، نتيجة للمفاوضات غير المتكافئة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إســرائيل،الأمر الــذي أدى إلى فرض الشروط الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني.

---

[1] عريقات صائب، **السلطة الفلسطينية والإنتخابات**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1995، ص7.

[2] قسيس نبيل، **الإتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية والإنتخابات: التطلعات والواقع**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1994، ص 10

[3] ابو عمرو زياد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيــة، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، رام الله، الطبعة الأولى، 1995، ص 75.

وقد لخصت الكاتبة هيلينا كوبان الباحثة المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط في تعقيبها على كتاب أوري سافير حول مفاوضات اوسلو السرية " هذا بالضبط هو الواقع، أوسلو جرت ضمن إطار السياسة الداخلية الإسرائيلية، فيما شكل الفلسطينيون الديكور. المأساة هي العذاب الذي لاقاه ويلقاه الفلسطينيون لأنهم قبلوا بهذا الدور"[1].

القيود التي فرضها إعلان المبادئ على الفلسطينيين جاءت من أجل تحديد طبيعة عمل النظام السياسي الناشئ، لا سيما وأن إسرائيل كانت تشترط على المفاوض الفلسطيني رغباتها وإملاءاتها في حفظ الأمن والقانون للآسرائيليين، والعمل على تحديد طبيعة الدور المطلوب من الجانب الفلسطيني تحقيقه.

بناء على إعلان المبادئ اعتمدت السلطة في فرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية على أساليب ووسائط متعددة، أهمها بناء قوة أمنية مسلحة اعتمدت على عناصر حركة فتح الذين شكلوا الأساس لبناء هذه القوة على الأرض وأدى ذلك إلى هيمنة حركة فتح على الأجهزة الأمنية فيما بعد، والعمل من خلال ذلك إلى الاستخدام السياسي لتوزيع الموارد والسعي للهيمنة على المنظمات الأهلية وتقليص استقلاليتها، والسعي لإحتواء المعارضة.

النظام السياسي الناشيء كان يشتمل على تيارين أساسيين يشكلانه: تيار وطني عام تمثله حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وتيار إسلامي تمثله حركة المقاومة الإسلامية حماس[2].

إثر ذلك دخل النظام السياسي الفلسطيني في طوره الثاني مع اتفاقية أوسلو، حيث تشكل النظام الحزبي الفلسطيني من قوى مؤيدة ومشاركة في السلطة مقابل قوى معارضة ترفض المشاركة في السلطة، الأمر الذي اتسم بهيمنة فتح على السلطة التنفيذية من خلال تشكيلها

---

[1] كوبان، هيلينا: **أسئلة أخلاقية لم يطرحها كتاب أوري سافير**، صحيفة الأيام،27-6-1998.

[2] محسن، تيسير: **النظام السياسي الفلسطيني: موقع التيار الثالث، في التيار الثالث في السياق الفلسطيني**، حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية. برنامج دراسات التنمية،جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، حزيران 2007، ص 19.

الأجهزة الأمنية، واستنادها إلى قاعدتها التنظيمية وصعود تنظيمات الإسلام السياسي وتراجع تنظيمات اليسار[1].

أفرز اتفاق أوسلو عدة إشكاليات على الساحة الفلسطينية، حيث ساهمت كافة الأطراف الدولية والإقليمية والإسرائيلية والفلسطينية في وجود ما انطوى عليه اتفاق أوسلو من إشكاليات انعكس أثرها على الساحة الفلسطينية، وتتمثل أهم الإشكاليات في النواحي التالية[2]:

1- يعتبر الطرف الإسرائيلي الأقوى وموازين القوى تميل لصالحه، مما ساعده في فرض أجندته السياسية من خلال اتباعه سياسة المماطلة والتسويف والتنصل من الاستحقاقات المترتبة عليه.

2- استأثرت منظمة التحرير الفلسطينية بعملية التسوية في جميع مراحلها السرية والعلنية، نظرا لعدم وضوح موقف الطرف الفلسطيني المفاوض أمام شعبه، فقد حدثت مبالغة في إظهار امتيازات التسوية التي ستجلب الاستقرار والازدهار للفلسطينيين، وعدم تخطي الشرعية الفلسطينية في أي مرحلة من مراحل العملية التفاوضية.

3- إثر توقيع اتفاق أوسلو تهيأ الوعي الشعبي الفلسطيني لقبولها، نظرا لما قدمته القيادة الفلسطينية من مقاربة لعملية التسوية، والتي تتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة مجالها الجغرافي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة عام 1967

4- تداعيات الإتفاق على المجتمع الفلسطيني والتنمية.

بدأت تداعيات اتفاق أوسلو تتفاعل على الساحة الفلسطينية مباشرة، فبعد توقيع الاتفاق باشرت قيادة منظمة التحرير بإصدار أوامرها وتوجيهاتها إلى الداخل الفلسطيني، كان أول ما صدر من أوامر يتمثل في وقف كافة الأعمال المسلحة، وإنهاء أعمال الانتفاضة ونشاطاتها وحل

---

[1] هلال، جميل: **النظام السياسي بعد أوسلو**، رام الله / مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998، ص93-108.

[2] كيالي، ماجد: **التسوية مع إسرائيل في إشكالياتها الفلسطينية**.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article37.shtml

القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة،إن هذه الأوامر تعني إيقاف جميع أنشطة مقاومة الاحتلال، وذلك حفاظا على اتفاق أوسلو، وحتى لا تفسر أنشطة المقاومة بأنها خروج على روح الاتفاق[1].

قوى المعارضة وعلى رأسها حركة حماس رفضت تلك الأوامر وأصرت على استمرارية الانتفاضة، بل إنها أججتها وصعدت من فعاليات العمليات العسكرية ضد الاحتلال، ردا على ذلك ارتفعت بعض الأصوات تستنكر موقف القوى المعارضة، بل أنها شككت في نواياها، إضافة إلى توجيه التهديد والوعيد لها[2].

يلاحظ الباحث أن الإتفاق خلق إنقساما كبيرا داخل المجتمع الفلسطيني، وأوجد إنعكاسا مباشرا على المجتمع الفلسطيني في إتجاهين:

1- تأثير هذا الإتفاق على المجتمع

2- تأثير الإتفاق على البناء التنموي.

**تأثير الإتفاق على المجتمع الفلسطيني**

عندما بدأت نتائج عملية السلام تظهر على الصعيد السياسي الفلسطيني، إنعكس ذلك على الواقع السياسي، والذي نشأ جراء حالة الإنقسام التي شهدتها الفصائل الفلسطينية التي انقسمت إلى تيارين احدهما مع العملية السلمية والأخر ضد عملية السلام.

المعارضة تنوعت إلى عدة أقسام من أهمها المعارضة الفلسطينية من داخل منظمة التحرير والتي أشتملت على الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت إطار المنظمة لكنها تعارض الاتفاقات السلمية والتي تمثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية، أما المعارضة من خارج منظمة التحرير فهي تمثل تيارين أحدهما إسلامي متمثل بحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، والتيار الآخر هو الفصائل الآخرى كالجبهة الشعبية القيادة العامة وجبهة التحرير العربية، إضافة

---

[1] أنظر: حواتمة، نايف: **أوسلو والسلام الآخر المتوازن** , سوريا , دار الأهالي, دمشق , ص ص 97-99.

[2] انظر: شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته**.مصدر سابق، ص ص 105-106

إلى عدد كبير ممن يطلق عليهم بالمستقلين الذين لا ينتمون إلى تنظيم سياسي، وأنما شخصـيات وطنية لها ثقل سياسي واجتماعي على الساحة الفلسطينية[1].

لقد ظهر خلاف فلسطيني فلسطيني حول المعارضة والتأييد لعملية السلام فهنـاك مـن وقف موقفا موحدا إزاء عملية السلام ورفضها بشدة كما عبرت عنه حركتي حمـاس والجهـاد الاسلامي والتي طالبت بضرورة إنسحاب اسرائيلي غير مشروط من الأراضي الفلسـطينية. إلا أن الجبهتين الشعبية والديمقراطية والنضال الشعبي والتحرير الفلسطينية ومنظمات اخرى لم يكن لديها مانع من التوصل إلى حل سياسي يستند إلى الشرعية الدولية، أي أنها تعـارض تفاصـيل العملية السلمية لكنها لا تعارض مبدأ القبول بالتسوية السياسية، خصوصا وأنها التزمت ببرنامج المجلس الوطني التاسع عشر المنعقد في الجزائر عام 1988 والذي ارتكز على قرارات الامـم المتحدة 242 و383 كأساس لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي[2].

الملاحظ هنا أن هناك معارضة تقف بشدة أمام أية تسوية وهناك معارضة قد تقبـل إذا ماتم تحقيق الأهداف المطلوبة، من هنا نجد أن هناك إختلاف حتى في المعارضة ذاتها حول ألية وطبيعة دورها الذي يستند بالأساس على الرفض والقبول لمبدأ عملية السلام، مما خلق حالة من عدم الوضوح بالنسبة لرؤية المعارضة لطبيعة العملية السلمية وكيف تريـدها أن تكـون. هـذا الجدل أثار حالة من التوتر على الساحة الفلسطينية التي وجدت نفسها في مـأزق غيـر محـدد المعالم، لاسيما بعد أن أصبح الهم الفلسطيني مشتركا بعد رفض إسرائيل اسـتحقاقات العمليـة السلمية ولم تلتزم بما أقرت به بضرورة الانسحاب من المدن والمحافظات الفلسطينية.

أصبح المواطن الفلسطيني يعيش في ظل ظروف متقلبة نظرا لنتائج العملية السلمية التي حولت القضية الفلسطينية من قضية دولية إلى قضية محلية، من خلال تحويل القضية من قضية دولية يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد حلول عملية لها إلى قضية ثنائية كأنهـا بـين طـرفين متخاصمين، الأمر الذي ادى إلى ازالة الغطاء الدولي عن القضية الفلسطينية، وبات الفلسطينيون

[1] قاسم، عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**، مصدر سابق، ص 241.

[2] سليمان، داود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994–1995**، مصدر سابق، ص116.

فيما بعد ينتظرون من الطرف الإسرائيلي أن يفي بالتزاماته حتى يتمكنوا من تحقيق ذاتهم على الأقل.

يرى الباحث إن من أخطر تداعيات اتفاق أوسلو على الساحة الفلسطينية تهديده للوحدة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج كشعار ومطلب، ما من شك أن اتفاق أوسلو قد أثر على الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني بما أحدثه من فصل بين الشعب الفلسطيني في الداخل وبين الشتات الفلسطيني، فالسلطة الفلسطينية حسب الاتفاق لا يمتد تمثيلها للشعب الفلسطيني خارج إقليمها. أما منظمة التحرير الفلسطينية فبعد انخراطها في عملية التسوية وتعديل ميثاقها الوطني هُمّش دورها كمظلة تمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني بمجموعة، مما كان له أثرا على فلسطينيي الشتات فقد تولد لديهم إحساس بأنهم غُبنوا وأن هذا الاتفاق قد جاء على حساب حقهم في العودة، وأحدث تراجعا بقضيتهم حيث أعادها إلى المربع الأول.

وكانت منظمة التحرير قد أدخلت عنصر نوعي في الحياة السياسية الفلسطينية، تمثل بالتعددية السياسية والأيديولوجية، إضافة إلى الإنتماء الحزبي الحديث وإن كان في مضمون التحرر،هذا على المستوى الخارجي أما على المستوى الداخلي فقد أسهمت المنظمة في تنظيم المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الإحتلال من خلال تأسيس أطر جماهيرية مساندة كالأطر الطلابية والعمالية والمهنية والنسائية، وتأسيس منظمات غير حكومية[1].

مضمون اتفاق أوسلو قد أحدث تمزيقا في الصف الداخلي، وكان مدخلا لإحداث التصدع والانشقاق في الجبهة الداخلية، وبدأت مظاهر الفتنة مبكرة بين الفصائل الفلسطينية خاصة بين فتح، التي قادت من الناحية الفعلية مفاوضات التسوية والوصول إلى توقيع الاتفاق مع الطرف الإسرائيلي، وحماس كحركة معارضة للنظام تتبنى استراتيجية العمل العسكري ضد الإسرائيليين، بدأ الصراع بينهما في قطاع غزة بتبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة للعدو

---

[1] جقمان، جورج: **خطر الماضي على المستقبل** – نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية / التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية:وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7–8 تشرين ثاني 1997، ص 28

الإسرائيلي، وتطور الخلاف حتى وصل إلى حد العداوة والاقتتال، وحدثت مواجهة بينهما في تشرين ثاني/نوفمبر عام 1994[1].

كان من نتائج المرحلة الجديدة أن تخلخلت القواسم المشتركة، التي كانت تعتبر في المرحلة السابقة من الثوابت الفلسطينية على الرغم من حالات الصراع والخلاف التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، كالصراع حول ما عرف باسم الدولة العلمانية الديموقراطية الواحدة، والخلاف العميق حول تجربة البرنامج المرحلي الذي عرف بمشروع النقاط العشر*[2].

بعد الاتفاق وقفت الحركة الوطنية الفلسطينية عند منعطف تاريخي حاد يهدد كيانها، فقد انتهت مرحلة وحدة التوجه في الفكر الوطني الفلسطيني-على اختلاف العقائد والأيديولوجيات- القائم على تحرير كافة التراب الفلسطيني، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وحق العودة، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، مما شكل تهديدا للوحدة الوطنية.

**التحولات المجتمعية**

أفرز الاتفاق وقائع وتحولات جديدة، أسهمت في خلق واقع جديد لم يكن قائما من قبل، والذي تجسد بالعديد من الوقائع على الأرض والتي من أهمها[3]:

- قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ذات سيادة منقوصة على إقليمها المحدد في الاتفاق في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل في احتلال واستيطان أجزاء هامة من مناطق السلطة الفلسطينية، ومواصلتها وضع المزيد من الشروط والقيود على السلطة الوطنية، ورفض الاستقلال الفلسطيني.

---

[1] شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته.** مصدر سابق. ص ص 142-143 عن: "فلسطين المسلمة"- آب (أغسطس) 1992.

* برنامج النقاط العشر: برنامج تبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، ينص على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية. وتشكلت بناء على ذلك جبهة رفض من فصائل المعارضة الفلسطينية مضادة لهذا البرنامج. أنظر: هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.** مصدر سابق، ص 66.

[2] انظر: شفيق، منير: **من اتفاق أوسلو إلى " الدولة ثنائية القومية"**،دار الشروق للنشر والتوزيع , عمان ,1995 ص.96.

[3] انظر: هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو** مصدر سابق. ص ص 71-72.

- إنحصر تمثيل هذه السلطة في إقليم (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ودليل ذلك هـو انتخـاب مجلس تشريعي يمثل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما علق عليه فاروق القـدومي رئيس حركة فتح حيث اعتبر أن الانتخابات التشريعية تلزم الشعب الفلسـطيني فقـط داخـل الأراضي المحتلة وأنها "انتخابات محلية وليسـت لأجـل قيـادة فلسـطينية تمثـل الشـعب الفلسطيني"[1].

- إقامة نظام مؤسساتي يشتمل على تشكيل وزارات ومؤسسات فلسطينية، تقوم بمهمـة تسـيير الأمور في العديد من مجالات الحياة،الأمر الذي لم يكن موجودا فـي السـابق علـى الآرض الفلسطينية، وتطورت العلاقة بإقامة نظام إنتخابي لإقامة مجلس تشريعي فلسطيني.

وتحقق ذلك بعد مرور عامين على إبرام اتفاق المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، حيـث جرى أنتخاب المجلس التشريعي الأول، ليمثل مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني خـلال المرحلـة الإنتقالية التي حددها الإتفاق.

يرى فيصل الحوراني أن انتخابات المجلس التشريعي الأول عانت من عدم وجود تنوع سياسي داخل المجلس نتيجة لمعارضة القوى والفصائل المشاركة في هذه الإنتخابات، لرفضـها اتفاق أوسلو[2].

إزدادت المتغيرات نتيجة لعدم التوصل إلى حلول نهائية لقضية الشعب الفلسـطيني مـع إسرائيل، خاصة وأن النموذج الفلسطيني لا يزال طور التكوين، و بعد تشكيل السلطة باشـرت بسن القوانين وإعدادها من أجل إقرارها من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني[1].

---

[1] ملف الوحدة الوطنية الفلسطينية عالأنترنت:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=93986892120060218142031

[2] حوراني، فيصل: مقالة: *مفاجأة الإنتخابات الفلسطينية*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسـة الدراسـات االفلسـطينية، بيرت، لبنان ربيع 2006، ص 21.

[1] بشارة، عزمي: **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**، في مجموعة مؤلفين، الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقديـة، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن)، رام الله 1995، ص 127،

- تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة ممثلة للشعب وكبرنامج وطني يمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني أينما كان تواجده، ذلك ما شكل تمزيقا لوحدة الشعب الفلسطيني بتحوله إلى تجمعات معزولة عن بعضها، تعزز ذلك بموافقة قيادة (م.ت.ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بإلغاء مواده التي تتعارض مع اتفاق أوسلو ورسائل الاعتراف استجابة للاشتراطات الإسرائيلية[1].

- تولي السلطة الوطنية مهمة قيادة المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، أدى من الناحية الفعلية إلى تلاشي دور المؤسسات الوطنية، وترسيخ تقليد اتخاذ القرارات خارجها، ذلك ما نجم عنه تهميش كلي لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

- إحجام أحزاب المعارضة الفلسطينية عن المشاركة في السلطة أدى إلى الشلل التام لهذه الأحزاب، خاصة بعد إمتناع هذه الأحزاب عن المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني عام 1996، الأمر الذي أفقدها امكانية الدخول إلى الكيان السياسي الجديد كمعارضة[2].

إن الوقائع والتحولات السابقة الناجمة عن اتفاق أوسلو لم تف بالحد الأدنى لتطلعات الشعب الفلسطيني، تتمثل أهمها في: مرحلية التسوية السياسية، وتأجيل معالجة بعض القضايا الهامة منها؛ قضية اللاجئين وحق العودة، وقضية القدس، مما أحدث شرخا في الصف الفلسطيني هدد وحدة الشعب، خاصة بين الداخل والخارج، كما هددت مستقبل الكيان الفلسطيني وعملية البناء الوطني برمتها[3].

---

[1] انظر: يقين، سعيد: **التطبيق بين المفهوم والممارسة**، مصدر سابق. ص 72.

[2] جقمان، جورج: مقال /**خطر الماضي على المستقبل نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 30.

[3] الشقاقي، خليل: **الضفة الغربية وقطاع غزة، العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية**.القدس الشريف: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. ص 92

**تأثير الإتفاق على البناء التنموي**

ازدادت المتغيرات الداخلية في المجتمع الفلسطيني،نتيجة لعدم التوصل إلى حلول نهائية لقضية الشعب الفلسطيني مع إسرائيل، خاصة وأن النموذج الفلسطيني لا يزال طـور التكـوين، وكانت عملية إجراء أول انتخابات للمجلس التشريعي من الأساسيات لتشـكيل بنـاء مجتمعـي فلسطيني، والذي يعتبر من أساسيات تشكيل نظام سياسي على الآرض.

عقب تشكيل المجلس التشريعي، بدأت السلطة بإعداد مسودات للقوانين التـي تخـتص بشؤون الوزارات والمؤسسات والحياة المجتمعية الفلسطينية، حيث باشرت السلطة بسن القوانين وإعدادها من أجل إقرارها من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني[1].

تشكل هذا المجلس ساهم في بلورة وصياغة أسس وأركان السلطة، والتي تتمثل بإقامـة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكيل مؤسسات فلسطينية إدارية كالوزارات والمؤسسات المدنية والعسكرية.

بعد أن تشكلت السلطة الفلسطينية التي أخذت على عاتقها ترتيب الأوضـاع الفلسـطينية الداخلية وتسيير شؤون حياة المواطنين، التي بدأت تأخذ دورا في ترتيـب الأوضـاع الداخليـة لتشكيل مؤسسات السلطة الفلسطينية وبناء المجتمع.

فرضت الإتفاقيات الموقعة بين م ت ف واسرائيل قيودا على تطور المجتمـع المـدني الفلسطيني والتحول الديمقراطي، فشروط الإتفاقات لم تمكن السلطة من الإستجابة لعملية التطور الطبيعي للمجتمع الفلسطيني.

اتفاق أوسلو لم يسمح للفلسطينيين بإجراء انتخابات تشريعية ديمقراطية حرة ومباشـرة، بل تحددت هذه الإنتخابات في إطار مجلس منتخب يمارس صلاحيات تنفيذية وقضائية وتشريعية في أن واحد، ولا يجري فصل السلطات وهو الذي يتنافى وأسس الحياة الديمقراطية.[2]

---

[1] بشارة، عزمي: **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**، مصدر سابق، ص 127.

[2] شحادة، رجا: **الأثار القانونية للآتفاق، في أعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي:** أفاق الحاضر والمستقبل، بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت 1994.

وكان إعلان المبادئ قد نص على أن هدف المفاوضات هو إنشاء سلطة وطنية مؤقتة للحكم الذاتي، أي انشاء (المجلس)[1].

هذا المجلس سوف يعطى صلاحيات تشريع وفق الإتفاقية المرحلية، بمعنى أن الإتفاقية المرحلية سيتم فيها الإتفاق على الصلاحيات التي ستعطى للمجلس[2].

هذه الصلاحيات كانت تشمل إقامة كيان فلسطيني مكون من مؤسسات مدنية تعمل على تسيير شؤون الأفراد، والذي بدوره يعمل على تحقيق إقامة وزارات ومؤسسات تشرف على العديد من مناحي الحياة داخل المجتمع الفلسطيني.

نصت الوثيقة بهذا الشأن " على أن لهذا المجلس حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلة"[3].

**التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**

المجتمع الفلسطيني بقيمه وثقافته جزء من المجتمع العربي، لكن الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للفلسطينيين أخذت منحا مختلفا، الأمر الذي ساهم في بروز التحول الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني مقارنة مع المجتمع العربي[4].

---

[1] **الإتفاقية الفلسطينية – الإسرائيلية**، مصدر سابق، ص 5.

[2] قسيس نبيل: **الإتفاقية الفلسطينية– الإسرائيلية والإنتخابات**، مصدر سابق، ص12.

[3] **اتفاق أوسلو (قفزة لم تتضح أبعادها بعد)** مقال عالآنترنت موقع الجزيرة:
www.aljazeera.net/nrexeres 14061264-b88e-832ahtm

[4] عبد الغفار رشاد، **الثقافة السياسية العربية، دراسة التحول الديمقراطي**، منبر الحوار، العدد 34، خريف 1994، ص 60-84.

يتشكل المجتمع المدني الفلسطيني كغيره من المجتمعات المدنية في الوطن العربي، من عدد من المنظمات كالأحزاب السياسية والنقابات والإتحادات الطلابية والشبابية والمنظمات النسائية والمنظمات الطوعية وغيرها من منظمات المجتمع المدني[1].

تعتبر التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية أهم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، لآن هذه التنظيمات هي الأكثر نفوذا في المجتمع، وهي التي بادرت بتأسيس منظمات المجتمع المدني الأخرى، والتي تشكلت من خلال اتجاهين أحدهما وطني والأخر اسلامي[2].

يرى الباحث أن الإتجاهين الوطني والإسلامي نشطا في إطار منظمات المجتمع المدني، من خلال تنافس الإتجاهين في إنشاء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وتشكيل بنى مجتمعية تساهم في تطور المجتمع.

المجتمع الفلسطيني خلال السنوات التي سبقت إتفاق إعلان المبادئ، عانى من عدم وجود نظام سياسي على الأرض الفلسطينية نتيجة للإحتلال الإسرائيلي، ووجود منظمة التحرير الفلسطينية في خارج الأراضي الفلسطينية، هذا الأمر لم يفسح المجال أمام الفلسطينيين لإقامة نظام سياسي خاص بهم.

أما بعد دخول السلطة الفلسطينية الأراضي الفلسطينية، وتشكيلها للأطر السياسية والقانونية أدى ذلك إلى تشكيل بنية لنظام سياسي، لكن هذا النظام عانى من ضعف واضح في القدرة على إنتاج نظام سياسي ديمقراطي،ويعود ذلك إلى أن النظام السياسي الفلسطيني في بنيته وتكوينه تقليدي، لأنه يعزز النزعة السلطوية من خلال تغليفها بالمظاهر الديمقراطية،

ويعود ذلك لعاملين: بيئة المجتمع السياسية وبنية النظام السياسي[3].

---

[1] ابوعمرو زياد: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 30

[2] المصدر السابق، ص 30-31

[3] الجرباوي، علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 23.

**بيئة المجتمع السياسية**

تأثر المجتمع الفلسطيني بعدة عوامل كان ابرزها الوضع السياسي النـاتج عـن اتفـاق أوسلو والإرث السياسي والثقافة السياسية السائدة، الأمر الذي عرقل عملية التحول الـديمقراطي الفلسطيني، ويفسر الدكتور علي الجرباوي ذلك من أن الثقافة السياسية والإرث السياسي عمـلا على إعاقة لعملية بناء القدرة الديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني[1].

تباينت وجهات النظر حول ديمقراطية المجتمع الفلسطيني، فهناك من يعتقد أن المجتمـع الفلسطيني تميز عن غيره، يقول الطاهر لبيب " هناك استثناء عربي معاصر يسـتحق الوقـوف عنده وهو المجتمع الفلسطيني، فالمجتمع المدني فيه يتأسس خارج فضـاء او فـراغ الإقصـاء المتبادل مع الدولة (...)[2].

لكن جورج جقمان استاذ الفلسفة الفلسطيني لا يتفق مع طـرح الطـاهر لبيـب حـول ديمقراطية المجتمع الفلسطيني، ويقترح بأن التعامل الديمقراطي الذي يشير اليه لبيب " تـم فـي مضمون محدد لم تكن فيه إمكانية لإجراء انتخابات خارج نطاق الفصائل، وفي غيـاب آليـات محاسبة فعالة "[3].

المجتمع الفلسطيني تأثر كثيرا بالوضع السياسي الذي يعيشه، من خلال عدم وجود دولة للفلسطينيين، الأمر الذي أثر على التجربة الديمقراطية الفلسطينية، لعدم وجـود نظـام سياسـي فاعل، لأن النظام السياسي الديمقراطي يحتاج إلى مجتمع يسانده ويدعمه ويثبت أركانه.

ويرى الدكتور الجرباوي أن أي نظام لا يستطيع أن يصمد وأن يكون فاعلا بدون وجود الدولة التي تمنح الشعب القدرة السيادية، وتمكنه من ممارسة الحق في تقرير المصير، لهذا فـإن

---

[1] الجرباوي، علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق ص 23.

[2] الطاهر لبيب: "*علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي*"، **المستقبل العربي**، العدد 158 (نيسان 1992)، ص 103.

[3] الجرباوي، علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسـطين**،، في موسـى البـديري واخـرون، الديمقراطيـة الفلسطينية، أوراق نقدية (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، 1995، ص 113.

وجود الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع لا يجسد الديمقراطية بشكل سياسي كامل نظرا لغياب الدولة[1].

غياب الدولة الوطنية المستقلة ذات السيادة للفلسطينيين شكلت عائقا أمام تشكل نظام ديمقراطي فلسطيني، لوجود الإحتلال من جهة ولتشتت الفلسطينيين من جهة ثانية، وأدى ذلك إلى تبعثر الشعب إلى مجموعات والمجتمع إلى تجمعات، مما أدى إلى "عدم تبلور مفهوم المواطنة بمنحاها الإيجابي لدى الكثير من الفلسطينيين.."[2].

ونتيجة لغياب مفهوم المواطنة لدى المواطن الفلسطيني، فإن ذلك عزز من عدم وجود حالة من الأمن والإستقرار للمواطن والمجتمع، وهذا بدوره ساهم في عدم قدرة المواطن على الإندماج داخل المجمتع.

عملية الإندماج لدى الأفراد في المجتمع الفلسطيني، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحقيق الإندماج الوطني من جهة وتحقيق مفهوم المواطنة من جهة ثانية "... لا يصمد حديث الديمقراطية السياسية..." حول التجربة الفلسطينية "... طويلا"[3].

فيما يعتبر الدكتور علي الجرباوي أن موضوع الديمقراطية يبقى مبتورا، رغم إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني[4].

تشكل نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني أعتبر نقطة تحول هامة، لكنها تبقى منقوصة نتيجة لعدم وجود دولة فلسطينية ذات سيادة على الأرض الفلسطينية، كما أن دخول الفلسطينيين مرحلة إنتقالية ومفاوضات استمرت عدة سنوات شكل عائقا أمام تبلور نظام سياسي ديمقراطي.

---

[1] الجرباوي، علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق ص 24،

[2] الجرباوي، علي: **وقفة نقدية مع تجربة التنمية الفلسطينية**، (رام الله: مشروع الدراسات الفلسطينية،1991) ص 39-40.

[3] الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 11.

[4] الجرباوي، علي، **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 24.

فالعملية السلمية والتفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خلق حالة من الجدل حول حقيقة وضع الديمقراطية الفلسطينية، والتي أدت إلى بروز انتقادات حادة لطريقة إتخاذ القرار السياسي الفلسطيني وضعف عمل وأثر المؤسسات الفلسطينية[1].

المرحلة التي أعقبت إتفاق أوسلو واستمرار أمد المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين أوجدت رغبة قوية لدى القيادة الفلسطينية، للإهتمام بقضايا المستقبل الفلسطيني وحق تقرير المصير التي أخذت إهتماما كبيرا من الفلسطينيين الذين يتطلعون إلى إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

الإهتمام بالقضايا المصيرية والمستقبلية للشعب الفلسطيني، شغل المجتمع الفلسطيني أكثر من القضايا المجتمعية كالتحول الديمقراطي، بحيث أصبح التفكير في مواجهة الأخر تأخذ أولوية على مواجهة الذات[2].

لذلك أصبح البحث عن القضايا الداخلية ودراستها والسعي إلى حلها من القضايا الثانوية، التي لا تلقى الإهتمام المطلوب، خاصة وأن الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي من قبل الكثيرين، يعتبر أمرا يمكن تأجيله إلى مابعد الحصول على الحرية والإستقلال.

**شرعية النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**

يقصد بتعبير الشرعية الفلسطينية: منظومة الأعراف المقاومية والسياسية التي أقرها الإجماع الفلسطيني والتنظيمي والشعبي، وما نتج عنها من آليات مؤسساتية صانعة للقرار الفلسطيني وللعلاقات الإقليمية والدولية[3].

---

[1] الجرباوي، علي: **ملاحظات أساسية في مسألة الديمقراطية الفلسطينية**، صحيفة الحياة، 26-2-1994.

[2] الجرباوي، علي:مقال " **بين التعديل المرتقب والتغيير المطلوب** "، صحيفة الأيام، 1997/7/12.

[3] الحروب خالد: *مقال حماس في الحكم: جدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية، جوهر الشرعية الفلسطينية*، **مجلة سياسات**، فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، فلسطين، رام الله، 2007،2، ص 9.

يرى الدكتور علي خشان إن منطلق الشرعية في فلسطين لا يستمد أصوله من الشعب ورضاه على قرارات الحكومة وتوجهاتها فقط، إنما من اعتراف الدول المحيطة ومدى الإعتراف الدولي ورضاه عن السلطة[1].

يرى الباحث أن الشرعية الفلسطينية نشأت في ظل المقاومة ضد الإحتلال، لذلك كانت الشرعية الثورية هي البنية التحتية لأية قيادة فلسطينية، لأنها عملت على إكتساب شرعيتها من خلال نضالها ضد الإحتلال، وبالتالي استطاعت أن تكتسب شرعيتها من خلال مقاومتها لهذا الإحتلال.

وهذا ما يؤكده الكاتب خالد الحروب الذي يرى أن الشرعية الفلسطينية لم تكن وليدة انتخابات عامة، او تشريعات قانونية بل جاءت من خلال عملية طويلة النفس ومعقدة تحت احتلال عسكري لا يرحم[2].

الشرعية الفلسطينية ارتبطت بمقاومة الإحتلال وتحقيق الحقوق للشعب الفلسطيني، الذي ناضل سنوات طويلة من أجل نيل هذه الحقوق،وتكرست الشرعية مع تواصل انتزاع الإعترافات الدولية بحق الشعب الفلسطيني في النضال واقامة دولته.

إهتزت الشرعية الفلسطينية بعد مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاق اوسلو عام 1993، لآن جوهر تلك الشرعية تغير وهو برنامج المقاومة، خاصة في نظر الكثير من الفلسطينيين الذين اعتبرو ما تم التوصل اليه لا يحقق الطموح الفلسطيني مما أثر على بنية النظام السياسي الفلسطيني.

واجه النظام السياسي الفلسطيني جراء ذلك تحديات كبيرة أدت إلى تقويضه، وإنعكاسه على المواطنين الذين باتوا يشعرون بعمق المأساة التي يعيشونها في ظل تردى أوضاعهم الداخلية والخارجية،مما أدى إلى بروز ما يسمى بأزمة الشرعية[3].

---

[1] خشان، علي: *مقال النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية*،**مجلة سياسات**، فصلية، تصدر عن معهد السياسات العامة، رام الله، فلسطين، 2، 2007، ص 20.

[2] الحروب، خالد: *مقال جوهر الشرعية الفلسطينية*، مصدر سابق، ص 9.

[3] عبد الكريم، قيس، فهد، سليمان وأخرون، **في النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق، ص ص 40-45.

الأزمة التي عاشها الفلسطينيون بعد أوسلو وتداعياته طالت النظام السياسي الفلسطيني من النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية والقانونية في فلسطين، خاصة بعد أن تشكلت السلطة التي اعتبرت كجزء من الأزمة في النظام السياسي الفلسطيني بمجمله[1].

كان الفلسطينيون قد عرفوا بعض سمات الحياة الديمقراطية، من خلال تجربة منظمة التحرير التي تأسست في 1964 من خلال إعتمادها على أسلوب المحاصصة الذي يعتمد على قيام كل فصيل باختيار عدد من اعضائه للتمثيل داخل منظمة التحرير، والتي ساهمت في حصول فصائل م ت ف على نصيبها من مقاعد المجلس الوطني بطريقة المحاصصة[2].

إقامة نظام ديمقراطي أصبح حاجة ملحة داخل الآراضي الفلسطينية، والذي جاء من خلال الرغبة لتغيير النظام السياسي القائم الذي يستند على الفردية في إتخاذ القرار وغياب المشاركة السياسية في تشكيل وتنظيم الحياة السياسية الفلسطينية، الذي بات بحاجة إلى مزيد من عمليات الإصلاح والتغيير وفقا للمتغيرات السياسية والمتطلبات الملحة لإقامة نظام سياسي فعال يساهم في تعزيز وتعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والعمل على تغيير الواقع بما يتناسب مع طموح الشعب الفلسطيني الذي واجه حالة من التمزق ويحتاج إلى من يلملم شمله من جديد[3].

إقامة كيان فلسطيني له أسس وأركان تتمثل بإقامة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكيل مؤسسات فلسطينية إدارية كالوزارات والمؤسسات المدنية والعسكرية، أكبر الأثر في بناء النظام السياسي.

عملية التحول نحو الديمقراطية من قبل النظام السياسي الفلسطيني لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تغيير في بنية المجتمع المكون من الأفراد والمؤسسات، لآن الديمقراطية السياسية هي

---

[1] خشان،علي: **النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية**، مصدر سابق، ص 19.

[2] زياد ابوعمرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 83.

[3] هلال، جميل: **النظام السياسي بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص ص 69-71.

نتاج للديمقراطية المجتمعية، فكلما كان المجتمع ديمقراطيا كلما كانت الديمقراطية السياسية أكثر فاعلية ورسوخا[1].

لكن الحياة السياسية الفلسطينية في جميع عهودها أظهرت ميلا إلى التعددية، من خـــلال نشأة أطر سياسية حزبية عربية قبل عام 1948، والإنتشار والتوزع على قوى حزبية عربية بين عامي 1948 و1964، وبروز الفصائل السياسية العسكرية بعد قيام م ت ف عام 1964، بيد أن المظهر الديمقراطي لم يبرز على صعيد القوى الحزبية ولم يفرز نظام ديمقراطي حقيقي[2].

يرى الباحث أن هذا بدى واضحا من خلال تجربة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تسيطر عليها التنظيمات المسلحة، التي كانت تحدد أسماء أعضائها وترشحهم لعضـــوية اللجنـــة التنفيذية المنظمة، من خلال مبدأ التعيين الذي كان بتكليف من قيادة التنظيمات.

ساهمت الفصائلية العسكرية السياسية الفلسطينية في انحدارالنظام السياسي الفلســـطيني، من خلال بروز الشللية والتناحر بين الفصائل، وبروز روح التعصب من خلال الثقافة السياسية الأبوية التي جسدتها القيادات العليا للفصائل،الأمر الذي أسهم في إفراغ النظـــام السياســـي مـــن محتواه[3].

يرى الباحث أن الفئوية من جهة والإحتلال من جهة أخرى ساهمت في عدم بروز نظام ديمقراطي حقيقي، حيث أعتبر الإحتلال عائقا أمام نشوء ديمقراطية فلسطينية فاعلة تساهم فـــي تطور ونماء الحياة السياسية الفلسطينية.

---

[1] الجرباوي علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 34.

[2] الأزعر، محمد خالد: **التعددية السياسية الفلسطينية**. مصدر سابق، ص 15-38.

[3] الجرباوي،علي: **من أجل وقف الإنهيار**، صحيفة الحياة، 14-4-1994.

ويؤكد ذلك الحالة الفلسطينية التي إعتبرت التخلص من الإحتلال والتحرر الوطني هــو أحد شعائر الديمقراطية، سواء انتهى الأمر بدولة أو لم ينته، كون الإحتلال عائقا ضــخما فــي مواجهة تطوير الممارسة الديمقراطية[1].

فيما رأى أخرين أن الساحة الفلسطينية كــان لهــا أسـلوبها الخــاص فــي ممارســة الديمقراطية، إذ وجد هناك أكثرية وأقلية وأغلبية ومعارضة، وكان حق الإعتراض مكفولا دوما للآقلية والمعارضة، واتخذت القرارات غالبا بعد حوارات مستفيضــة بــين القــوى والفصــائل الفلسطينية[2].

يرى الباحث أن ذلك لم يمنع من بروز حالة من التفرد بالقرار من قبل قيادة المنظمــة، التي كانت تتخذ الكثير من القرارات دون الرجوع إلى ممثلي الفصائل، داخل المجلس الــوطني الذي كان يشكل البرلمان، مما خلق أزمة ديمقراطية طالت معظم مؤسســات منظمــة التحريــر الفلسطينية، نتيجة لإحتكار العمل السياسي من قبل بعض الفصائل دون الإخرى.

التجربة السياسية الفلسطينية شهدت خلافات كثيرة بين الفصائل الفلسطينية، مما ساهم في إنشقاق العديد من الفصائل عن المنظمة، الأمر الذي ساهم في خلق أزمة داخل الحياة السياســية الفلسطينية، ولم تحقق دعوات الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي أي شيء،بل عمقت الأزمــة وقللت من إمكانية التغيير الديمقراطي للنظام.

**النظام السياسي وصناعة القرار الفلسطيني**

عملية تشكيل كيان فلسطيني كان له أثر واضح وكبير على عملية صناعة وسياسة إتخاذ القرار في النظام السياسي الفلسطيني، لاسيما وأن النظام السياسي تحــول مــن إطــار ثــوري وكفاحي إلى إطار مؤسساتي.

---

[1] عبد العليم، محمد: في محمد خالد الأزعر، **الثقافة السياسية الفلسطينية، الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مركز القــاهرة للدراسات، القاهرة، 1994، ص 115.

[2] حجازي، حسين: مقال: **النظام السياسي بين النزعة والمحافظة والدعوة إلى الإصلاح**، صحيفة الحياة، 2-7-1993

ثمة علاقة وطيدة بين النظام السياسي والنظام الإنتخـابي مـن حيـث جديـة التوجـه الديمقراطي وشرعية الحكم، وتأكيد مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، والشيء ذاتـه ينطبـق على العلاقة بين النظام الإنتخابي والحياة الحزبية[1].

فالديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير أو نمط ثقافي فقط، بل هـي أليـة للمساهمة في صنع القرار وفي حالة الدولة فهي ألية لصنع القـرار السياسـي المتعلـق بحيـاة الشعب[2].

النظام الإنتخابي يحدد طبيعة قوة التمثيل السياسي والحزبي داخل البرلمان، ويعكس إلى حد كبير واقع الحياة السياسية في المجتمع، والذي يعود إلى أن النظم الإنتخابية تسهم في بلـورة طبيعة ونطاق الصلاحيات الدستورية ورسم الحدود الفاصلة بين السلطات الثلاث[3].

مع قيام السلطة الوطنية إنتقلت عملية صناعة القرار من منظمة التحرير الفلسطينية إلى السلطة الوطنية لكن مع بقاء نفس الرموز المسيطرة على منظمة التحرير، هي ذاتها التي تسيطر على السلطة الوطنية، مما جعل هناك حالة من الخلط بين الأدوار التي تقوم بها كل من م –ت–ف والسلطة الوطنية.

القاسم المشترك كان بترأس الرئيس الراحل ياسر عرفات السلطتين، الأمر الذي أدى إلى بروز دور السلطة التي كانت محصورة داخل الآراضي الفلسطينية على دور منظمة التحريـر التي كانت تعد المرجعية والإطار الآوسع للسلطة الوطنية[4].

مع تشكيل السلطة منحت معايير معينة عوملت بإعتبارها أساس لبناء دولة في إطارهـا وشكلها، حيث تحولت إلى سلطة مركزية تعمل على أساس تنفيذ الإتفاقيات السياسية بين الجانبين

---

[1] عودة، عدنان: **النظام الإنتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبي**، مصدر سابق، ص 7.

[2] الشقاقي، خليل، حرب، جهاد وأخرون، **مقياس الديمقراطية في فلسطين، تقرير عام 2006**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، كانون ثاني، يناير 2007، ص 18.

[3] عودة عدنان، **النظام الإنتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبي**، مصدر سابق، ص 9.

[4] هلال، جميل، **النظام السياسي بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص76.

الفلسطيني والإسرائيلي، وتتولى عملية التفاوض مع اسرائيل في شأن حدودها وصلاحياتها من جهة والعمل على رسم العلاقات الداخلية الفلسطينية على أساس تفرد الحزب الواحد بالحكم الا وهو فتح من جهة ثانية[1].

يرى الباحث أن قيام السلطة على أجزاء من الآراضي الفلسطينية، جاء مكبلا بتقييدات إسرائيلية،خاصة فيما يتعلق ببنية النظام السياسي الناشئ،التي تحدد ماهية هذا النظام وتوجهاته السياسية.

فبنية النظام السياسي الناشئ في فلسطين كما يراها الدكتور علي الجرباوي تنقسم إلى قسمين: القسم الأول يدعم التوجه الديمقراطي وترعاه والثاني يدعم ركائز الحكم اللاديمقراطي، وفي التجربة الفلسطينية جاءت بنية النظام السياسي المرتكز على الإتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية والمقيد بشروطها لتكون عائقا بنيويا أمام تحقق عملية التحول الديمقراطي في فلسطين[2].

إرتكزت عملية صنع القرار داخل السلطة الوطنية على:

1- بناء قوة أمنية: " تم الأتفاق عليه مع أسرائيل، والذي أعتبر شرطا لتنفيذ المرحلة الإنتقالية، مما أدى إلى تشكيل عدد من الأجهزة الأمنية داخل الآراضي الفلسطينية،لكن الذي برز هو تعدد هذه الأجهزة وتوسع إداراتها، الآمر الذي أدى إلى بروز مشاكل كثيرة لعدم وجود اليات محددة تحكم طبيعة عمل كل جهاز".[3] يرى الباحث أن سياسة إتخاذ القرار وصناعته ومرجعيته بقيت في يد رئيس السلطة، بحيث بات كل جهاز يعتبر أن مرجعيته فقط رئيس السلطة، الذي يسيطر على كافة الأجهزة الأمنية خاصة وأن عملية تنوع الأدوار خلقت إشكالية بين هذه الآجهزة وقادتها مما جعلها تتبع رئيس السلطة في حل اية إشكالية قد تنشأ بين الأجهزة، ولعل هيمنة فتح جعلها قادرة على السيطرة على

---

[1] هلال، جميل: **النظام السياسي بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص 77.

[2] الجرباوي، علي: **الإتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي**: تحليل وتقويم: قراءات سياسية،13 (شتاء 1994)ص 21-51.

[3] هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، ص77

الأجهزة الأمنية بالإستناد إلى قاعدة تنظيمية واحدة، والعمل على إحتواء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني عقب ذلك.

ويعود ذلك إلى أن السلطة قد تشكلت بعد دخولها الآراضي الفلسطينية من رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات وبصفته رئيسا لحركة فتح وقيامه بتعيين عدد من الوزراء، حيث بدأ بممارسة صلاحياته التنفيذية لأكثر من عامين قبل أن يكون هناك مجلس تشريعي منتخب، الأمر الذي عزز قوة السلطة التنفيذية لاسيما بعد تشكيل الأجهزة الأمنية وبسط سيطرته المطلقة عليها[1].

2- إستناد السلطة إلى قاعدة تنظيمية واحدة (حركة فتح):

"اعتبرت حركة فتح الركيزة الأساسية للسلطة الوطنية، فهذه السلطة لم تعتمد على أجهزتها الأمنية فقط، بل لجأت إلى تفعيل وتنظيم حركة فتح باعتباره الحزب الحاكم،وهو التنظيم الذي خاض معركة الإنتخابات للمجلس التشريعي، ومن ثم تشكيل المجلس الوزاري الذي سيطرت عليه، هذا الأمر ساهم في سيطرة الحركة على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية "[2].

حركة فتح إستطاعت أن تهيمن على النظام السياسي الفلسطيني من خلال امتلاكها للموارد المالية الكبيرة، وهو الذي مكنها من التحول من الفصيل المقرر إلى الفصيل المهيمن إلى أن أصبح الفصيل المتفرد[3].

هذا التفرد من قبل حركة فتح جعلها قادرة على السيطرة على النظام السياسي، على الرغم من أن منظمة التحرير شكلت صيغة إئتلافية تقوم على الإقرار بشرعية التعددية السياسية.

---

[1] الجرباوي علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 46.

[2] هلال، جميل: **النظام السياسي بعد اوسلو**، مصدر سابق، ص 78-85.

[3] هلال، جميل: **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص 48.

3- استمرار الإحتلال والمواجهة مع إسرائيل:

ساعد وجود الإحتلال الإسرائيلي على مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية إلى هيمنة السلطة الفلسطينية على القرار الفلسطيني، خاصة وأن عملية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي كانت تعد من أبرز الأولويات التي سعت إلى تحقيقها السلطة، خاصة وأن هذه القضية ساهمت في التبرير للكثير من ألاخطاء والسياسات الخاطئة التي إنتهجتها السلطة[1].

يرى الباحث أن قيام السلطة الوطنية أعتبرت تطبيقا عمليا لصناعة القرار، الأمر الذي خلق حالة من الجدل بين ماهو مطروح وماهو مطبق ألأمر الذي جعل من التجربة خير مثال على مقدار صناعة القرار، التي تحولت من منطق ثوري إلى منطق مؤسساتي.

هذا الأمر جعل السلطة الوطنية في موقف تحتاج إلى تغيير إدارتها في تسيير الأمور، فتشكلت السلطة ومؤسساتها من تشكيل لمجلس السلطة والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء وكذلك المؤسسات الأمنية، هذه القضايا حولت سياسة منظمة التحرير من المنطق الثوري إلى البناء المؤسساتي[2].

عملية التحول التي حدثت في أعقاب عملية السلام وإقامة السلطة الفلسطينية أدت إلى حدوث متغيرات في عملية البناء الوطني الفلسطيني والتي كان لها وجهان أحدهما يتعلق بإنهاء الصراع بين الشعبين بالتوصل لإتفاقيات تنهي الإحتلال وتضع حدا للعنف المتبادل والآخر يتعلق بطبيعة العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية كالإعتراف المتبادل والعلاقات الإقتصادية والإجتماعية.

أما عملية البناء الوطني فلها أيضا وجهان ألأول يتعلق ببناء الدولة أي قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء مؤسساتها وتعزيز سيطرتها وسيادتها على الأرض وصولا إلى تحقيق

---

[1] هلال، جميل: **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، مصدر سابق، ص ص 76-85.

[2] داود، سليمان، **السلطة الوطنية في عام 1994-1995**، مصدر سابق، ص ص 7-20.

الإستقلال السياسي والإقتصادي، أما الوجه الثاني فيتعلق ببناء النظام السياسي الفلسطيني الـذي يعتبر النظام الشرعي و يضمن وحدة وتكامل المجتمع الفلسطيني[1].

من هنا نجد أن إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي،وضـع القواعـد الأساسـية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ووضع الأساس لبناء نظام سياسي فلسطيني،حيث أثـرت عملية السلام على بناء الدولة وشرعية النظام السياسي الفلسطيني، من خـلال تكـوين السـلطة الوطنية التي تعتبر الأولى في تاريخ الشعب الفلسطيني و تقوم بدور مباشر فـي إدارة شـوؤن المواطنين الفلسطينين، والتي شكلت فيما بعد المرجعية القانونية لقانون الإنتخابات، وحددت إلـى حد بعيد أهداف الإنتخابات[2].

عملية تشكيل مؤسسات الكيان الفلسطيني كانت ذات صلاحيات ومسؤليات مشابهة لتلـك التي تمتلكها أية دولة ما عدى تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن الخارجي، كما أدى تشكيل السلطة إلى تعميق الإحساس الفلسطيني بالهوية والإستقلال بعـد أن عـاش المركـز السياسـي الفلسطيني في السابق بالمنفى وخضع لمتطلبات الدول العربية[3].

هذا الأمر أدى إلى خلق حالة من عدم وضوح النظام السياسـي لا سـيما بعـد غيـاب الأولويات والخطاب السياسي، إذ باتت بنية النظام السياسي تشمل الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والإنتخابات والعلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذيـة وإسـتقلالية القضـاء وحريـة الصحافة والإعلام والتنمية الإقتصادية وبرامج التعليم والنظام الإقتصادي وغيرها من القضـايا الملحة لتكوين النظام السياسي الفلسطيني[4].

---

[1] الشقاقي، خليل: **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، عملية السلام والبناء الـوطني والإنتخابـات**، مركـز البحـوث والدراسات الفلسطينية (دائرة السياسة والحكم) تشرين ثاني، نوفمبر، 1996،ص 7.

[2] عودة، عدنان، **النظام الإنتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبي**، مصدر سابق، ص 23.

[3] الشقاقي، خليل: **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، عملية السلام والبناء الوطني والإنتخابات**، مصدر سابق ص ص 8-18.

[4] المصدر السابق ص 74.

عملية التفرد بالقرار ساهمت في جعل النظام الفلسطيني غير واضح المعالم، مما جعل السياسة الفردية تطغى على بناء هذا النظام الذي عانى لفترة من التخبط، وبات يعيش حالة من الازدواجية وخلط الأوراق مع بعضها البعض،هذا الأمر أدى إلى عدم وضوح الرؤيا فيما يتعلق بتنشئة وبروز التحولات الديمقراطية على الساحة الفلسطينية، على الرغم من وجود بوادر لذلك والذي تمثل بإقامة أول مجلس تشريعي فلسطيني منتخب على الأرض الفلسطينية.

عانى النظام السياسي الفلسطيني من تغيرات أبرزها إنتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية التي هيمنت على هذا النظام سنوات طويلة، وحلت محلها السلطة الوطنية التي قامت بدورها داخليا وخارجيا، مما أدى إلى إزدواجية القرار الفلسطيني الذي تأثر بعدم وجود مرجعية محددة، مما خلق حالة من النزاع السياسي على الساحة الفلسطينية داخليا وخارجيا، الأمر الذي أدى إلى بقاء منظمة التحرير كإطار شكلي،كما أن الإفرازات التي خلفتها عودة ألاف الفلسطينيين من الخارج خاصة تمركزهم في قطاع غزة، والعمل على إنشاء كيان فلسطيني هناك خلق حالة من الجدل بين الفلسطينيين في الداخل لاسيما بين الضفة والقطاع[1].

اتسم النظام الحزبي الفلسطيني بالتعصب والشللية وسيادة القيادة الأبوية اللامؤسساتية، وهذا برز من خلال التناحر والمساومات بين القوى والفصائل الفلسطينية، الذي بدأ يبرز بشكل كبير من خلال تعامل الفصائل فيما بينها[2].

هذا الأمر أدى إلى عدم بروز التعددية السياسية بشكل قادر على تحقيق التغيير، لاسيما وأن العلاقات بين الفصائل كانت تتسم بضرورة التمسك بموازين القوى القائمة ومراعاة المصالح المشتركة.

[1] الشقاقي خليل: **الضفة الغربية وقطاع غزة، العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية**، مصدر سابق، ص ص 78-82.

[2] الأزعر محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، 1996

**النتائج**

- اتفاقية اوسلو اوجدت كيانا فلسطينيا على الأرض مقطع الأوصال لا يمكن اعتباره دولة بل هو مشروع سياسي، حيث ادى ذلك إلى قيام سلطة فلسطينية ذات سيادة منقوصة.

- ادت الإتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية إلى تحويل القضية الفلسطينية من قضية دولية يسعى المجتمع الدولي لايجاد حل لها إلى قضية ثنائية بين الجانبين الفلسطينيي والإسرائيلي.

- لم يحقق اتفاق اوسلو وحدة وطنية داخل المجتمع الفلسطيني بل احدث اتفاق اوسلو انقساما في المجتمع الفلسطيني حيث ادى ذلك إلى بروز تيارات تؤيد الإتفاق وأخرى تعارضه.

- شكل اتفاق اوسلو تغيرا في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني بأنه ابرز ولأول مرة إدارة وسلطة فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية لها مؤسسات وأنظمة وقوانين، لكنها مقيدة بسقف اوسلو، وتحديد دور منظمة التحرير التي أصبح دورها شكليا بعد اقامة السلطة الوطنية.

- لم يحقق اتفاق اوسلو امكانية اقامة دولة فلسطينية كاملة على الأراضي الفلسطينية لأنه ارتبط باتفاق سياسي محدد الآهداف والغايات.

- اسقط اتفاق اوسلو خيار المطالبة باراضي عام 1948 بعد موافقة الفلسطينيين على قراري مجلس الأمن 242و338.

- حقق الإتفاق اعترافا اسرائيليا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وكذلك اعتراف الفلسطينيين بحق اسرائيل بالوجود كدولة لها حدود.

- ادى الإتفاق إلى بناء قوة واجهزة امنية فلسطينية مرتبطه باتفاق اوسلو تسعى لتنفيذ الإتفاق وتثبيت اركانه على الأرض.

## الفصل الثاني

## الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية

تعتبر الإنتخابات من أهم ركائز أنظمة الحكم الديمقراطي، فمن خلالها يتمكن المواطن من ممارسة حقه في إختيار ممثليه من بين المرشحين، وهو بذلك يكون قد شارك في صنع القرارات والقوانين الأساسية المتعلقة بشؤون حياته، وتهدف الإنتخابات إلى تعزيز شرعية الأطر السياسية في أي بلد بالعالم، من خلال تداول السلطة بشكل سلمي، مما يمنح المواطنين الفرصة لتجديد ثقتهم بالسلطة أو حجب الثقة عنها[1].

الإنتخابات الحرة والنزيهة هي الألية التي يعبر من خلالها الناخبون عن إرادتهم في إختيار ممثليهم أو تحديد موقفهم من قضايا هامة، وتشترط الديمقراطية التمثيلية قيام الناخبين باختيار ممثلين عنهم، يمنحونهم بذلك القدرة على إتخاذ القرار بشأن القضايا الوطنية لفترة من الزمن[2].

لقد كانت الإنتخابات الفلسطينية مدار جدل في الساحة السياسية، سواء بين القوى السياسية أو بين المفكرين وذلك على عدة صعد، فهناك من اعتبر أن الإنتخابات التشريعية تكرس واقع سياسي لا يمثل طموح الشعب الفلسطيني، وفي المقابل هناك من اعتبر أن هذه الإنتخابات تتيح الفرصة للتعامل مع الواقع ومحاولة اجراء تعديلات عليه ضمن آليات تعزز صمود الشعب الفلسطيني.

يرى الدكتور نصر عبد الكريم أن الإنتخابات" مقدمة مهمة للبناء الديمقراطي في أي مجتمع يتمثل بالمشاركة السياسية لكافة القوى الحية والفاعلة فيه"[3].

---

[1] راجع ملف الديمقراطية – **الإنتخابات الفلسطينية أعطت نموذجا رائعا للديمقراطية عالآنترنت**::www.arabic.tharwaproject.com/node/6142

[2] هلال، جميل والشعيبي، عزمي والجرباوي، علي: **نحو نظام إنتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية، مواطن:** المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. سلسلة تقارير دولية.، ناديا للطباعة والنشر والتوزيع رام الله، ط 1،2001، ص 10.

[3] عبد الكريم، نصر: **الإشكالية السياسية للآنتخابات، وقائع مؤتمر الإنتخابات الفلسطينية العامة**، تحرير عدنان عودة،وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول 2002،ص 25.

فيما يرى الدكتور عبد الستار قاسم أن الأوضاع السياسية الداخلية الفلسطينية تختلف عن دول اخرى تتمتع بالإستقرار السياسي، وبنوع من السيادة والقدرة على إتخاذ القرار، لكن الشعب الفلسطيني يعاني من الإحتلال الذي يفرض وضعا سياسيا خاصا يتطلب معالجة سياسية خاصة[1].

فيما إعتبر أخرون أن الإنتخابات تشكل آلية عملية قائمة يتم من خلالها تجديد إطار الشرعية، ولو بشكل جزئي لأن هناك من يعتقد أن المشاركة في الإنتخابات عبارة عن إعتراف بأوسلو، فيما يرى طرف ثالث أن الإنتخابات فرصة جيدة أمام الشعب الفلسطيني للإختيار،وأخرون يرون أن الإنتخابات وسيلة لتثبيت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية[2].

فيما يرى الدكتور رائد نعيرات ان الإنتخابات تشكل منعطفا سياسيا هاما للقضية الفلسطينية لأنها تفسح المجال امام القوى الفلسطينية لتتنافس فيما بينها على أساس البرامج السياسية ضمن إطار الديمقراطية[3].

فيما يصف ابراهيم ابراش الإنتخابات بأنها ألية لممارسة الديمقراطية لآن الديمقراطية تعتبر أقل الأنظمة سوءا، لآنها تعتمد على نظام الحكم الذي يستند على مبدأ تجسيد ارادة الأمة[4].

يرى الباحث أن الإنتخابات شكلت نقطة الإنطلاق الأولى نحو تعزيز الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني، الذي عانى سنوات طويلة من عدم الإستقرار الناجم عن الإحتلال الإسرائيلي، ولكي تكون الإنتخابات الفلسطينية ناجحة لابد من توفير الأجواء اللازمة لضمان حرية تشكيل أحزاب سياسية وحرية القيام بحملات إنتخابية، حتى يتمكن المتنافسون من طرح برامجهم وأفكارهم بحرية تامة.

---

[1] قاسم، عبد الستار: **ماذا نريد من الإنتخابات الفلسطينية العامة**، وقائع مؤتمر الإنتخابات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول 2002،ص 27.

[2] المصدر السابق، ص 28.

[3] نعيرات، رائد: *مقال حول القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغييرات وأفاق المستقبل*، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة العاشرة، العددان 34 و35 شتاء وربيع 2006،ص 74.

[4] ابراش، ابراهيم: *دراسة الإنتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 66 ربيع 2006، ص 45-46.

كما يرى الباحث أن الإختلاف في وجهات النظر بين المؤيد والمعارض لموضوع الإنتخابات الفلسطينية، شكل حافزا من أجل دراسة كافة الجوانب المتعلقة بهذه القضية، التي باتت تأخذ حيزا كبيرا للنقاش بين ممثلي القوى والفصائل لدراسة أهميتها لدى الشعب الفلسطيني.

**النظام الإنتخابي وأهميته**

شكل النظام الإنتخابي الفلسطيني جدلية كبيرة بين القوى السياسية حول الطريقة التي يجب إتباعها في الإنتخابات، فالنظام الإنتخابي له أهمية خاصة فهو الذي يحدد عمليا، أختيار النواب وأي تنظيم سياسي يصل للسلطة،فبعض الأنظمة تشجع نشوء التكتلات داخل الأحزاب، في حين يشجع البعض الأحزاب على كتم الخلافات الداخلية والتكلم بصوت واحد[1].

فالنظام الحزبي يتأثر بقوة النظام الإنتخابي، كما يتأثر به التماسك والإنضباط الداخلي للأحزاب السياسية[2]، وفي المجتمع الفلسطيني يلاحظ أن النظام الإنتخابي فيها حديث، فهو لم يتطور بشكل تلقائي كما حدث في العديد من الدول.

يعود ذلك كما يرى الباحث إلى غياب وجود الدولة نتيجة لوقوع فلسطين تحت الإحتلال، وبالتالي غياب السيادة على النظام السياسي الأمر الذي يجعل من هذا النظام مختلف عن غيره من الأنظمة في العالم.

يعتبر النظام الإنتخابي الفلسطيني من النظم الإنتخابية المستخدمة في العديد من الديمقراطيات في العالم[1]، لكنها في الحالة الفلسطينية تختلف لأنها ستخدم الأهداف الفلسطينية لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ليصبح اكثر قدرة وتأهيلا لإنجاز المشروع الوطني.[2]

---

[1] هلال، جميل والشعيبي، عزمي والجرباوي، علي: **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، مواطن، مصدر سابق ص 13.

[2] المصدر السابق، ص 14.

[1] *دراسة حول الديمقراطية الفلسطينية تؤسس لتداول السلطة السلمي في الوطن العربي*، مركز دراسات الشرق الأوسط، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، السنة العاشرة، العددان 34و35 شتاء وربيع 2006، ص 122.

[2] ابراش، ابراهيم: **دراسة الإنتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق ذكره، ص 47.

العلاقة بين النظام الإنتخابي والنظام السياسي يستدعي إصلاح أو تغيير النظام الإنتخابي، فشرعية المؤسسات الدستورية وما ينبثق عنها من أجهزة حكم وتشريع ورقابة، تعتمد على نوع النظام الإنتخابي المعتمد في الدولة، ويمكن إعتبار النظام الإنتخابي الوسيلة التي تعبر بها السيادة الشعبية باعتبارها مصدر السلطات[1].

يعتبر إجراء الإنتخابات من الأسس الهامة التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي، والتي تشمل كذلك حكم القانون وإحترام حقوق الإنسان وفصل السلطات وحكم الأغلبية، مما يعكس ويرسخ تداول ثقافة سياسية ديمقراطية[2].

يرى الباحث أن الإنتخابات تشكل الركن الرئيسي والهام في بناء أي كيان سياسي، على اعتبار أن الإنتخابات ستفرز ممثلين عن الشعب، يعملون من أجل وضع قوانين تسهم في تغيير الواقع بما يكفل مشاركة أوسع من الناخبين.

وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية قانونا للإنتخابات تنفيذا لإعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي الموقع في واشنطن عام 1993، وذلك تمهيدا لإجراء انتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996، وكان الإعلان ينص على أن الإنتخابات ستجري في الضفة الغربية وقطاع غزة،بناءا على اتفاقية إعلان المبادئ التي نصت على " إن الإنتخابات سوف تؤدي إلى إقامة مجلس منتخب يتولى سلطات تشريعية وقضائية"[3].

كما نص إعلان المبادئ في مادته الأولى إن: " هدف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة

---

[1] هلال، جميل والشعيبي، عزمي والجرباوي، علي: **نحو نظام إنتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، مواطن: مصدر سابق، ص 9.

[2] المصدر السابق، ص 10.

[3] **اتفاقية اعلان المبادئ**، مصدر سابق، ص 5

حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، ومجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة"[1].

كما جاء في الإعلان أنه " من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية، ستجري أنتخابات سياسية عامة ومباشرة للمجلس، تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليها"[2].

يرى الدكتور خليل الشقاقي أن قانون الإنتخابات الفلسطيني هو نتاج التسوية السياسية، وهذا القانون يعتبر نتاج ما أرادته اسرائيل أولا وما اراده الفلسطينيون ثانيا، وبالتالي فإن الإنتخابات هدفها تقوية عملية السلام وحماية التسوية السياسية وليس إجهاض لهذه التسوية[3].

يلاحظ الباحث أن إعلان المبادئ قد حدد طبيعة المجلس المنوي تشكيله وكذلك الألية التي سيتم من خلالها إقامة هذا المجلس وبالتالي أدى ذلك إلى تدخل اسرائيل في وضع القانون الفلسطيني التي جرت على أساسه انتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996.

ونتيجة لذلك شكلت السلطة الفلسطينية لجنتين إحداهما رسمية والأخرى مستقلة من أجل وضع تصور لطبيعة قانون الإنتخابات الفلسطيني، حيث كان التركيز حول أي من الأنظمة الإنتخابية أفضل، الإنتخابات الفردية أو النسبية أو الدائرة الواحدة، حيث اقترحت اللجنة المستقلة المكونة من بعض الأكاديميين (المجموعة الفلسطينية المستقلة للإنتخابات) أن تجري الإنتخابات على أساس النظام النسبي، من أجل تشجيع الفئات السياسية خاصة الصغيرة منها على المشاركة في الإنتخابات، على أساس أنه النظام الأفضل لأنها تضمن اقصى حد من المشاركة السياسية، وبالتالي إشراك الجميع في تحمل المسؤوليات[4].

---

[1] **اتفاقية اعلان المبادئ**، مصدرسابق، ص 6

[2] المصدر السابق، ص 6

[3] الشقاقي، خليل: **المرجعية القانونية والسياسية للانتخابات القادمة**، وقائع مؤتمر الإنتخابات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول 2002، ص 33.

[4] ابولغد، ابراهيم: **الإنتخابات الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية 1996، نابلس، ص 9.

يرى الباحث أن السلطة الفلسطينة سعت إلى إقرار نظام انتخابي جديد، نتيجة لتشكل اول كيان فلسطيني على الآرض، حيث تم التأكيد على ضرورة وجود نظام انتخابي يسهم في إحداث التغيير داخل المجتمع الفلسطيني، فقد بدأت الترتيبات لإجراء الإنتخابات على أساس أن نظام الحكم في الأراضي الفلسطينية ديمقراطيا والشعب الفلسطيني مصدر لهذه السلطات، فقد كانت الإنتخابات هي الألية التنفيذية والتطبيقية لهذا النظام، والوسيلة التي يمارس فيها الشعب سلطاته عن طريق انتخاب ممثليه في المجلس التشريعي.

وقد نصت المادة (5) من القانون الأساسي على أن نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخابا مباشرا من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي[1].

جرت انتخابات المجلس التشريعي الأول في عام 1996، بناءا على القانون الأساسي الفلسطيني، واستمر بقاءه لعدة سنوات دون أن تجري اية إنتخابات جديدة رغم انتهاء الولاية القانونية له.

يرى الباحث أن انتخابات المجلس التشريعي الأول شكلت نقطة البداية لتشكل كيان فلسطيني يعمل على اختيار ممثليه المنتخبين، لكن المعضلة تكمن في إرتباط هذه الإنتخابات بسقف اعلان المبادئ الذي يلزم الفلسطينيين التقيد بما جاء في الإتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، مما يشكل حاجزا أمام تطور النظام السياسي الفلسطيني.

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات شهدت الآراضي الفلسطينية تحولات هامة في النظام السياسي الفلسطيني، كان ابرزها إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، حيث جرت الإنتخابات الرئاسية في التاسع من كانون الثاني عام 2005، أي بعد تسع سنوات على الإنتخابات الرئاسية الأولى و فاز بالرئاسة محمود عباس ابومازن[2].

[1] **القانون الأساسي الفلسطيني**، الهيئة العامة للاستعلامات، موقع مركز المعلومات الوطني عالأنترنت: www.pnic.gov.ps/arabic/law/law-20.htm1

[2] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد: **الإنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي)**،2005–2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، **دائرة السياسة والحكم**، رام الله، كانون ثاني 2007، ص 13.

جرت الإنتخابات الرئاسية في ظل ظروف محلية واقليمية ودولية متشابكة، خاصة بعد رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وجمود عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وضغوط دولية على الجانب الفلسطيني لوقف الإنتفاضة وبروز حالة الفوضى الأمنية في الآراضي الفلسطينية[1].

إتسمت الفترة التي أعقبت الإنتخابات الرئاسية بعدم الإستقرار، وعدم وضوح الرؤيا لدى القوى السياسية، نتيجة للإضطرابات الأمنية والسياسية والإقتصادية والفلتان الأمني وفوضى السلاح، وتعثرت محاولات السلطة الفلسطينية لإعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية، خاصة بعد فشل قوى الأمن الفلسطينية من فرض القانون[2].

اتسمت هذه الفترة بعدم الإستقرار وبروز مظاهر وسمات جديدة كان من أبرزها انتشار حالة الفساد وتنامي صراع القوة بين اقطاب السلطة، خاصة داخل حركة فتح التي تعتبر الحزب الحاكم، كذلك تنامي الصراع بين فتح وحماس[3].

بدأ الرئيس عباس يسعى لترتيب البيت الفلسطيني، خاصة بعد أن وضع في سلم أولوياته إجراء إنتخابات تشريعية جديدة، لأن المجلس القديم قد إنتهت ولايته منذ عدة سنوات.

وجد الرئيس عباس أنه أمام معضلتين رئيسيتين كان عليه إيجاد حل لهما ليتمكن من ممارسة الحكم بفاعلية، الأولى تمثلت في إعادة بث حياة متجددة في علاقة السلطة الفلسطينية بالمحيطين الإقليمي والدولي جراء الإنتفاضة وتوقف عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني

---

[1] داودية، احمد:دراسة: **الإنتخابات الرئاسية الفلسطينية، الإنتخابات الفلسطنيية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي) 2005-2006**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني 2007، ص 77.

[2] صايغ، يزيد وجاريت، شويرا: **في سياق خارطة الطريق وفك الإرتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي**، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، أب 2005.

[3] عبد الهادي، مها: *دراسة النظام السياسي الفلسطيني، بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006*، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن، السنة العاشرة العددان 34-35 شتاء وربيع 2006، ص 95-96.

والإسرائيلي، والثانية تتمثل في وجود مشاكل داخلية بين الرئيس عباس وحركة فتح التـــي مـــن المفترض أنه زعيمها، نتيجة للصراعات التي كانت تشهدها[1].

فيما اعتبر الدكتور علي خشان أن حساسية الظروف السياسية التي يمـــر بهـــا الشـــعب الفلسطيني وخصوصا الصراعات والخلافات أدت إلى إنحسار الثقة في السلطة الوطنية بمكوناتها المختلفة، وأدت إلى التأثير السلبي على طبيعة الخيار السياسي الفلسطيني[2].

يرى الباحث أن هذه الفترة تميزت ببروز الخلافات والصراعات الفلســطينية الداخليـــة، وإصرار إسرائيل على أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني، حيث سارعت إلى تنفيذ مخططاتهـــا في توسيع المستوطنات وبناء جدار الفصل العنصري، وإحكام إسرائيل لسيطرتها على الضـــفة وتفاقم الوضع الإقتصادي نتيجة للحصار الخانق المفروض على الشعب الفلسطيني.

سعى الرئيس عباس من خلال الإنتخابات إلى إشراك حمـــاس فـــي النظـــام السياســـي الفلسطيني، بهدف إشراكها في تحمل أعباء الحكم لإعتقاده كما يرى الدكتور علي الجربـــاوي أن دخول حماس إلى النظام السياسي الفلسطيني من خلال الإنتخابات سيؤدي بها إلى أن تصبح أكثر شعورا بالمسؤولية الوطنية العامة، وبالتالي يتحول موقفها من التهدئة بدافع مـــن نوايـــا حســـنة عرضة للتغيير إلى إلتزام ثابت[3].

كانت هناك عدة محاولات لدمج حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني منذ نشـــأتها عام 1988، حيث جرت العديد من جولات الحوار بين قيادة منظمة التحرير وحمـــاس لـــدخول مؤسسات منظمة التحريرلكنها فشلت ولم تنجح، كما أن حماس قد قاطعت الإنتخابات التشـــريعية الأولى التي جرت عام 1996[4].

---

[1] الجرباوي، علي:*مقال فلسطين والمرحلة الجديدة*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، لبنان، ربيع 2006، ص 9.

[2] خشان، علي: *دراسة حول النظام السياسي الفلسطيني، وأزمة الشرعية*، مصدر سابق، ص 19.

[3] الجرباوي، على: *مقال فلسطين والمرحلة الجديدة*، مصدر سابق، ص 9.

[4] لحلوح علاء: **دراسة فوز حماس في الإنتخابات التشريعية، الأسباب والنتائج، الإنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية والحكم المحلي)**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني، 2007، ص 168.

يرى الباحث أن دخول حماس الإنتخابات سيعمل على تغيير النظام السياسي الفلسطيني الذي يعتبر نظاما أحادي القطبية، نتيجة لهيمنة حركة فتح، ووجود حماس في هذا النظام، سيمهد الطريق أمام بروز تحولات كبيرة على هذا النظام.

أراد الرئيس عباس من خلال إشراك حماس في النظام السياسي الفلسطيني، إلى تغيير الأسس التي يعمل عليها النظام، نتيجة لهيمنة وتفرد حركة فتح، وبالتالي وجود معارضة قوية داخل المجلس التشريعي ستعمل على إجبار حركة فتح على تغيير سياستها، لاسيما بعد حالة الفساد والترهل التي أصابت السلطة الفلسطينية[1].

وجود حركتي فتح وحماس داخل المجلس التشريعي سيفسح المجال أمام المجلس، إلى تفعيل وسائل الرقابة والمساءلة والمحاسبة، الأمر الذي سيعزز إمكانات إصلاح الأوضاع الداخلية المتردية[2].

فيما يرى إبراهيم أبراش أن وجود تنافس بين القوى السياسية في الإنتخابات، تعد من الشروط الهامة لنجاح التحول الديمقراطي، خاصة إذا كانت هذه القوى تختلف في برامجها لكنها تتفق على ثوابت ومرجعيات وطنية[3].

يرى الباحث أن إشراك حماس في الإنتخابات سيساهم في تعزيز وتدعيم النظام السياسي الجديد، الذي سيعمل على تطوير أداء المجلس التشريعي لكي يعمل بكفاءة أكبر، ويحقق إصلاحات تسهم في تعزيزالديمقراطية نتيجة للتحول الديمقراطي القادم.

**إعلان القاهرة**

شاركت كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في لقاءات متواصلة في القاهرة، من أجل رأب الصدع الذي أصاب العلاقات الداخلية

---

[1] الجرباوي، على: *مقال فلسطين والمرحلة الجديدة*، مصدر سابق، ص 10.

[2] المصدر السابق، ص 10.

[3] براش ابراهيم: **مقال الإنتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق، ص 46.

الفلسطينية،حيث أسفرت هذه اللقاءات عن اتفاق بين الفصائل في شهر أذار عـام 2005،حيـث أتفقت الفصائل على مجموعة من الإصلاحات في مؤسسات السـلطة الفلسـطينية ومؤسسـات منظمة التحرير[1].

تم الإتفاق على إجراء الإنتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها واسـتمرار سياسـة التهدئة الداخلية بين الفصائل من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية[2].

نص إعلان القاهرة على " إتفق المشاركون على ضرورة إستكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفـة وعقـد الإنتخابـات المحليـة والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه"[3].

يرى الباحث أن الإتفاق الفلسطيني على إجراء إنتخابات تشريعية ومحلية ساهم في تثبيت التهدئة، بعد أن اجمعت الفصائل على إعتماد الحوار الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافـة القـوى دعما للوحدة الوطنية، وشكل الإتفاق نقطة إنطلاق لدى القوى الفلسطينية من أجل البدء بتطبيـق بنود إعلان القاهرة،من خلال الإلتزام بالتهدئة وإتاحة المجال أمام العمل السياسي.

**التغيرات على الساحة الفلسطينية عقب اتفاق القاهرة**

يعد إعلان القاهرة بين الفصائل الفلسطينية الإثنى عشر الأول من نوعه، حيـث حـدد الكثير من اليات العمل على الساحة الفلسطينية من خلال إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وفـق أسس تم التوافق عليها.

---

[1] عوض، سمير: **البيئة السياسية فترة ما قبل الإنتخابات**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسـة والحكم، رام الله، كانون الثاني 2007،ص 15-18.

[2] النجار، عبد الناصر: **إعلان القاهرة: التهدئة استراتيجية فلسطينية -- أم خلطة مصالح**، جريدة الأيام 19-3-2005.

[3] إعلان القاهرة: **النص الحرفي للآعلان: الإنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية التشريعية والحكم المحلـي)**، 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية كانون ثاني 2007،ص 17.

إرتبط إتفاق القاهرة بقضية الإصلاح الديمقراطي الفلسطيني،على إعتبار أن الإصـــلاح كان مطلبا داخليا فلسطينيا نتيجة للفساد الذي استشرى داخل السلطة وأجهزتها الأمنيـــة، ويـــرى الدكتور احمد نوفل استاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك أن الإصلاح جاء من الخارج بعـــد الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية، وكأن هذه الإصلاحات لا بد لها أن تأتي من الخـــارج لكي تكون مطلبا وطنيا فلسطينيا[1].

فيما يرى الدكتور رائد نعيرات أن توقيع الفصائل على إتفاق القاهرة أقر بضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني سواء على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية أو علـــى صـــعيد النظـــام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية[2].

عمل إتفاق القاهرة على صياغة إستراتيجية فلسطينية تتمثل في إتفاق الفصـــائل علـــى إجراء إنتخابات تشريعية جديدة يتم التوافق والتراضي عنها بين الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي يعزز دخول حركة حماس وقوى المعارضة داخل النظام السياسي الفلسطيني.

قررت حماس بعد بقائها طويلا خارج النظام السياسي الدخول فيه، من خلال مشـــاركتها في الإنتخابات التشريعية الثانية، خاصة بعد توصل الفصائل الفلسطينية إلى إعلان القاهرة،الذي جاء بعد حوارات جادة بين الفصائل.

يرى الدكتور محمد غزال عضو القيادة السياسية لحركة حماس في الضفة الغربيـــة أن قبول حماس الدخول في المجلس التشريعي الجديد والدخول في منظمة التحرير وقبولها التهدئـــة لمدة عام جاء بهدف تشكيل حصانة لحماية الثوابت الفلسطينية، والوقـــوف أمـــام أي انحـــراف خاصة وأن لحماس دور سياسي وعسكري وثقافي واجتماعي وتربوي لتحقيـــق مجموعـــة مـــن المصالح لحماية ثوابتها ومنع أي إنجرار سياسي يؤدي إلى الرضوخ للجانب الإسرائيلي[3].

---

[1] نوفل، أحمد ندوة: *إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد*، **مجلة دراســات شــرق اوســطية**،مركــز دراسات الشرق الأوسط،عمان الأردن، السنة العاشرة، العدد 31 ربيع 2005، ص 16-17.

[2] نعيرات، رائد، *دراسة:القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغيرات وأفاق المستقبل*، مصدر سابق، ص 72.

[3] غزال محمد: *ندوة إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد*، **مجلةدراسات شرق أوسطية**،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن، السنة العاشرة، العدد 31، ربيع 2005، ص 19-21.

دخول حماس النظام السياسي الفلسطيني ومشاركتها في صنع القرار سيعزز فرص بناء نظام ديمقراطي فلسطيني، قادر على إعادة بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وكذلك السلطة الوطنية ومؤسساتها المختلفة.

موقف حركة حماس من هذا الإتفاق أعتبر نقطة تحول هامة في رغبتها الدخول في النظام السياسي الفلسطيني، لاسيما وأن الحركة كانت قد قاطعت الإنتخابات الأولى عام 1996، بدعوى عدم إعترافها باتفاق أوسلو ورفضها المشاركة فيها.

وبحسب رأي الباحث فإن موقف حماس من الإنتخابات، وما حوته بنود اتفاق القاهرة شكل عصب التفكير الجديد تجاه فلسفة النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي كان محددا اساسيا في صيغة السياسة العامة الفلسطينية القادمة، فالصورة لن تقف عند حد المشاركة في الإنتخابات من وجهة نظر حماس، بمقدار طموح حماس من أن مشاركتها في الإنتخابات تأتي بناء على رغبة حركة حماس في إجراء تعديلات على فلسفة النظام السياسي الفلسطيني.

وقد جاءت هذه الصورة عبر اعتبار حماس أن هدف مشاركتها هو الحفاظ على الثوابت ودعم المقاومة، وهذا التصور هو الذي قاد النظام السياسي لاحقا الى ما آلت اليه الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كانت قراءة مشاركة حماس في الإنتخابات قراءة إلى حد ما قاصرة.

**حركة حماس والإنتخابات**

نشأت حركة حماس في بيئة فلسطينية كإمتداد لتيار الإسلام السياسي وحركة الإخوان المسلمين، باعتبار أن" الإسلام منهجها ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها ومنه تستلهم ترشيد خطاها"[1]. وكانت الحركة قد عرفت نفسها بعد انطلاقتها بأنها " جناح من أجنحة الأخوان المسلمين بفلسطين"[2].

---

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس،** اب اغسطس،1988،المادة 1.

[2] المصدر السابق، المادة 7.

إعتبرت حماس العمل السياسي أسلوبا مكملا للعمل الجهادي وليس بديلا عنـــه، لآنهـــا تعتبر الجهاد طريقا وحيدا لتحرير فلسطين[1]، من هنا تعتبر حركة حماس أن العمـــل السياســـي والعسكري عندها أسلوبان لتحقيق هدف واحد هو تحرير كامل فلسطين وحدودها من البحر إلى النهر، ولا ترى مانعا من تحرير جزء من فلسطين بأحد الأسلوبين أو بهما معا،وترفض الدخول في معاهدة يلزم بها التفريط بأي جزء من فلسطين مهما كانت الظروف[2].

من هنا يلاحظ أن موقف حماس من المعاهدات والإتفاقيات التي أبرمت، جـــاءت لآنهـــا تعتبر إن أي اتفاقية تفرط بالحق الفلسطيني مرفوضة جملة وتفصيلا، وهذا ما بدى واضحا مـــن خلال رفضها لإتفاقية السلام (أوسلو).

كما أن الحركة تعتبر أي مبادرة أو حل سلمي أو نحو ذلك يؤدي إلى الإعتراف بالسيادة للصهاينة على أي جزء من فلسطين، يعتبر تنازلا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلســـطيني _ حسب قول الحركة[3].

واثر ذلك رفضت حماس الدخول في النظام السياســـي الفلســـطيني، والمشـــاركة فـــي إنتخابات الحكم الذاتي المقررة في 20 كانون الثاني عام 1996، حيث عبرت الحركة أنها تؤمن بالإنتخاب "سبيلا لفرز القيادة السياسية للشعب الفلسطيني على أن لا تكون تحت ســـقف أوســـلو وطابا"[4].

---

[1] حماس: **رسالة الحركة إلى المؤتمر الثاني للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة** بتاريخ 21-9-1989، الوثـــائق (2).

[2] أنظر الحمد، جواد والبرغوثي اياد: تحرير: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**،مركز دراسات الشرق الأوسط، ط3، عمان 1999،ص 191.

[3] البرغوثي، اياد: **الأسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث،القدس، الطبعة الأولى، 1990،ص 93.

[4] حركة حماس، **بيان مشترك مع الفصائل العشرة**، صحيفة الحياة اللندنية 20-11-1995.

لكن الحركة أكدت كذلك أن" الإنتخابات التي تعبر عن إرادة شعبنا وتطلعاته هي الإنتخابات التشريعية الحرة التي يشارك فيها كل أبناء الشعب الفلسطيني بعيدا عن اتفاقات اوسلو وطابا الجائرة"[1].

يلاحظ أن موقف حماس هو رفض المشاركة في الإنتخابات التي لا تلبي طموح الشعب الفلسطيني، والتي لا تستند إلى الإتفاقيات التي تعمل على الإنتقاص من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

يرى محمد نزال أحد قيادات الحركة أن المشاركة في السلطة ستكون على حساب مشروع المقاومة وستؤثر على مصداقية المعارضة السياسية للإتفاق[2].

فيما يرى ابراهيم غوشة " إن حماس رفضت الإنتخابات (انتخابات الحكم الذاتي) لأنها تأتي تنفيذا لإتفاقية أوسلو للحكم الذاتي، ولأن الإحتلال الصهيوني سيكون المرجع للمجلس الفلسطيني المنتخب"[3].

فيما يرى موسى ابومرزوق " أننا غير معنيين بهذه الإنتخابات لأنها غير نابعة من الشرعية الفلسطينية، وإنما من الإحتلال الصهيوني، حيث أن السلطة الفلسطينية تابعة للاحتلال بنص الإتفاق الذي أنشأها"[4].

لكن هذا الرفض لم يمنع من وجود أراء داخل الحركة تؤيد المشاركة في الإنتخابات رغم معارضتها للإتفاق، إذ ترى أن عدم المشاركة يعني الإنعزال السياسي، كما أن عدم المشاركة سيترك المجال رحبا للقيادة الفلسطينية للإستفراد بالقرار الفلسطيني[5].

---

[1] حركة حماس، **بيان مشترك**، مصدر سابق.

[2] نزال، محمد: *ورقة عمل مقدمة إلى ندوة انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني*، **مجلة قضايا دولية**،ص 184.

[3] غوشة، ابراهيم: **صحيفة القدس العربي**، 13-10-1995.

[4] ابو مرزوق، موسى: **مجلة فلسطين المسلمة**، عدد حزيران 1994.

[5] يوسف، عماد واخرون: **الإنعكاسات السياسية لإتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، طبعة اولى، عمان، 1995،ص 105.

من هنا يلاحظ أن رفض حماس لإنتخابات الحكم الذاتي مرتبط بهدف هــذه الإنتخابــات وشروطها، وأن الحركة لا ترى مانعا من المشاركة في انتخابات سياسية للشعب الفلسطيني قائمة على وضع قانون انتخابات عادل ومتوازن وتوفر الحرية والنزاهة وأن يملك المجلس التشريعي صلاحيات اتخاذ قراره وسياساته، والبعد عن الشروط السياسية وعدم ربط الإنتخابــات بقبــول اتفاقية اوسلو، ووجود إشراف دولي محايد، وعدم تدخل إسرائيل في مسار الإنتخابات[1].

يلاحظ أن حركة حماس تتعامل مع مسألة الإنتخابات على قاعدة الخيــارات المفتوحــة، والذي يأتي إنسجاما مع رؤيتها في إدارة الصراع مع إسرائيل، حيث أشارت الحركة إلى أنهــا توافق مبدئيا على المشاركة في الإنتخابات التي تجري داخل المؤسسات النقابية والبلدية ســواء كانت في ظل الإحتلال أو السلطة الفلسطينية.

تم الإتفاق في إعلان القاهرة على إجراء الإنتخابات التشريعية الثانية، وتغييــر النظــام الإنتخابي، حيث اتفق على أن يقوم المجلس التشريعي بإقرار النظام الإنتخابي الجديد على أساس النظام الإنتخابي المختلط.

اقر المجلس التشريعي بتاريخ 18 حزيران قانون الإنتخابــات الجديــد(قــانون رقــم 9 لسنة2005) على أساس النظام الإنتخابي المختلط، وقد صادق رئيس الســلطة الوطنيــة علــى القانون بتاريخ 13 أب 2005[2].

**النظام الإنتخابي الجديد**

يُعتبر القانون الانتخابي الجديد الذي أقره المجلس التشــريعي، مــن الــنظم الانتخابيــة المستخدمة في العديد من الدول في العالم، فبعد أن كان النظام الانتخابي الفلسطيني يعتمد علــى

---

[1] الحمد، جواد والبرغوثي، اياد: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، مصدر سابق، ص 254.

[2] لجنة الإنتخابات المركزية، فلسطين، **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية 25 كانون الثاني 2006**، رام الله فلسطين، 31 أيار 2006، ص 17.

نظام الأغلبية (الدوائر)، أصبح الآن يجمع مناصفةً بين نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم) فيما يسمى (النظام المختلط)[1].

**النظام المختلط**

هو نظام انتخابي يجمع مابين نظام الآغلبية (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي (القوائم) وبحسب اللجنة المركزية للآنتخابات فإن هذا القانون ينص على تخصيص عدد من المقاعد لكل دائرة إنتخابية بحسب عدد سكانها، أما القسم الثاني فإنه يعتبر الوطن دائرة انتخابية واحدة يتم من خلاله مشاركة عدد من القوائم بحسب نظام التمثيل النسبي[2].

إعتمد هذا النظام من قبل السلطة الفلسطينية بعد إقراره من المجلس التشريعي جاء بهدف توسيع المشاركة السياسية للقوى والفصائل الفلسطينية، بغرض إفساح المجال للقوى والأحزاب الصغيرة أن تشارك في العملية السياسية[3].

عملية تحديد موعد الإنتخابات لم تأت من فراغ بل جاءت بعد الكثير من التروي والدراسة خاصة وأنها تأجلت عن موعدها سنوات عدة، حيث أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما رئاسيا حدد فيه تاريخ 25-1-2006 كموعدا رئيسيا لهذه الإنتخابات،ونص هذا المرسوم في مادته الأولى " تجرى الأنتخابات لعضوية المجلس التشريعي في القدس وجميع محافظات الوطن يوم الأربعاء الموافق 25-1-2006"[4].

وجاء هذا المرسوم بعد المداولات والنقاشات الواسعة التي قامت بها الفصائل الفلسطينية خلال حوارالفصائل الفلسطينية في القاهرة عام2005،والتي خرجت بقرار إجراء الإنتخابات التشريعية بمشاركة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية.

---

[1] موقع لجنة الإنتخابات المركزية الفلسطينية على الإنترنت: www.elections.ps/pdf/new-law2pdf

[2] **النظام الإنتخابي الفلسطيني** على موقع لجنة الإنتخابات المركزية، فلسطين، المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] مرسوم رئاسي **بتحديد موعد اجراء الإنتخابات التشريعية**، لجنة الإنتخابات المركزية –فلسطين www.elections.ps/aprinttemplate.aspx?id=129

إشتمل قانون الإنتخابات الجديد على المبادئ الأساسية التالية[1]:

أ- زيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي من ثمانية وثمانين إلى مائة واثنان وثلاثين مقعدا.

ب-تعديل النظام الإنتخابي من نظام تعدد الدوائر إلى نظام انتخابي مختلط يجري من خلالـه توزيع المقاعد مناصفة بين كل مـن نظـام تعـدد الـدوائر ونظـام التمثيـل النسـبي (القوائم) على مستوى الوطن، أي ستة وستون مقعدا للدوائر الإنتخابية وستة وستون مقعدا للقوائم.

ت-يتم وفق نظام تعدد الدوائر تقسيم الوطن إلى 16 دائرة انتخابية (11 دائرة منها في الضفة الغربية بما فيها القدس و5 دوائر في قطاع غزة)، ويخصص لكل منها عدد من المقاعـد في المجلس التشريعي نسبة إلى عدد سكانها.

ث-تشكل القائمة الإنتخابية من حزب او إئتلاف أحزاب أو مجموعة من الأشـخاص تتشـكل لغرض المشاركة في الإنتخابات على أن تستوفي شروط الترشيح وفقا لأحكـام القـانون، حيث يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على 2% أو اكثر مـن الأصـوات الصـحيحة للمقترعين عدد من مقاعد المجلس التشريعي بنسبة ما حصلت عليه من أصوات.

ج- يشترط القانون في تشكيل القوائم الإنتخابية أن لا يقل عدد مرشحيها عن 7 ولايزيد عـن ستة وستين مرشحا، وضمن القانون حدا أدنى لتمثيل المرأة في تلك القوائم، حيث أوجبت المادة (4) من القانون الجديد تمثيل المرأة في كل قائمة انتخابية بواقع امرأة على الأقـل في الأسماء الثلاثة الأولى،وإمراة واحدة على الأقل في الأسماء الأربعة التالية

ح-تعتبر قائمة مرشحي القوائم الإنتخابية مغلقة من حيث ترتيب الأسماء وتوزيع المقاعد التي تفوز بها على مرشحيها حسب تسلسل اسمائهم في القائمة.

[1] لجنة الإنتخابات المركزية، مصدر سابق، ص 17

يلاحظ الباحث أن التعديلات التي أجريت على قانون الإنتخابات الثانية قد ساهمت في دخول عدد من الفصائل الفلسطينية للمشاركة في هذه الإنتخابات حيث أفسح القانون الجديد للفصائل الفلسطينية المجال للمشاركة بشكل أوسع في هذه الإنتخابات، لكن الملاحظ أن هذا القانون يمنح الأحزاب الكبيرة السيطرة على مقاعد الدوائر ويضعف مكانة الأحزاب الصغيرة، الأمر الذي يعطي الأحزاب الكبيرة القدرة على الحصول على اكبر عدد من المقاعد مما يشكل ثنائية حزبية تؤثر على دور الأحزاب الصغيرة.

بعد اعتماد المجلس التشريعي للنظام المختلط، أصبح هناك فرصة أمام النظام الإنتخابي الفلسطيني لإكتساب مزايا جديدة تتمثل:

"توافق هذا الخيار مع إعلان القاهرة في أذار (مارس) 2005 كما أنه يحظى برضا الشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، ويعمل النظام المختلط على توفير الإيجابيات المكتسبة من النظام الإنتخابي الأغلبي الذي يعزز الإستقرار الحكومي بفرز ثنائية حزبية واقتراب النائب من الناخبين، في حين يعزز الجزء الأخر من النظام المختلط (النظام الإنتخابي النسبي) دخول الأحزاب الصغيرة إلى المجلس التشريعي وبالتالي تعزيز التعددية السياسية"[1].

أي أن هذا النظام يساهم في إفساح المجال أمام الأحزاب الصغيرة للمشاركة في الإنتخابات مما يعطي لهذه الأحزاب فرصة للظهور وبالتالي يعمل على لإبراز التعددية السياسية بشكل يساهم في تعميق الديمقراطية

**العملية الإنتخابية**

تُعتبرالعملية الإنتخابية التي جرت في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني من عام 2006 الثانية منذ العام 1996، حيث تأخرت الإنتخابات التشريعية عن موعدها المفترض في

---

[1] حرب، جهاد:**الإنتخابات الفلسطينية الثانية**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني يناير 2007،ص 37.

عام 2000، ويعود ذلك لعدة أسباب من أبرزها اندلاع الانتفاضة (الأقصى) والظروف السياسية التي أعقبت هذه الإنتفاضة من إعادة إحتلال المدن الفلسطينية.

أصبحت عملية إجراء الإنتخابات صعبة في ذلك الوقت، الأمر الذي أدى إلى تأجيلها، عدى عن الظروف التي أعقبت الإنتفاضة وتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي وإنعكاس ذلك على مستقبل العملية السياسية والسلمية التي توقفت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما خلق حالة من التوتر بين الجانبين أدى ذلك إلى تأثيره السلبي على الواقع السياسي الفلسطيني الذي أصبح يعاني ظروفا صعبة في ظل سياسة الإحتلال والحصارالجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

تمكن الرئيس عباس من إقناع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي الضغط على إسرائيل، بالكف عن معارضتها إجراء الإنتخابات الفلسطينية،لإعتقاده كما يرى فيصل الحوراني أن صناديق الإقتراع ستفرز مجلسا تشريعيا أفضل[1].

حث الرئيس عباس الفصائل جميعها للمشاركة في الإنتخابات، وقدم الضمانات بأنها ستجري بنزاهة تامة، وقررت معظم الفصائل المشاركة في الإنتخابات عدى الجهاد الإسلامي.

حظيت الإنتخابات التشريعية باهتمام دولي وذلك بهدف مساعدة الرئيس عباس لتحقيق استقرار داخلي للمجتمع الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع إسرائيل وإنهاء المظاهر المسلحة للانتفاضة، وكانت عملية إشراك حماس في هذه الإنتخابات قد لقيت إهتماما خاصا بغرض إدماج حماس بالعملية السلمية، باعتبارها جزء من المنظومة السياسية الفلسطينية[2].

---

[1] الحوراني فيصل: *مقال مفاجأة الإنتخابات الفلسطينية*، مصدر سابق، ص 22.

[2] عوض، سمير: **البيئة السياسية في فترة ما قبل الإنتخابات**، مصدر سابق، ص 22.

**المشاركة بالإنتخابات**

أعلن رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح أمام المجلس التشريعي فـي 16-1-2005 نهاية الدورة العاشرة للمجلس، ونهاية عمل أول برلمـان فلسـطيني منتخـب فـي الآراضـي الفلسطينية منذ عشر سنوات[1].

بلغ عدد المسجلين للانتخابات 1.340.673 ناخب، منهم 811.198 ناخباً في الضـفة، و529.475 ناخباً في قطاع غزة. وتنافس في العملية الانتخابية 414 مرشحاً عـن 16 دائـرة انتخابية، و11 قائمة تضم 314 مرشحاً على مستوى الوطن[2].

تنافس خلال هذه الإنتخابات عدد من القوائم التي مثلت العديد من القوى السياسية مثلـت حركات فتح وحماس والجبهة الشعبية وحزب الشعب والديمقراطية وعدد من القوائم التي خرجت بطابع مستقل،حيث كان من أبرز هذه الكتل والقوائم كل من[3]:

قائمة التغيير والإصلاح تمثل حركة حماس، قائمة حركة فتح، قائمة أبو علي مصطفى- الجبهة الشعبية، قائمة البديل- تجمع من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب،وفدا ومستقلين قائمة فلسطين المستقلة بزعامة مصطفى البرغوثي، قائمة الطريق الثالث بزعامة سلام فياض وحنـان عشراوي. قائمة الحرية والعدالة الإجتماعية، قائمة الحرية والإستقلال قائمة الشهيد ابو العبـاس، قائمة الإئتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية، قائمة العدالة الفلسطينية.

تعتبر المشاركة الواسعة من قبل القوى والفصائل الوطنية في هـذه الإنتخابـات، مـن القضايا التي لاقت إرتياحا واسعا من قبل المواطنين والمسؤولين على حد سواء، خاصة بعـد أن خاضت هذه الفصائل الإنتخابات من خلال قوائم مستقلة أو مشتركة فيما بينها، بينما لم تشـارك الجهاد الإسلامي في هذه الإنتخابات وقاطعتها بشكل كامل.

---

[1] التحول الديمقراطي في فلسطين: **تقرير عن الحالة الديمقراطية في فلسطين لعام 2006، ملتقى الفكر العربي**، التقريـر السنوي التاسع، القدس، حزيران، 2007، ص 105.

[2] المصدر السابق.

[3] لجنة الإنتخابات المركزية فلسطين، مصدر سابق

بدأت المرحلة الأولى من الانتخابات في 21 كانون الثاني/ يناير 2006، وذلك بتوجه أفراد الأجهزة الأمنية في جميع الدوائر إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم على امتداد ثلاثة أيام، وفي بيان للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، صرّحت فيه أن عدد المسجلين من رجال الأمن لدى لجنة الانتخابات بلغ 58708، بينهم 36091 ناخباً في قطاع غزة. اقترعوا في 17 مركزاً، ستة منها في قطاع غزة و11 في الضفة الغربية. وقد أشارت اللجنة إلى أن الهدف هو تفرغ رجال الشرطة لتأمين سير الانتخابات، ولكي يحافظوا على سير العملية الإنتخابية بشكل هادئ ومستقر[1].

كان الرئيس محمود عباس قد أصدر مرسوما رئاسيا بشأن تعديل المادة 73 من قانون الإنتخابات العامة رقم 9 لسنة 2005 بشأن التصويت المسبق لرجال الأمن، بعد فتح مراكز اقتراع في مقار الأجهزة الأمنية[2].

منذ اللحظة الإولى لإقرار موعد بدء الحملة الإنتخابية وضعت حركتي فتح وحماس وهما الفصيلين الأبرزللتنافس على مقاعد المجلس التشريعي، وضعتا نصب أعينهما الظفر بأكبر عدد من المقاعد في المجلس التشريعي على اعتبار أن كل فصيل يسعى لإغلبية برلمانية تتيح له الفرصة لتشكيل الحكومة القادمة.سارت العملية الإنتخابية في 25-1-2005 بشكل نزيه بكافة المعايير، حسب تقارير المراقبين المحليين والدوليين الذين تجاوز عددهم 850 مراقبا دوليا[3].

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية بعد انتهاء عملية الاقتراع للانتخابات التشريعية أن نسبة التصويت بلغت 77.69% في جميع الدوائر الانتخابية، وذلك بعد إقفال باب الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية باستثناء مراكز البريد في القدس.

---

[1] لجنة الإنتخابات المركزية، مصدر سابق.

[2] **التحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 105.

[3] المصدر السابق، ص 105.

**نتائج القوائم**

**قائمة التغيير والإصلاح (حماس)**

حصلت قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس على (74) مقعـداً مـن مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني،موزعة على الدوائر والقوائم حيث تمكنت قائمـة التغييـر والإصلاح من الفوز بـ (45) مقعدا من مقاعد الدوائر، وعلى مستوى القوائم الانتخابيـة، فقـد فازت هذه القائمة بـ (29) مقعدا[1].

**حركة فتح**

حركة فتح منيت في هذه الانتخابات بخسارة كبيرة، حيث حصلت علـى (45) مقعـدا موزعة كالتالي:فازت الحركة ب 17 مقعدا على مستوى الدوائر، في حين تمكنت الحركة مـن الفوز بـ (28) مقعدا على مستوى القوائم الانتخابية[2].

من خلال هذه النتائج النهائية لأكبر كتلتين متنافستين يلاحظ أن حركتي فتح وحماس في نظام القوائم قد حصلتا على نسب متقاربة حيث فازت حماس بتسعة وعشرين مقعدا وحركة فتح بثمانية وعشرين مقعدا، أي أن الفارق بينهما كان مقعدا واحدا، ويستدل من خلال عدد المقترعين لكل حركة أن حركة حماس صوت لها 409،440 مقترعا فيما صوت لحركة فـتح 554،410 أي أن الفارق بين الكتلتين في نظام القوائم لم يتجاوز ال29،855 صـوتا، أي أن النسـبة بـين القائمتين كانت قليلة جدا[3].

وبالتالي تعتبر هذه النتيجة متقاربة جدا بين فتح وحماس، حيث أن وضع القائمتين علـى مستوى الوطن متقارب من بعضهما البعض.

---

[1] نتائج الإنتخابات عالأنترنت: www.elections.ps/pdf/resultfinal-lists-seats.mod-ar.pdf

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

أما الفارق بين الحركتين فقد كان على مستوى الدوائر التي حصلت خلالها حماس على 45 مقعدا فيما حركة فتح فقد حصلت على 17 مقعدا.

**الجبهة الشعبية**

حصلت الجبهة الشعبية على ثلاث مقاعد في المجلس التشريعي حيث فازت قائمة الشهيد أبوعلي مصطفى بهذه المقاعد خلال مشاركتها بقائمة ترأسها الأمين العام للجبهة أحمد سعدات ومكونة من واحد وخمسين عضوا حيث لم يفز من هذه القائمة سوى احمد سعدات الأمين العام للجبهة و خالدة جرار وجميل المجدلاوي، وكانت الجبهة قد حصلت على اثنان واربعون الفا ومئة وواحد من الأصوات[1].

يلاحظ من خلال هذا الفوز أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم تتمكن رغم أنها من الفصائل العريقة في النضال الفلسطيني، أن تحصد سوى هذه المقاعد الثلاث الأمر الذي يشير إلى إنحسار مكانة الفصائل اليسارية بشكل كبير، وهذا بدى واضحا من نتائج الجبهة في انتخابات المجلس التشريعي.

وكانت الجبهة الشعبية قد قدمت برنامجها الإنتخابي المستند على استراتيجيتها التي تقوم على أساس النضال الطويل بكافة أشكاله، والتأكيد على حق العودة من خلال تطبيق قرار 194، والعمل على بناء مجتمع صمودي ديمقراطي يستند إلى إشراك القوى في النظام السياسي وكذلك إشراك الجماهير في القضايا العامة[2].

**قائمة البديل (إئتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)**

حصلت هذه القائمة على مقعدين في المجلس التشريعي الفلسطيني، رغم أنها تقدمت للإنتخابات بقائمة تضم واحدا وأربعين عضوا ينتمون إلى الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا والعديد من المستقلين، حيث فاز عن القائمة فقط كل من قيس عبد الكريم خضر الملقب

---

[1] **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية**، 25 كانون الثاني 2006، لجنة الإنتخابات المركزية فلسطين، ص 231

[2] أنظر وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، **البرنامج الإنتخابي لقائمة ابوعلي مصطفى** عاالإنترنت: http://www.wafa.pna.net

قيس ابوليلى وبسام أحمد عمر صالحي، حيث حصلت القائمة على ثمانية وعشرين الفا وتسعمائة وثلاثة وسبعين صوتا[1].

ويرى الباحث أن هذه النتائج التي حصلت عليها قائمة البديل التي تضم ثلاث فصائل وعدد من المستقلين تشير إلى التدهور الكبير في مكانة هذه القوى داخل المجتمع الفلسطيني، خاصة وأن هذه القوى لم تعد أفكارها وايدلوجياتها تقنع الناخب الفلسطيني الذي يريد أن يرى تغيرا منهجيا لهذه القوى على الآرض.

وكانت قائمة البديل قد قدمت برنامجا انتخابيا يستند إلى التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية والسعي إلى حل شامل متوازن يكفل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية هذا في الشق السياسي، أما الشق الإجتماعي فقد قدمت القائمة برنامجا يشتمل على مكافحة الفساد ومحاكمة الفاسدين ووضع حد للمحسوبية والرشوة واعتماد معيار الكفاءة في تولي الوظيفة العمومية، والعمل على تأسيس نظام ديمقراطي برلماني تعددي يكفل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان،والعمل على إقامة حكومة إئتلاف وطني تضمن مشاركة جميع القوى السياسية في عملية صنع القرار[2].

يرى الباحث على الرغم من طرح قائمة البديل لبرنامج يستند إلى الثوابت الوطنية واقامة حكومة إئتلاف إلا أن الناخب كان يبحث عمن يحقق طموحاته المرتكزة إلى الواقع الذي يعيش فيه، وبالتالي يحتاج المجتمع الفلسطيني إلى من ينقذه من التغيرات التي تؤثر على حياته ومستقبله.

**قائمة فلسطين المستقله (مصطفى البرغوثي ومستقلون)**

حصلت هذه القائمة على مقعدين من مقاعد المجلس التشريعي، على الرغم من تقدمها بقائمة تضم واحدا واربعين مرشحا، حيث فاز عن هذه القائمة كل من الدكتور مصطفى

[1] **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية**، مصدر سابق، ص 226.

[2] البرنامج الإنتخابي لقائمة البديل، **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية**، لجنة الإنتخابات المركزية، ص 245.

البرغوثي رئيس القائمة، وراوية رشاد سعيد الشوا، حيث حصلت هذه القائمة على ستة وعشرين الفا وتسعمائة وتسعة أصوات[1].

ويرى الباحث أن هذه القائمة التي حملت إسم قائمة فلسطين المستقلة جاءت لتبرز تيارا جديدا على الساحة الفلسطينية، حيث أن أعضاء هذه القائمة كانوا يمثلون تيارات مختلفة ومستقلين، الأمر الذي يشير إلى بروز تيارات تطالب بالتغير، مما يشكل تحولا في الواقع السياسي الفلسطيني.

وكانت القائمة قد قدمت برنامجها الإنتخابي على أساس بلورة تيار ديمقراطي ثالث في المجتمع الفلسطيني يسعى أن يلعب دورا هاما ومؤثرا في الحياة السياسية الفلسطينية، يساهم في تعزيز العمل الوطني والتحول الديمقراطي، من خلال طرح نهج ورؤيا جديدة تستند على أساس النضال التحرري لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي عن كافة الآراضي الفلسطينية وتحقيق الإستقلال وإقامة الدولة كاملة السيادة في حدود 1967[2].

يلاحظ أن قائمة فلسطين المستقلة من خلال برنامجها هذا سعت أن تحتل المكانة الثالثة في المجتمع الفلسطيني بعد حركتي فتح وحماس، وهذا يدلل على إنحسار التيار اليساري المتمثل في الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وسعي هذه القائمة للبروز على أساس حاجة الشعب الفلسطيني لقيادة شابة تعمل على تحقيق متطلبات واحتياجات المواطنين، معتمدة على أساس تكافئ الفرص والمساواة.

**قائمة الطريق الثالث**

تمكنت هذه القائمة من الحصول على مقعدين من مقاعد المجلس التشريعي، حيث فاز عن هذه القائمة كل من الدكتور سلام فياض رئيس القائمة والدكتورة حنان عشراوي، حيث

[1] نتائج انتخابات القوائم 2006، تقرير **الإنتخابات التشريعية الثانية**، لجنة الإنتخابات المركزية، ص 125،

[2] انظر **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية**، البرنامج الإنتخابي لقائمة فلسطين المستقلة، مصدر سابق، ص 247.

حصلت القائمة على ثلاثة وعشرون الفا وثمانمائة واثنان وستون صوتا، وكانت القائمة التي تضم خمسة وعشرين شخصية تمثل قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني[1].

يرى الباحث أن هذه القائمة دخلت الإنتخابات في محاولة منها خلق تيار جديد مستقل يسعى إلى إحداث تغيرات على الحياة السياسية التي تستند إلى الفصائلية، حيث كان تشكيل هذا التيار من شخصيات عامة ورجال اعمال يهدف إلى تكوين تيار جديد يسعى إلى التغيير.

وكان البرنامج الإنتخابي لقائمة الطريق الثالث قد استند على قاعدة بناء مجتمع متنور حضاري يقوم على التعددية عبر ديمقراطية تحمي حقوق المواطنة وتكفل حرية الإبداع والتفكير، كما أن الطريق الثالث قد وضع تصورا للحد من تدهور الأوضاع الداخلية الفلسطينية من خلال التصدي لكل أشكال الفوضى والفلتان بغرض تكريس الحق الفلسطيني لإنهاء الإحتلال[2].

**ردود الفعل حول نتائج الإنتخابات**

شكلت الإنتخابات التشريعية الثانية محطة فاصلة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، حيث شكل فوز حماس نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة.

إعلان نتائج الإنتخابات التشريعية الثانية وفوز حركة حماس بها، جاءت لتؤكد من جديد بضرورة التغيير لاسيما بعد الفترة الطويلة التي أعقبت المرحلة الإولى من الإنتخابات والتي جرت في عام 1996، حيث اعتبرت هذه الإنتخابات هامة وخاصة[3].

انتصار حماس شكل انقلابا جذريا داخل النظام السياسي الفلسطيني، لأنه سيكون له تفاعلاته داخل المجتمع الفلسطيني،لأن هذه الإنتخابات احدثت تغيرات كبيرة في الخارطة السياسية الفلسطينية من خلال بروز حماس كقوة سياسية فعالة[4].

---

[1] **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية**، نتائج انتخابات القوائم 2006المصدر السابق ص 135

[2] البرنامج الإنتخابي لقائمة الطريق الثالث، **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية**، لجنة الإنتخابات المركزية، ص 291

[3] الكيالي، ماجد: مقال استحقاقات الإنتخابات، **جريدة الأيام** 29-1-2006

[4] عبد الهادي، مها: **دراسة النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006**، مصدر سابق، ص 93.

يرى الباحث أن هذه الإنتخابات جاءت في إطار مـن المنافسـة الفصـائلية والتعدديـة السياسية، على اعتبار أن فصائل المعارضة لم تشارك في انتخابات المجلس الأول إذ اقتصـرت المشاركة أنذاك على حركة فتح والفصائل المتحالفة معها.

فيما يرى أخرون أن هذه الإنتخابات مهدت لتحقيق نقلة نوعية فـي النظـام السياسـي الفلسطيني عبر مشاركة الأحزاب والقوى السياسية من خلال الإحتكام إلى صـناديق الإقتـراع، بغرض بناء نظام سياسي جديد يكفل لجميع القوى السياسية الفاعلة التمثيل في المجلـس بغـض النظر عن حجمها[1].

ويرى طلال ناجي أن الإنتخابات وصفت بأنها ديمقراطية ونزيهة وشـفافة، لآنهـا أدت إلى تحول كبير في موازين القوى داخل المجتمع الفلسطيني[2]، فيما يرى ماجد الكيالي بأنها هـذه الإنتخابات أدت إلى حصول انقلاب في النظام السياسي الفلسطيني[3].

أضفت مشاركة حماس على العملية الإنتخابية نوعا من الحيوية والجدية السياسية، فهـذه أول انتخابات تجد فيها حركة فتح نفسها في مواجهة تحد حقيقي، عبر صناديق الإقتراع، وفـي صراع مكشوف بشأن أصوات الناخبين لتأكيد مكانتها القيادية وترسيخ شرعية خياراتها السياسية وخصوصا إزاء الزخم الذي باتت حماس تتمتع به في الساحة الفلسطينية.

جرت الإنتخابات في غياب الرئيس ياسر عرفات الذي احتل مكانتـه كـزعيم للشـعب الفلسطيني طوال ما يقارب العقود الاربعة الماضية، مع كل ما يمثله كرمز للشعب الفلسـطيني،

---

[1] الشقاقي، خليل: **السلوك الإنتخابي بين الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، الإنتخابـات الفلسـطينية الثانيـة (الرئاسـية، والتشريعية والحكم المحلي)**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ط1، كانون ثـاني، 2007،ص ص 147-150.

[2] ناجي، طلال:نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة "، مداخلة لماذا لا نشـكل شـبكة أمـان لحماس، **ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية واحدة أم مرجعيات**، مركز الغد العربي للدراسـات، ط1، 2006، ص 19.

[3] الكيالي، ماجد: مداخلة في حلقة نقاشية حول **ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني**، مرجعية أم مرجعيات، مركز الغـد العربي للدراسات، مصدر سبق ذكره، ص 15.

ولا شك أن هذا الأمر عكس نفسه سلبا على مكانة فتح الأمر الذي أفاد الوضع التنافسي لحركة حماس[1].

شكلت الإنتخابات الفلسطينية منعطفا سياسيا للقضية الفلسطينية لعدة أسباب كما يراها الدكتور رائد نعيرات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية:

1- لأول مرة تجري إنتخابات ديمقراطية لكافة أطياف الشعب الفلسطيني.

2- لأول مرة تتنافس القوى الفلسطينية على أساس البرامج الإنتخابية.

3- أتت الإنتخابات لتظهر قيادة الجيل الثاني من القيادة وانتفت الصبغة الشرعية التقليدية الأبوية عن برامج الأحزاب أو حتى المرشحين[2].

من هنا يلاحظ أن أهمية هذه الإنتخابات تنبع من أنها ليست انتخابات عادية، بل أنها انتخابات مصيرية أظهرت مدى قوة كل فصيل على الأرض من خلال المشاركة في عملية الإقتراع التي ستحدد المستقبل السياسي للفصائل والقوى الفلسطينية،كما أن هذه الإنتخابات ستعمل على تغيير النظام السياسي الذي كان قائما وتعمل على تعديله أو ربما تغييره بالكامل، فالقضية المحورية تبقى هاجسا تسعى من خلاله القوى والفصائل الوطنية على إظهار مدى التفاف الجماهير حولها وتبين مدى التأييد الذي ستحصل عليه خلال عملية الإقتراع.

**فوز حماس وتأثيره على القوى والفصائل الفلسطينية**

العملية الديمقراطية الفلسطينية والتي تمثلت بالإنتخابات التشريعية الثانية،أفرزت حالة مسبوقة في الوطن العربي حيث أعتبرت هذه الانتخابات الأولى التي تشارك فيها كافة التيارات والفصائل الفلسطينية، بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.

ساهمت الإنتخابات في إبراز قضيتين أساسيتين:

---

[1] الكيالي، ماجد: مقال استحقاقات الإنتخابات، مصدر سابق.

[2] نعيرات، رائد: **دراسة القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغييرات وافاق المستقبل**، مصدر سابق، ص 74.

1- الثنائية الحزبية

2- عدم قدرة الفصائل الصغيرة

برزت خلال هذه الإنتخابات قضية أساسية تمثلت بالثنائية الحزبية والتي جمعت بين قطبي المعادلة السياسية الفلسطينية فتح وحماس، حيث كانت المنافسة بينهما شديدة خلال الإنتخابات، وأظهرت أن التنافس كان بين هاذين الفصيلين مما شكل صراعا بينهما على مقاعد المجلس التشريعي.

وبرز ذلك مع ظهور نتائج الإنتخابات التي أظهرت اكتساح حماس لمقاعد المجلس التشريعي (74 مقعدا لأعضائها و4 مستقلين مدعومين منها) مخلفة ورائها حركة فتح في الموقع الثاني (45) مقعدا في حين لم تحصل القوائم الأخرى سوى على 9 مقاعد[1].

يرى الباحث أن نتائج الإنتخابات أدت إلى تراجع مكانة حركة فتح بعد هذه النتيجة التي سحبت منها موقع ومكانة الأغلبية المطلقة وحولتها إلى أقلية، مما خلق حالة من الذهول بين أوساط الحركة التي لم تكن تتخيل أن تتحول من حزب حاكم مسيطر، إلى معارضة وأقلية، وعملت الإنتخابات على تأسيس شرعية جديدة ابطلت من خلالها مفعول الشرعيات القديمة التي كانت تعتمد في السابق على نظام الكوتا، التي أصبحت عبئا على الساحة الفلسطينية وعلى قواها الفاعلة ولا سيما تطور النظام السياسي الفلسطيني.

يرى ماجد الكيالي أن نتائج الإنتخابات شكلت انعطافة حادة في النظام السياسي الفلسطيني فقد منح الفلسطينيون حركة حماس ثقتهم والاحقية بقيادتهم للمرحلة المقبلة، في حين مثل تدهور وضع حركة فتح انحسار التيارات الأخرى الوطنية والقومية واليسارية[2].

---

[1] الجرباوي، علي: *مقال فلسطين والمرحلة الجديدة*، مصدر سابق، ص 14.

[2] الكيالي، ماجد. *مقال الحسابات السياسية للأنتخابات الفلسطينية*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 66، ربيع 2006، بيروت لبنان، ص 34.

فيما يرى الدكتور رائد نعيرات أن الإنتخابات افرزت انتهاء هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، وتمثل ذلك من عدم تمكن حركة فتح من المحافظة على مقاليد الحكم في السلطة الفلسطينية، وتحول حركة فتح إلى معارضة في المجلس التشريعي، لكن الحركة ما زالت تعتبر نفسها أنها تسيطر على السلطة في اتجاهين: وجودها على رأس هرم السلطة بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والأخر وجودها الكثيف في مختلف دوائر السلطة والأجهزة الأمنية[1].

أفرزت نتائج الإنتخابات كذلك حجم القوى السياسية على الساحة السياسية الفلسطينية، وبينت حجم كل فصيل على الخارطة السياسية القادمة، مما يعني أعادة ترتيب المستقبل الفلسطيني القادم، بما يتناسب والمتغيرات عقب الإنتخابات[2].

أدت الإنتخابات إلى تقلص مكانة الفصائل الفلسطينية اليسارية كالجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزبا الشعب وفدا، حيث حصلت هذه القوى على خمس مقاعد فقط منها ثلاثة للجبهة الشعبية ومقعدان لقائمة البديل التي تضم ائتلاف يضم الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا، في حين لم تحصل قوائم الفصائل الأخرى كجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال والجبهة العربية على أي مقعد نتيجة لعدم تمكنها من تجاوز نسبة الحسم[3].

جاءت نتائج الإنتخابات لتقلب كل التوقعات والتكهنات التي راهن عليها الكثير، حيث أن الفوز الساحق لحركة حماس بهذا الكم والحجم أثار حالة من التساؤل عن قوة هذه الحركة التي إستطاعت أن تقلب الموازين وتجعل من وجودها على الساحة السياسية مؤثرا للغاية، مما جعل لها القدرة على قلب النظام السياسي الفلسطيني القائم.

[1] نعيرات، رائد، *دراسة القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغيرات وأفاق المستقبل*، مصدر سابق، ص 74-75.

[2] **ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية واحدة أم مرجعيات**، مركز الغد العربي للدراسات، حلقة نقاشية، تحرير علي الكردي، ط1، 2006، ص 9.

[3] الكيالي ماجد: *مقال الحسابات السياسية للإنتخابات الفلسطينية*، مصدر سابق، ص 35

مثّلت هذه الانتخابات ونتائجها صورة ديمقراطية ليس لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط، وشكّلت سابقة في الوطن العربي، فلم تعد إسرائيل الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة، حيث قدّمت هذه الانتخابات درساً مهماً للأمة العربية، وأثبتت بأنّ الشعوب العربية مهيأة وقادرة على ممارسة الديمقراطية، وهي تحت الاحتلال فكيف في حال كانت في دول مستقلة[1].

يلاحظ الباحث أن العملية الإنتخابية بنتائجها أعطت حالة جديدة على الساحة الفلسطينية والعربية على حد سواء، من خلال التسلسل المنطقي للآحداث وتقبل الفصائل لنتائج الإنتخابات بالرغم من الآوضاع السيئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لكن ما حدث أعطى مؤشرا واضحا على مدى الوعي الذي يتمتع فيه الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه السياسية،والذي تمثل بالمشاركة الواسعة للأحزاب السياسية التي طرحت برامجها الإنتخابية بغرض استقطاب الناخبين.

سعى الشعب الفلسطيني من خلال الإنتخابات إلى التغيير، وهذا ما أفرزته هذه الإنتخابات من خلال وصول فوز حماس بالإنتخابات وحصولها على الأغلبية، لهذا فإن الرغبة الفلسطينية بمواصلة العمل السياسي ساهم في تبدل الأوضاع على المستويين الداخلي و على المستوى الخارجي.

نتائج الإنتخابات أبرزت الشفافية والنزاهة التي تعتبر من أهم مشاهد الديمقراطية، حيث جسدت الإنتخابات مشهدا حضاريا قام بأدائه الشعب الفلسطيني، من خلال المنافسة الإنتخابية النزيهة والديمقراطية،الأمر الذي أكد ان الشعب الفلسطيني يصر على متابعة مشروعه الوطني بإقامة الدولة[2].

يلاحظ أن العملية الديمقراطية الفلسطينية أثبتت أن الشعب الفلسطيني قادر على إحداث التغيير من خلال ما قدمه من برنامج عملي خلال هذه الإنتخابات، التي ظهرت كأنها تمرد على الواقع لإثبات قدرته على التعاطي مع المتغيرات الدولية.

---

[1] أبو عمرو، أكرم: مقال **بعنوان " المشهد الفلسطيني—نظرة إلى المستقبل،صحيفة الكرامة**، التي تصدر في قطاع غزة موقعها عالآنترنت:.

[2] الديمقراطية الفلسطينية: **الإنتخابات الفلسطينية أعطت نموذجا رائعا للديمقراطية**، عالإنترنت: www.arabic.tharwaproject.com/node/6142

نجاح حركة حماس في الإنتخابات ساهم في وصولها إلى أهم مراكز صنع القرار، وتحولها إلى قوة مسيطرة على المجلس التشريعي، ومع انعقاد المجلس التشريعي الجديد في 18-2-2006 دخلت التجربة السياسية الفلسطينية مرحلة جديدة من أهم خصائصها أن اكثرية اعضاء المجلس التشريعي هم من حركة حماس[1].

تأثرت حركة فتح كثيرا من فوز حركة حماس بالإنتخابات التشريعية، حيث أدى فوز حركة حماس بالإنتخابات إلى تراجع مكانة حركة فتح على الساحة السياسية، فبعد أن كانت فتح تمثل أغلبية في المجلس التشريعي الأول، أصبحت بعد الإنتخابات الثانية تشكل أقلية نظرا لإكتساح حركة حماس مقاعد البرلمان الفلسطيني.

يرى صلاح هنية القيادي في حركة فتح أن فوز حماس بالإنتخابات شكل ضربة قوية لحركة فتح، لأن الخسارة التي طالت فتح دفعت الكثيرين من أبناء الحركة إلى مطالبتها أن تعيد حساباتها عقب خسارتها بالإنتخابات، وتسعى إلى إصلاح الخلل الكامن وراء خسارتها، من خلال محاسبة المسؤولين عن الخسارة التي لحقت بها[2].

فيما يرى الكاتب عبد الوهاب بدرخان إن الهزيمة التي لحقت بفتح أدت إلى خلق حالة من التمزق بين عناصرها وكوادرها، خاصة وأن الناخبين عندما اختاروا حماس كأنهم يقولون لفتح كفاكي صراعات داخلية تؤثر في مجملها على الشعب الفلسطيني[3].

ردود الفعل لدى قيادات حركة فتح على خسارتها بالإنتخابات،جاءت في مجملها تدعو الحركة إلى إعادة النظر في سياستها، التي أفقدت الحركة الشيئ الكثير خاصة وأن ما حصل ساهم في تشرذم الحركة وزاد من صراعات قياداتها التي لم تفلح في معالجة الأسباب التي أدت إلى خسارة الحركة في الإنتخابات.

---

[1] عبد الهادي، مها: *دراسة:النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006*، مصدر سابق، ص 94.

[2] هنية صلاح: مقال بعنوان " الإنتخابات التشريعية وإستخلاص العبر " **جريدة الأيام**، 28-1-2006.

[3] بدرخان، عبد الوهاب: مقال " مهما حصل فتح أم الولد " جريدة الأيام نقلا عن **الحياة اللندنية** بتاريخ، 31-1-2006

أدى فوز حماس إلى زعزعة النظام السياسي الـذي كانـت تقـوده حركـة فـتح قبـل الإنتخابات،وتأثير ذلك على التحول الديمقراطي، يـرى الكاتـب طـلال عوكـل إن الخـامس والعشرين من شهر كانون الثاني لم يكن يوما للديمقراطية فقط، بل أنه كان بداية لمرحلة جديـدة في تاريخ العمل السياسي لا تقف أثاره عند حدود وطنية أو اقليمية، حيث تخطت قدرات الشعب الفلسطيني على صناعة المشهد الديمقراطي كل التوقعات، لأن الإنتخابات خلقت واقعا جديدا أدى إلى بروز التعددية السياسية[1].

ويرى الكاتب مهند عبد الحميد أن الإنتخابات التشريعية خلقت انعطافة كبيرة ونوعية قلبت المشهد السياسي الفلسطيني رأسا على عقب، وطرحت تحديات كبيرة علـى السـلطة القادمـة بزعامة حماس والمعارضة بزعامة فتح، حيث أن ماحدث لم يكن خطأ فنيا أو إداريا رغم أهمية دور الأخطاء في تقرير النتائج[2].

ودعى مهند عبد الحميد إلى ضروة أن تأخذ حركة حماس فرصـتها بالكامـل لممارسـة السلطة بالطريقة التي تراها مناسبة، ضمن رؤيتها للمصلحة الوطنية العليا، وأن تمارس حركـة فتح دورها كأقلية معارضة في البرلمان، وذلك بهدف تعزيز المفهوم الـديمقراطي فـي الحيـاة السياسية الفلسطينية[3].

يرى الباحث أن الحياة السياسية الفلسطينية بعد الإنتخابات، بدأت تأخذ طورا جديـدا لهـا يتمثل في بروز التعددية السياسية، ووجود سلطة ومعارضة مما شكل إنعطافة كبيرة في التحول الديمقراطي الفلسطيني، والذي بدوره يؤدي إلى تدعيم ركائز النظام السياسي الفلسطيني،والناجم عن إجراء انتخابات ديمقراطية شاركت فيها معظم القوى السياسية، حيث أظهرت واقعا جديـدا تمثل في تنافس القوى الفلسطينية على أساس البرامج الإنتخابية الواضحة، الذي يمثـل السـلوك السياسي حيث بات الناخب يعرف الإتجاهات السياسية الموجودة لديه، وبالتالي فإن اختياره بات

---

[1] عوكل، طلال: مقال " مفاجأة الإنتصار إلى مفاجأة النجاح "، **جريدة الأيام**، 31-1-2006

[2] عبد الحميد، مهند: مقال " الإعتراف بالهزيمة ومحاسبة الذات أولا " **جريدة الأيام**، 31-1-2006

[3] المصدر السابق.

واضحا من كيفية تعامله مع البرامج المطروحة في الإنتخابات، وهذا يشير إلى أن الإنتخابات مثلت الأساس لبناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي قائم على التعددية.

كرست نتائج الإنتخابات قضية هامة تمثلت في بروز حماس كقوة سياسية مؤثرة في المجلس التشريعي لكنها تبقى غير فاعلة على مستوى مؤسسات السلطة الوطنية والرئاسة، لأن الرئاسة تديرها حركة فتح وكذلك مؤسسات السلطة المختلفة والوزارات والأجهزة الأمنية، وهنا يظهر التحول في موازين القوى الداخلية حيث أصبحت حماس تقود السلطة وفتح تقود المعارضة، وبالتالي تصبح حماس القوة الأكبر وصاحبة الأغلبية في النظام السياسي للسلطة وهو يعتبر تعبير عن حجم الثقل الشعبي الذي باتت الحركة تمثله في الشارع الفلسطيني.

وهنا تبرز قضية هامة تتمثل في بروز سلطة برأسين لجسد واحد خاصة وأن الرئاسة في السلطة لا تزال بيد حركة فتح وبيد الرئيس صلاحيات واسعة، إضافة إلى كونه رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

**التحولات السياسية الناجمة عن الإنتخابات وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني**

بعد الإنتخابات برزت تساؤلات هامة حول النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل القضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بإدارة النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته، لاسيما وإن هذه الإنتخابات خلقت واقعا جديدا على الساحة الفلسطينية.

طبيعة النظام السياسي الفلسطيني تتشكل من عنصرين أساسين كما يراها الدكتور رائد نعيرات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية[1]:

1-التركيبة السياسية للنظام السياسي.

2- البيئة السياسية التي تشكل النظام السياسي.

---

[1] نعيرات رائد: **اشكالية البناء السياسي الفلسطيني** مقال عالإنترنت www.paldsr.org/pages/index.php?start-from5

يرى الدكتور نعيرات إن التركيبة الهيكلية للنظام السياسي الفلسطيني ترتكز على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، وبالتالي فإن النظام السياسي الفلسطيني يتسم بعدم وضوح الرؤية لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، فهل هو بناء تحرري أم نظام دولة، كذلك يتسم النظام السياسي للسلطة الفلسطينية بغياب العمل المؤسسي،أما البيئة السياسية فقد برز فيها عدم وجـــود التكامل بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية، الأمر الذي أحدث تضارب في البرامج بينهما[1].

هذا التوصيف للنظام السياسي الفلسطيني يشكل من جديد مشكلة أمام من يـــدير النظـــام السياسي الفلسطيني، الذي سوف يواجه بإشكاليات الدور المطلوب منه، خاصـــة وأن التركيبـــة السياسية للنظام السياسي غير واضحة المعالم، وتحتاج إلى تحديد دور منظمة التحرير والســـلطة الوطنية.

تشكلت التركيبة السياسية للنظام السياسي من العديد من المؤسسات الهامة والتي ابرزها مؤسسة الرئاسة التي كانت تدير معظم البرامج والسياسات للسلطة الفلسطينية، حيث كانت هـــذه المؤسسة التي تديرها حركة فتح تشكل الإطار العام الذي يشـــرف علـــى مؤسســـات الســـلطة الفلسطينية باعتبار ان الرئيس محمود عباس هو رئـــيس الســـلطة ورئـــيس منظمـــة التحريـــر الفلسطينية.

التغير تكرس بدخول حماس إلى داخل النظام السياسي الفلسطيني، لأن التغير لـــم يكـــن عارضا بل هو تغير في معادلة القيادة السياسية الفلسطينية، لأنها أصبحت جزء أساسي من هـــذا النظام من ناحية شرعيته وتمثيله على أرض الواقع، فكلا الأمرين يجسدان تحولا جذريا في بنية النظام السياسي[2].

---

[1] نعيرات رائد: **اشكالية البناء السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق.

[2] الحروب، خالد: *دراسة حماس في الحكم:الجدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية جـــوهر الشـــرعية الفلسطينية*، مصدر سابق، ص 18.

وهذا ماتؤكده طبيعة العلاقة بين الرئاسة والحكومة التي أصبحت مختلفة نتيجة للإختلاف الفكري والبرامجي بين المؤسستين، حيث أن للرئاسة منهجها وادارتها ولرئاسة مجلس الوزراء له منطقه وادارته، الأمر الذي يؤدي إلى بروز خلافات جوهرية بين الطرفين.

يرى الباحث أن الإنتخابات بلورت خارطة سياسية وحزبية جديدة تمثل بوجود تيارين رئيسيين، يتجسد الأول بتيار الإسلام السياسي برئاسة حماس والتيار الثاني تجسد بحركة فتح، وهذا يعني تحولا جذريا عن برنامج التسوية السياسية لصالح برنامج المقاومة.

كانت نتائج الإنتخابات التشريعية الفلسطينية قد شكلت مفاجأة للقوى والفصائل الوطنية على الساحة الفلسطينية، لاسيما للقوى المشاركة في هذه العملية حيث أن نتائج الإنتخابات، أثارت حالة من التساؤل حول أسباب هزيمة فتح في هذه الإنتخابات وفوز حماس بها وضعف القوى والفصائل الأخرى.

هذه الحقيقة كشفتها الإنتخابات عندما لم تتمكن بعض الفصائل من الوصول نسبة الحسم وهي اثنان ونصف في المئة، الأمر الذي يؤكد هامشية هذه الفصائل داخل المجتمع الفلسطيني[1].

نتائج الإنتخابات تجاوزت حدود التوقعات التي سبقت العملية الإنتخابية، إضافة إلى أن هذه النتائج إحدثت حالة من القلق والإرباك بين صفوف المواطنين والقوى السياسية على حد سواء، حيث يرى الباحث أن هذه النتائج خلقت واقعا جديدا تمثل ببروز كيان سياسي جديد تمثل ببروز التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة، وكان ذلك مؤشرا واضحا على مدى الوعي الذي تحلى به الفلسطينيون وتقبلهم بنتائج الإنتخابات.

لكن المشكلة كما يصفها الكاتب أصف قزموز تكمن في مقدرة الحزب أو الفصيل الفائز بالإنتخابات على حمل البرنامج السياسي والوطني والعبور به إلى شاطئ الأمان، من خلال تأمين الإحتياجات الضرورية وتحمل النتائج والإستحقاقات التي ستنجم عن هذه المسؤولية[1].

---

[1] عبد الهادي، مها: *دراسة النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006*، مصدر سابق، ص 94-95.

[1] قزموز، أصف: مقال بعنوان" إستحقاقات الفوز بين حسابات الميدان وحسبة البرلمان، **صحيفة الآيام الفلسطينية**، 28-1-2006.

فوز حماس بالإنتخابات عبر عن وجود أزمة للنظام السياسي الفلسطيني،وظهر ذلك من خلال تبدل موازين القوى داخل هذا النظام،خاصة وأن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون ذات سيادة طالما بقي هناك إحتلال[1].

فيما ترى مها عبد الهادي أن فوز حماس ادى إلى تراجع دور تنظيم فتح في التحكم المطلق بمنابع صنع القرار الفلسطيني، وتقليص دور قوى اليسار الفلسطيني لنصبح امام نظام سياسي يميل إلى ثنائية التكوين أو استقطاب السلطة[2].

يرى الباحث أن القلق الدائر في أوساط الفلسطينين حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني عقب الإنتخابات، يعود إلى أن الإفق السياسي المتاح أمام الفلسطينيين الذي تؤثر فيه الكثير من المعادلات والتوازنات من خارج نطاق وحدود الصراع والتنافس السياسي الفلسطيني الداخلي، الأمر الذي يلقي على كاهل أي نظام سياسي مقبل مسؤولية جسيمة لا بد من التعامل معها بصورة تتكيف مع الثوابت والتوجهات السياسية، والتي أصبحت أمرا واقعا لا يمكن التخلص منه.

إسرائيل بدورها سعت إلى تسريع سياساتها من أجل إستكمال مخططاتها الرامية إلى تضييق الخناق على الفلسطينيين، والعمل على توفير الأجواء الملائمة من أجل إستكمال برامجها التي لم توقفها في أية لحظة من أجل تحقيق ما يسمى بأمن دولة إسرائيل[3].

النظام السياسي الجديد يمر في مرحلة بناء تحتل فيه حركة حماس موقعا فاعلا، خاصة بعد أن فازت بالإنتخابات، حيث يقع على عاتقها عبئ كبير في تحمل المسؤوليات ورسم برنامج سياسي وسياسات إجتماعية وإقتصادية وإقامة علاقات متوازنة محلية وإقليمية ودولية تكون قادرة على خدمة المشروع السياسي العام المرتبط بموافقة المجتمع الدولي[1].

---

[1] محسن، تيسير: **أزمة النظام السياسي الفلسطيني: التيار الثالث في السياق الفلسطيني (حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية**، مصدر سابق، ص24.

[2] عبد الهادي مها: *دراسة النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006*، مصدر سابق، ص 97.

[3] قزموز، أصف، إستحقاقات الفوز بين حسابات الميدان وحسبة البرلمان، مصدر سابق.

[1] محسن تيسير: **أزمة النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق، ص 24.

من ناحية أخرى كيف سيتمكن الرئيس محمود عباس من ممارسة صلاحياته في قيادة المشروع السياسي والعملية السياسية، بعد أن خسرت فتح وغابت عن المسرح السياسي الفلسطيني بثقلها السابق، الذي لم يعد موجودا في ظل فوز حماس، خاصة وأن برنامج محمود عباس هو برنامج حركة فتح وبالتالي فإن الإختلاف بين البرنامجين الفتحاوي للرئاسة والحمساوي للحكومة سيخلق حالة من التناقض بين البرنامجين[1].

يرى الباحث أن تضارب المصالح بين البرنامجين الفتحاوي الذي يقوده الرئيس محمود عباس والبرنامج الذي تقوده حماس خلق حالة من الإنفصام بين الرئاسة والحكومة، مما يشكل عقبة جديدة أمام الفلسطينيين للتعامل مع هذا الواقع لاسيما وأن برنامج حماس قائم على رفض البرنامج الفتحاوي المرتبط بسقف أوسلو، حيث إستمدت حماس مبرراتها من تعارضها مع برنامج فتح الذي جسد دائما البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهنا تبقى المشكلة قائمة بين الرئاسة والحكومة على إعتبار أن الرئاسة متمسكة ببرنامجها الذي أنتخب عباس على أساسها والحكومة متمسكة ببرنامجها الذي أنتخبت أيضا على أساسها،مما خلق حالة من الجدل فيما يتعلق بما هو مطلوب تحقيقه وإنجازه وبين الثوابت التي أنتخبت على أساسه كل من الرئاسة والحكومة.

أما الدكتور علي الجرباوي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت فيرى أنه لم يكن أحد يتوقع أن تتحول الأنتخابات التشريعية من ألية فكفكة أزمة إلى بوابة صنع أزمة، حيث كان التوقع العام من هذه الانتخابات توسيع المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني وتصحيح اوضاعه الداخلية بما يضمن أداء فلسطيني أكثر انسجاما وتوحدا تنعكس أثاره الإيجابية على الحالة الفلسطينية الداخلية، وعلى العلاقة مع الآطراف الخارجية خصوصا فيما يتعلق بملف التسوية السياسية مع اسرائيل، لذلك كان المطلوب أن تدخل حركة حماس داخل النظام السياسي الفلسطيني من خلال حصولها على مقاعد في المجلس التشريعي تؤهلها أن تصبح معارضة داخلية فاعلة ولكن ليست مانعة بينما تحصل حركة فتح والموالون لها على أغلبية تؤهلها

[1] هنية، صلاح: مقال الانتخابات التشريعية وإستخلاص العبر ، مصدر سابق.

ألإستمرار في السلطة والتحكم بملف التسوية ولكن النتيجة جاءت مغايرة لجميع التوقعات وفاجأت الجميع[1].

**الإنتخابات والتحول الديمقراطي**

شكلت نتائج الإنتخابات نقطة تحول هامة في حياة الشعب الفلسطيني، لما لها من انعكاسات على النظام السياسي الفلسطيني والعملية الديمقراطية، لآن هذه النتائج ستعمل على إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني.

التحول الرئيسي الذي شهده النظام السياسي الفلسطيني بعد انتخابات كانون الثاني/يناير عام 2006، هو تشكل واقع من إزدواجية السلطة، وذلك بحكم هيمنة حركة فتح على رئاستي منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والأجهزة التابعة لهما[2].

يعتبر الباحث أن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتكليفها بتشكيل حكومة فلسطينية، وانتقال حركة فتح إلى صف المعارضة، خلق حالة من الإزدواجية بين فتح وحماس في إدارة النظام السياسي الفلسطيني.

جسد إجراء الانتخابات الفلسطينية الأخيرة في موعدها المحدد، ونتائجها والالتزام بهذه النتائج صورة ديموقراطية مميزة للشعب الفلسطيني، كما بين مقدرة القوى الفلسطينية(السلطة والفصائل) على جدية الالتزام بإنجاح العملية الديموقراطية من خلال التزام السلطة ووفائها بتعهداتها بإجراء الانتخابات في موعدها رغم مطالبة حركة فتح بتأجيلها، وكذلك الحرص على ديموقراطيتها، وما يسجل للفصائل؛ التزامها الهدوء وعدم محاولة تعطيل الانتخابات أو إفسادها[1].

---

[1] الجرباوي علي: مقال إرباك الإنقلاب، **جريدة الأيام**، 31-1-2006.

[2] الكيالي، ماجد: **مداخلة ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني، مرجعية واحدة أم مرجعيات**، مصدر سابق، ص 15.

[1] أنظر: حلقة **نقاش تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة**، وعلى إسرائيل. عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، كانون ثاني 2006.
http://www.palestine-info.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm

يرى الباحث ان نتائج الإنتخابات عبرت عن مدى التأييد الجماهيري لكل قوة شـــاركت في الإنتخابات،وتراه الباحثة مها عبد الهادي بأنه مؤشر صادق لحجم القوى السياســـية والكتـــل المختلفة التي شاركت في العملية الإنتخابية[1].

الساحة السياسية الفلسطينية شهدت نقاشا حادا بعد فوز حركة حماس في الانتخابات على المستويين الداخلي والخارجي، كلاهما له انعكاساته ومؤثراته على مســتقبل الوحــدة الوطنيــة الفلسطينية.

واجهت حركة حماس العديد من الإشكاليات والتحديات أثناء ممارستها وإدارتها للعمليــة السياسية عقب تشكيلها الحكومة، فرئيس السلطة الفلسطينية ينتمي إلى حركة فــتح، والحكومــة الفلسطينية وأغلبية المجلس التشريعي من حركة حماس، فيما تسيطر حركة فتح على الأجهــزة الأمنية التي تتبع بعضها إلى رئيس السلطة محمود عباس،الأمر الذي يساهم في عــدم إســتقرار النظام السياسي الفلسطيني وبروز بوادر أزمة[2].

أدى ذلك إلى بروز خلافات ساهمت في فتح المجال أمــام بعــض الأطــراف المحليــة والإقليمية والدولية بالإضافة إلى إسرائيل لمحاولة إثارة القلاقل على الساحة الفلســطينية، مــن خلال وضع العراقيل أمام حركة حماس لإدارة الشأن الفلسطيني، مما حد من قدرة حماس علــى تنفيذ برامجها، الذي أدى بدوره إلى ازدياد حدة الخلافات داخل الساحة الفلسطينية[3].

كما اتسم موقف حركة فتح بعد الإنتخابات بشكل عام بعدم الوضوح فيما سيكون عليــه موقفها من المشاركة في حكومة وحدة وطنية ترأسها حماس، وإن كانت السمات العامة لموقفهــا تشير إلى عدم المشاركة، وقد يكون ذلك محاولة لوضع العراقيل أمام حركة حماس أو الحصول على مكاسب إضافية، مستغلة عدم خبرة حماس وحداثتها في إدارة شؤون الحكم، وكانــت قــد

---

1 عبد الهادي، مها:*دراسة النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006*، مصدر سابق، ص 98.

2 محسن، تيسير: **أزمة النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق، ص 24.

3 المصدر السابق.

أعلنت منذ البداية أنها ستترك أمر تشكيل الحكومة لحماس، وقد كان انسحاب ممثلي الحركة من جلسة المجلس التشريعي الأولى المنعقدة بتاريخ 2006/3/6[1].

في نفس الوقت ظهر التباين في المواقف بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة بزعامة حماس حول المحور السياسي؛ والذي تجلى في رفض حركة حماس لدعوة رئيس السلطة الفلسطينية الحكومة الجديدة الالتزام بالعملية السلمية، وأن تسلك طريق الكفاح السلمي فقط، كما رفضت التفاوض مع الاحتلال في ظل الظروف الراهنة.

يرى الباحث إن فشل الحكومة الفلسطينية المنتخبة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، ترتب عليه انعكاسات خطيرة على الساحة الفلسطينية طالت الحركة الوطنية والوحدة الوطنية والقضية الفلسطينية، فمن ناحية أدى ذلك إلى حالة من عدم الثقة والصدامات والاتهامات المتبادلة بين المؤسسات السياسية وبين الفصائل، والتي أدت إلى توسيع هوة الخلاف والانقسام وانتشار الفتنة المغذية للاقتتال الداخلي.

من ناحية ثانية ذلك يعني فشل التجربة الديموقراطية للشعب الفلسطيني؛ بما جسدته الانتخابات ونتائجها، التي رسمت صورة ديمقراطية فريدة في منطقة الشرق الأوسط، وكانت غير مسبوقة في الوطن العربي[2].

**خلاصة واستنتاجات**

- تنافست القوى والفصائل الفلسطينية في اول انتخابات ديمقراطية تشهدها الآراضي الفلسطينية، وهذا عكس واقعا جديدا ومنعطفا كبيرا له اثره في مقدار التحول الديمقراطي، وخلقت الإنتخابات جوا من التنافس بين القوى السياسية ارتكز على صندوق الإقتراع ومقدار حجم كل فصيل، حيث عكست هذه الإنتخابات حجم كل فصيل سياسي على الآرض.

---

[1] موقع ميدل ايست اونلاين: http://www.middle-east-online.com/palestine/?id=36548

[2] أنظر: إلى موقع المركز الفلسطيني للاعلام على الأنترنت:
http://www.palestine-info.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm

- افرزت الإنتخابات انتهاء هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، مما عكس حالة من الشراكة التي تقوم على مبدأ التنافس بين القوى والأحزاب لتغيير الواقع السياسي، وكان فوز حماس بهذه الإنتخابات قد احدث تغيرا في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، بأن أخرج حركة فتح من السلطة إلى المعارضة، وبالتالي أحدث تغيرا سياسيا بأنه أدى إلى وصول اول حركة اسلامية إلى السلطة وبطريقة ديمقراطية.

- افرزت الإنتخابات نظام سياسي فلسطيني قائم على الديمقراطية المتمثلة بالتعددية السياسية من خلال مشاركة واسعة من قبل الفصائل بهذه الإنتخابات والتي ساهمت في تنوع البرامج الإنتخابية لهذه القوى والفصائل، واظهرت الإنتخابات عدم مقدرة اليسار والقوى والفصائل القومية والوطنية على حماية تاريخها النضالي بعد نتائجها المتواضعة في هذه الإنتخابات.

- افرزت الإنتخابات وجود ثنائية حزبية تطغى على النظام السياسي الفسطيني تتمثل بالمنافسة بين فتح وحماس وغياب دور الفصائل الأخرى، وهذا برز عقب نتائج الإنتخابات التي افرزت تنافسا كبيرا بين الكتلتين الكبيرتين فتح وحماس واظهرت نتائج الإنتخابات ان المجتمع الفلسطيني قد شهد تحولات هامة برزت فيها قوى اجتماعية لم تكن معروفة مثل التيار الثالث وأحزاب جديدة لم يكن لها دور نضالي سابق.

# الفصل الثالث

## التغير الديمقراطي الفلسطيني

### الديمقراطية

كلمة الديمقراطية هي مصطلح يوناني يتكون من كلمتين (demos) وتعني الشعب و(kratos) وتعني حكم، ومن خلال الجمع بين هاتين الكلمتين تصبح حكم الشعب[1].

الكلمة اليونانية ديموقراسي والتي تعني حكم الشعب، تم إستخدامها في النظم الديمقراطية على إعتبار أن الشعب هو الذي يملك السلطة السيادية على المجلس التشريعي والحكومة،والديمقراطية هي مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحمي حرية الإنسان، وتقوم الديمقراطية على أساس حكم الأغلبية المقرون بحقوق الفرد والأقليات، فجميع الديمقراطيات التي تحترم إرادة الأغلبية،تحمي في الوقت ذاته الحقوق الأساسية للفرد والأقليات[2].

تقوم الديمقراطية بدور الحارس الذي يحول دون تحول نظام الحكم إلى حكومة مركزية تمتلك كل السلطة، كما تقوم الديمقراطية بالعمل على نزع صيغة التحكم المركزي بالسلطة ونقلها إلى المستويات المحلية والإقليمية.

وتخضع الديمقراطية لحكم القانون وتؤكد على أن كل مواطنيها يلقون الحماية بدرجة متساوية في ظل القانون وإن حقوقهم يحميها النظام القانوني، حيث تجري الديمقراطيات انتخابات دورية حرة ونزيهة تتيح المشاركة الحرة فيها لجميع مواطنيها، فالإنتخابات الديمقراطية لا يمكن أن تكون واجهة لدكتاتور أو حزب منفرد يتخفى وراءها، بل ينبغي أن تكون منافسة حقيقية على الفوز بتأييد الشعب[3].

---

[1] ابوحارثية، محمد: **موضوعات في الديمقراطية**، مركز الدفاع عن الحريات، برنامج التوعية بالديمقراطية والإنتخابات،ط1،حزيران 1998،ص3.

[2] **ماهي الديمقراطية، موقع عالانترنت**:-www.govhnfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/democracy/demos.html

[3] ابوحارثية محمد، **موضوعات في الديمقراطية**، مصدر سابق، ص3-4.

يرى الدكتور ابراهيم ابراش أن ولوج عالم الديمقراطية ليس بالأمر السهل، والإنتقال من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، لا يتم بمجرد إعلان قرار بالسير بطريق الديمقراطية، بل يحتاج إلى عملية بناء وتأسيس داخل المجتمع[1].

يرى الباحث أن الديمقراطية تحتاج إلى تغيير القوانين الإنتخابية بما يسهم فـــي تعزيـــز الديمقراطية، من أجل بناء مجتمع قادر على تطوير مؤسساته بما يخـــدم التحـــول الـــديمقراطي المنوي تنفيذه.

شهد العالم متغيرات سياسية كبيرة يمكن اعتبار التحـــول باتجـــاه الديمقراطيـــة الســـمة الأساسية لهذه المتغيرات، حيث انضمت عشرات الدول في اوروبا الشرقية بعد انهيار الإتحـــاد السوفياتي إلى نادي الدول التي تأخذ بأشكال الحكم الديمقراطي[2].

أكدت الجمعية العامة للآمم المتحدة في قرارها حول الحكم الصالح والديمقراطية علـــى هذا المفهوم للديمقراطية بالإشارة إلى " الطبيعة الغنية والمتنوعة التي تتسم بها ديمقراطية العالم التي تنشأ من جميع المعتقدات والتقاليد الإجتماعية والثقافية والدينية (...) وأن لا وجود لنمـــوذج عالمي واحد للديمقراطية، وإن كانت جميع الديمقراطيات تتقاسم خاصيات مشتركة"[3].

يرى الباحث أن الديمقراطية لا تقتصر على نموذج واحد، يمكن تطبيقه في دولة ومن ثم تطبيقه على دولة أخرى، أي أن طبيعة كل مجتمع تلعب دورا في نوع الديمقراطية التي يمكـــن أن تطبق.

---

[1] ابراش، ابراهيم: *الإنتخابات الفلسطينية والإنزلاق نحو الديمقراطية*، مصدر سابق، ص 78.

[2] Brumberg.dr and diamond،l. **'introduction' islam and democracy in the middle** east (Baltimore، johns hobkins press.2003).

[3] **إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي،** قرار الجمعية العامة للآمم المتحدة حول تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، بتـــاريخ 28 شباط / فبراير 2001،: ، اسكوا" اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 2004، ص 9.

فالديمقراطية تعتبر شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى أسس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار، فالديمقراطية هي طريق للإدارة، وهي وسيلة وليست هدفا مستقلا[1].

مركز الديمقراطية والحكم الصالح في الولايات المتحدة أشار إلى معايير متعددة للنظام الديمقراطي، تشتمل على مجموعة من الضمانات والحقوق وهي:

1- تعزيز حكم القانون – دولة القانون – واحترام حقوق الإنسان

2- منافسة سياسية حرة ونزيهة.

3- فعالية واضحة للمجتمع المدني

4- الشفافية والمحاسبة للهيئات الحكومية[2].

يرى الباحث أن أبرز المعايير التي وضعها مركز الديمقراطية الأمريكي يشير إلى أن حكم القانون هو السمة الأبرز، على أعتبار أن كافة المواطنين متساوون في الحقوق أمام القانون.

فالمجتمع المدني يحتاج إلى ثقافة سياسية ديمقراطية أو مناخ عام ديمقراطي، وهذه الثقافة تتجلى في القيم العامة للمجتمع، والمجتمع العربي بدأ يشهد حركة فكرية نشطة في هذا المجال منذ الربع الأخير من القرن الماضي، لكنه بدأ يزداد في هذا القرن بوتيرة متسارعة[3].

---

[1] الشقاقي، خليل، حرب جهاد وأخرون، **مقياس الديمقراطية في فلسطين،تقرير عام 2006**، مصدر سابق، ص 18.

[2] Us agency for international development usaid، handbook of democracy and governance program indicators (office of democracy and governance،1998)

[3] **إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي:** مصدر سابق، ص 12.

**مفهوم التحول الديمقراطي**

التحول الديمقراطي يعتبر "عملية تدريجية قد تفضي في النهاية إلى إقامة نظام ديمقراطي"[1].

حيث يرى شميتر وأودونيل أن التحول عن التسلطية والذي ينطوي على إنهيار أركان النظام التسلطي وظهور فترة انتقالية يتم العمل فيها من أجل إقامة نظام أخر بديل[2].

أما المقصود بالتحولات الديمقراطية بشكل عام فإنها تشير إلى تلك التغيرات في النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي سواء باتجاه الديمقراطية أو الإتجاه المعاكس، وهي تفترض الإنتقال من حال إلى أخرى من خلال مجموعة من التفاعلات المستمرة التي تشمل الجوانب القيمية والتجسيدات العملية[3].

الديمقراطية في العالم العربي تواجه بالعديد من العوائق، كما تراها دراسة أعدتها الإمم المتحدة والتي تتمثل ب: 1- العوائق الناتجة عن البنية الإجتماعية والقبلية والطائفية.2- العوائق الناتجة عن الموروثات الداخلية ومنها النزعة العسكرية.3- العوائق الناتجة عن الثقافة السياسية والدينية.4- العوائق الناتجة عن غلبة الثقافة غير الديمقراطية للحركات السياسية السائدة[4].

يرى الباحث أن هذه العوائق تؤثر تأثيرا كبيرا على أي ديمقراطية يمكن أن تطبق في أي دولة من الدول العربية، لآن كل دولة لها إشكاليات متعددة تؤثر على طبيعة ونوع الديمقراطية التي يمكن أن تطبق، لإرتباطها بأنظمة سياسية لها أجندتها الخاصة، ولكي يتغير هذا المفهوم لابد من وجود ثقافة تعزز الديمقراطية.

---

[1] عبد الرحمن، حمدي: **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات**، أعمال الندوة العلمية التي عقدت بجامعة أل البيت في 30-11— 1-1999/12 ص 8.

[2] المصدر السابق، ص 8.

[3] هانتغتون، صاموئيل: الموجة الثالثة، **التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 73.

[4] **إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي:** مصدر سابق، ص 35.

ويؤكد ذلك ما وصلت إليه الأمم المتحدة من استنتاجات حول تعزيز الديمقراطية في العالم العربي، بأنها تحتاج إلى تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية داخل المجتمعات العربية، التي تؤكد على الإعتراف بالحقوق الفردية والجماعية قانونيا وفعليا، والإقرار بالتعددية السياسية والفكرية وتحقيق سيادة القانون والإبتعاد عن العنف المسلح[1].

**الديمقراطية الفلسطينية**

إرتبطت الحياة السياسية الفلسطينية خلال العقود الماضية، بشخصيات فلسطينية، عملت على تولي القيادة في المجتمع الفلسطيني، مما جعل النظام السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الشخصيات.

في عهد الإنتداب البريطاني برز دور الحاج أمين الحسيني،وارتبط إتخاذ القرار السياسي في شخصية الحاج أمين، كما ساهم ذلك في بروز أحزاب سياسية إرتبطت بزعمائها، الأمر الذي أدى إلى إرتباط الأحزاب السياسية الفلسطينية بقادتها، أما مرحلة منظمة التحرير فقد ارتبط وجود الفصائل الفلسطينية بقادتها كأحمد الشقيري وياسر عرفات ونايف حواتمة وجورج حبش، حيث تطورت الأحزاب الفلسطينية بتحركات قادتها ومواقفهم[2].

ولعل إرتباط الفصائل الفلسطينية بقادتها جعل من دورها في منظمة التحرير مرتبطا بمواقف زعماء هذه الفصائل، التي تتغير بتغير موقف هذه القيادات، مما جعل الحركة الوطنية تعيش في حالة من الصراع المستمر الناجم عن الخلافات بين قادة هذه الأحزاب.

ارتبطت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد حرب 1967 بشخصية ياسر عرفات ابوعمار، الذي ارتبطت الحركة الوطنية به، فأصبح الشخصية المحورية التي تعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني[3].

---

[1] **إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي**، مصدر سابق، ص ص 43-47.

[2] البديري، موسى: " **الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني**، مصدر سابق، ص 51.

[3] الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 25.

يلاحظ هنا أن التجربة الديمقراطية الفلسطينية خلال هــذه الفتــرة، ارتبطــت بتشــكيل الأحزاب القومية، التي عملت من خلال رموزها وقادتها، وأصبحت هذه القيادات هي التي تحدد طبيعة الدور المنوط بكل حزب، حسب الخلافات الشخصية التي قد تنشأ بين قادة هذه الأحزاب.

لذلك فإن الحياة السياسية الفلسطينية خضعت لنظام سياسي منقوص بسبب غياب الدولــة من جهة، وارتباط تطور الأحزاب بشخصية قادتها من جهة أخرى، حيــث أدى التقــاء هــاذين العاملين إلى تعثر انطلاق العملية الديمقراطية، لأن هذا النظام يعتمد على شخصية الفــرد فــي العملية السياسية، في مجال إتخاذ القرار السياسي بدءأ من رأس هرم السلطة وحتى الوصول إلى قاعدتها.

لهذا عندما يعتمد النظام السياسي على أشخاص لا يتحكم بعملهم بنى مرســومة تصــبح العلاقات الشخصية غير الرسمية أساس تحديد عملهم ورؤيتهم، مما يؤدي إلى عدم تطور النظام لعدم وجود المساءلة والشفافية،ولكي يتم ضمان ديمقراطية للنظام السياسي لا بد من توفر اليــات فاعلة للمحاسبة والمساءلة، وهذا لا يتوفر إلا إذا ارتكز النظام السياسي على مبدأ فصل السلطات وتحقيق التوازن بينهما[1].

إن عدم فصل السلطات في النظام السياسي يساهم في تعزيز حكم الفرد، الذي يساهم في عدم المساءلة بصورة جادة وفاعلة، ويضعف إمكانية نجاح دمقرطة الحياة السياسية في مثل هذا النظام السياسي، كما أن تسييس المجتمع وهيمنة السياسة على مختلف المجالات يعد أحد العوامل لعدم تطور العملية الديمقراطية[2].

أدى تسييس المجتمع الفلسطيني إلى بروز انقسامات فئوية بين افراد الشــعب الواحــد، الذي اثر بشكل مباشر على العلاقات المجتمعية،والتي أصبحت تتحدد وفقا للعلاقات بين الفصائل المختلفة.

---

[1] هلال، علي الدين: **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث** مصدر سابق، ص 40.

[2] راجع وقائع ندوة (**الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**)، صوت الوطن، العدد 23، السنة الثانية (تموز 1991)ص 33-42.

أدت بروز الفصائلية إلى ظهور النزعة السلطوية في الحياة السياسية، وظهر ما يسمى " دمقرطة الفصائل " التي بدأت تأخذ المواقف والقرارات بناءا على أنها تمثل المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى غياب رأي المواطنين الغير مؤطرين سياسيا[1].

**المجتمع المدني والثقافة السائدة**

المجتمع المدني هو مفهوم نظري، الغرض منه يكمن في التعرف علـى مجـال نشـاط مجتمعي معروف سلبيا (كل ما يقع خارج نطاق الحكومة والمؤسسات المنبثقة عنها)[2].

فيما يرى سعيد زيداني في الديمقراطية الليبرالية (... نظاما للحكم وطريقة للحياة علـى حد سواء)[3].

وجود نظام حكم ديمقراطي مستقر يحتاج إلى ثقافة سياسية تسانده، لأن المجتمع يعبـر عن ذاته بنظام الحكم الذي يقبل به،فإن كان المجتمع ديمقراطيا في قيمـه وقناعاتـه وتوجهاتـه الأساسية، فإنه سيدعم نشوء واستقرار نظام حكم ديمقراطي، أما إذا كان المجتمع تقليديا ذا نزعة سلطوية في قيمته ومعتقداته، فإنه لن يدعم نشوء واستقرار نظام حكم ديمقراطي[4].

المجتمع الفلسطيني يعتبر جزءا من المجتمع العربي، الذي يعتمد على العائلة والعشيرة، أي أن المجتمع الفلسطيني يقوم على أساس بنيته الإجتماعية والدينية، ويرتكز فيها على أسـاس صهر الفرد في الجماعة.

---

[1] الجرباوي، علي:مقال: **من أجل وقف الإنهيار**، مصدر سابق.

[2] قسيس، مضر: **التحول الديمقراطي ومدنية المجتمع في فلسطين**،مركز البحوث والدراسات الفلسـطينية، سلسـلة اوراق التحول الديمقراطي (3)،نابلس، فلسطين،1999،ص 9.

[3] زيداني، سعيد " **الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان**، في برهان غليون وأخرين، حول الخيار الـديمقراطي: دراسـات نقدية (رام الله، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،1993،ص 205

[4] الجرباوي، علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 32.

يرى هشام شرابي أن المجتمع العربي لا يؤمن أو يوفر المقومات لتطور الديمقراطيـــة، نتيجة لتطور الثقافة السياسية الموجهة من أعلى الهرم إلـــى أســـفله، فالحـــاكم أدرى بمصـــلحة المحكوم، والنظام التربوي تلقيني ينشيء الأطفال على وجوب احترام مصدر وحيد للمعرفة[1].

من هنا فإن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني، تعتمد على وجـــوب طاعـــة الجماهير لقادتها، الذي يقوم بالواجبات المطلوبة من خلال تقديم الدعم والتأييد للنظام الحاكم.

هذه الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني إنطلقت من مؤسسات المجتمع المدني، التـــي تشكل بنية النظام السياسي،كالأحزاب والإتحادات والنقابات والمنظمـــات الأهليـــة والجامعـــات ووسائل الإعلام وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني،لكن المجتمع المدني الفلسطيني له خصوصية تكمن في كيفية تشكل وتطور واستمرارية هذه المؤسسات، فوفـــق الإســـتطلاعات التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية على عينة شملت 266 منظمة أهلية، تبين أن الجزء الأكبر من هذه المنظمات قد نشأ في ظل الإحتلال، أما طبيعة عملها فهي تقليدية ابرزهـــا رياضية وثقافية ونسائية أما منظمات حقوق الإنسان فقد جاءت في المرتبة الثالثة وهي الأكثـــر نشاطا في المجال السياسي[2].

من هنا يتسم المجتمع الفلسطيني بسمات مترابطة فيما بينه، لكن عملية تنظيم المجتمـــع تتطلب تحديد طبيعة النظام السياسي، من أبرز هذه السمات:

1- إمتاز المجتمع الفلسطيني بشكل عام بالتعددية،وقد كان التعايش بين الإتجاهات المختلفة داخل منظمة التحرير نموذجا لذلك، بيد أن هذه التعددية بقيت محصورة فـــي نطـــاق مـــا يســـمى بالإجماع الوطني والثوابت الفلسطينية، مما يعني أن التعددية لم تكن كاملة[3].

---

[1] شرابي، هشام: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، القدس، منشورات صلاح الدين، 1974.

[2] قسيس، مضر، **التحول الديمقراطي ومدنية المجتمع في فلسطين**، مصدر سابق، ص 24-28

[3] المصدر السابق، ص 29.

لقد أدت التعددية إلى إختلاف وجهات النظر بين القوى والفصائل الوطنية والتي بدأت تدرك حجم الإختلاف بين القوى فيما يتعلق بالإجماع الوطني، الذي أصبح محصورا في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الوطنية.

2- يمكن تصنيف المجتمع الفلسطيني بما في ذلك مؤسساته المدنية، على أنه مجتمع نصف محافظ،أي أنه يراوح بين ضرورة التغيير والرغبة في الخروج من الوضع الراهن من جهة والرغبة في الحفاظ على النمط القائم المرتبط بالقيم السائدة من جهة أخرى[1].

مرت الديمقراطية الفلسطينية بأربع مراحل أساسية ارتبطت ارتباطا مباشرا بتطور القضية الفلسطينية، المرحلة الأولى كانت قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية والثانية بعد قيام المنظمة والثالثة بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994والرابعة بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006.

**المرحلة الأولى**

في اعقاب الإنتداب البريطاني على بلاد الشام عام 1922، بدأت الحياة السياسية في فلسطين تأخذ طابعا مختلفا عن سوريا نتيجة لهجرة اليهود اليها،إذ أصبح النشاط السياسي الفلسطيني يواجه التحديات التي فرضتها سلطات الإنتداب البريطاني، مما ساهم في إنتشار الأحزاب والجمعيات السياسية، وعقد المؤتمرات الوطنية وتكوين اللجان الشعبية والمنظمات العسكرية[2].

ساهم ذلك في إيجاد تعددية سياسية والتي ساعدت على وجود تمثيل فلسطيني وطني شامل في الهيئات التي كانت تمثله " كاللجنة العربية العليا " و" الهيئة العربية العليا " التي

---

[1] سعيد، نادر وحمامي، ريما: **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والإجتماعية في فلسطين**، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،1997،ص ص 115-135

[2] نوفل، احمد سعيد: **نمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية**: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات، وقائع اعمال الندوة العلمية التي عقدت في جامعة ال البيت،1999، ص 548.

اعتبرت أول هيئة فلسطينية منظمة،كما نجحت الفكرة التحول إلى تيار من الوعي القومي،[1] لكنها بقيت محصورة نتيجة لوجود نزعتين الأولى قطرية نابعة من ضرورة الخضوع للآمر الواقعي وهدفها دولة وطنية والثانية نزعة إسلامية سياسية[2].

إتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 بالتجريبية الساذجة، وبالتالي وقعت ضحية عدد من الأوهام[3]، لأن القوى والحركات الوطنية كانت آنذاك تنطلق من مفهوم العمل الوطني ضمن أطر محددة ومنغلقة على نفسها، لأن القيادة أصبحت مغتربة عن المجتمع وعاجزة عن خلق مؤسسات وطنية حيوية، لذلك فشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي متكامل[4].

بعد عام 1948 ترسخت التعددية والمشاركة الفلسطينية حيث تشكل المجلس التشريعي في غزة عن طريق إجراء انتخابات محدودة للاعضاء، أما الفلسطينيون في الضفة الغربية فقد كانوا يساهمون كمواطنين اردنيين في الإنتخابات البرلمانية الأردنية، منذ أن توحدت الضفتين الشرقية والغربية في عام 1950[5].

**المرحلة الثانية**

جمعت قيادة منظمة التحرير في طورها الأول بين البعد القومي للقضية الفلسطينية، مفهوم الإستقلال الوطني، الأمر الذي أخضع الواقع السياسي الفلسطيني لمعايير مرحلة المد القومي من شعارات وطموحات وأحلام، وبعد هزيمة 1967 شهدت المرحلة صعود الفصائل

---

[1] محسن، تيسير: **أزمة النظام السياسي الفلسطيني: التيار الثالث في السياق الفلسطيني**، مصدر سابق، ص 19،

[2] غليون، برهان: **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994،ص 58-81

[3] حوراني، فيصل: **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين**، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000، ط1، ص 22-65.

[4] هلال، جميل:*نظرة تأملية في تاريخنا الحديث*، **الكرمل**، ربيع / صيف 1998، العددان 55-56، ص 32.

[5] نوفل احمد: **نمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 549.

الفلسطينية المسلحة التي أحدثت تحولات جوهرية داخلية من أهمها إبراز وطنيتهــا الفلســطينية مقابل قوميتها العربية، إضافة إلى بروز التعددية السياسية داخل المنظمة[1].

بروز التعددية خلق تحولات في النظام السياسي الفلسطيني تمثل بتأسيس كيان فلسطيني يضم من خلاله الأحزاب والفصائل الوطنية، التي تحولت من أحزاب سياســية إلــى تنظيمــات مسلحة، وحصول كل منها على نسبة معينة من التمثيل داخل المجلس الوطني، مما ســاهم فــي دعم الهوية الوطنية، مع أن المجلس الوطني لا يتم انتخاب أعضائه مباشرة، إلا أن كــل تنظــيم مشارك في المنظمة يقوم بإجراء انتخابات داخلية فيه، لإنتخاب ممثليه في المجلس الوطني[2].

**المرحلة الثالثة**

بعد قيام السلطة الوطنية في عام 1994 بدأت ملامح المرحلة الثالثة تظهر بشكل أكبــر، نتيجة لتشكل أول كيان فلسطيني على الأرض متمثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية،حيث ظهر أول كيان فلسطيني لديه علاقة مباشرة مع المواطن الفلسطيني، الأمر الذي تطلب وضع نظام سياسي ودستور من أجل توضيح طبيعة العلاقة بين السلطة والمواطن[3].

دخل النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو منعطفا نوعيا، تمثل في قيام سلطة فلســطينية على الأرض، وبروز متغيرات على النظام الحزبي الفلسطيني المتمثل بهيمنة فــتح علــى هــذا النظام، واحتواءها التشكيلات التقليدية للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني، وبروز تنظيمــات الإسلام السياسي وتراجع ملحوظ تنظيمات اليسار[4].

جاءت الإنتخابات التشريعية الأولى في العــام 1996 نتيجــة لإتفاقيــة الحكــم الــذاتي الفلسطيني المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، حيث تم اعتبارها بدايــة لمرحلــة

---

[1] الأزعر، محمد خالد: *معنى فوز حماس في الإنتخابات الفلسطينية*، **شؤون عربية**، ربيع 2006،العدد 125.

[2] نوفل، احمد سعيد: **نمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 548-550.

[3] المصدر السابق، ص 552.

[4] هلال، جميل: **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطيــة الداخليــة والديمقراطيــة السياســية والتحرر الوطني**، مصدر سابق، ص 48.

جديدة لتطور النظام السياسي الفلسطيني التي قد تؤدي الى قيام دولة فلسطينية،وذلك لما تمثله هذه الإنتخابات من أهمية لإنها شكلت منعطفا هاما لقيام نظام سياسي فلسطيني شرعي[1].

فيما يرى أخرون أن الديمقراطية لا تتجزأ، لآن مؤسسات المجتمع المدني تطلب المزيد من الإصلاحات الديمقراطية داخل الأحزاب المشاركة بالحكم، بينما هذه الأحزاب تفتقر بداخلها إلى الديمقراطية[2].

يعتبر الباحث أن الإنتخابات التشريعية خلقت واقعا جديدا تمثل ببروز كيان فلسطيني منتخب، يسعى إلى وضع الأسس القانونية لإقامة سلطة ونظام حكم يسهم في توفير البيئة الملائمة لتطور نظام ديمقراطي قائم على مشاركة الأحزاب بالحكم.

**المرحلة الرابعة**

تعتبر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت في الخامس والعشرين من عام 2006، نقطة تحول في النظام السياسي الفلسطيني لأنها اسهمت في إبراز التعددية السياسية نتيجة لمشاركة أوسع للفصائل الفلسطينية في هذه الإنتخابات.

هذه الإنتخابات اكتسبت أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بسبب الظروف والعوامل التي جرت فيها هذه الإنتخابات والنتائج التي تمخضت عنها، حيث شكلت نتائج الإنتخابات عنصرا مفاجئا أثار ردود فعل قوية ومتباينة بين مرحب ورافض ومتحفظ[3].

الإنتخابات الثانية شكلت نقلة نوعية وإنقلابا في النظام السياسي الفلسطيني الذي أعتمد ولسنوات طويلة نظام الكوتا أو ما يسمى(المحاصصة)، حيث تحول النظام السياسي الفلسطيني في هذه الإنتخابات من نظام التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني إلى نظام يقوم على أساس

---

[1] هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**، مصدر سابق،ص 75-89.

[2] ابراش، ابراهيم: *الإنتخابات الفلسطينية والإنزلاق نحو الديمقراطية*، مصدر سابق، ص 79.

[3] تحرير الكردي علي: **ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية أم مرجعيات**، حلقة نقاشية، مركز الغد العربي للدراسات، 2006، ص 9.

المشاركة الشعبية التي تستمد فيها الشرعية السياسية من الشرعية التمثيلية والإنتخابية بالإحتكام إلى صناديق الإقتراع[1].

يرى الباحث أن الإنتخابات أبرزت حالة من النشاط الديمقراطي في الشارع الفلسطيني لأنها تعتبر الإنتخابات الأولى التي تجري بمشاركة أوسع من القوى والفصائل الفلسطينية، مما أضفى على هذه الإنتخابات جو من المنافسة والتعددية السياسية، الأمر الذي عكس مدى الرغبة في إحداث التغيير، وهذا بدى واضحا من مشاركة أحد عشر قائمة حزبية بالإضافة إلى العديد من المرشحين المستقلين.

شكلت التعددية تحديا واضحا أمام جميع القوى السياسية، فكان لا بد لهذه القوى أن تثبت جدارتها أمام الناخبين وتكتسب ثقتهم بما تطرحه من رؤى ومواقف مختلفة، الأمر الذي ولد تنافسا شديدا بين هذه القوى وعمل على تدعيم المشاركة السياسية[2].

فوز حماس في هذه الإنتخابات شكل تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام السياسي الفلسطيني، وكشف هذا الفوز أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون ذات سيادة تحت الإحتلال، لأنه سيواجه قيود وتحديات كبيرة[3].

من هنا يلاحظ أن المشاركة الواسعة للفصائل الفلسطينية في هذه الإنتخابات عدى الجهاد الإسلامي، قد جعلت من هذه الإنتخابات تأخذ سمة التحدي والمنافسة بين كافة القوى السياسية، حيث أعطت الإنتخابات الفرصة لجميع القوى الفلسطينية لمعرفة حجمها لدى الشارع الفلسطيني عبر كسب الشرعية الشعبية من خلال الإستفتاء الشعبي على برامج هذه القوى ومعرفة مدى انسجامها مع التوجهات والمطالب الشعبية.

الإنتخابات جاءت تلبية لمطالب شعبية لإنهاء حالة الفساد والتردي الأمني والإقتصادي الذي كانت تعيشه الأراضي الفلسطينية،حيث أضحت هذه الإنتخابات بارقة أمل لدى المواطن

[1] الكيالي ماجد: *الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية* مصدرسابق، ص 29،

[2] المصدر السابق، ص 29.

[3] محسن، تيسير: **النظام السياسي الفلسطيني، موقع التيار الثالث**، مصدر سابق، ص 24.

لإيجاد حكومة مؤهلة تكون قادرة على إنهاء معاناة المواطنين وتستمد سلطتها من الشعب وتكون قادرة على إحداث التغيير، من خلال تكريس التعددية السياسية والديمقراطية لإحداث إصلاحات شاملة[1].

شكل التغير الديمقراطي نقطة مركزية للتحول في النظام السياسي الفلسطيني، حيث أعطت هذه الإنتخابات ونتائجها الضوء للتغيير السياسي على الأرض من خلال وصول حركة حماس إلى السلطة واستلامها بعد إقصاء حركة فتح التي منيت بخسارة كبرى في هذه الإنتخابات،وبالتالي أدى ذلك إلى بروز قوة جديدة على الساحة السياسية الفلسطينية تتمثل بحركة حماس التي تمكنت من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة[2].

اكتسبت الإنتخابات أهمية كبيرة بسبب الظروف والعوامل التي جرت فيها هذه الإنتخابات والنتائج التي تمخضت عنها، ويعود ذلك إلى مشاركة عدد كبير من القوى والفصائل الوطنية ساهم في إحداث جو من المنافسة الحزبية والفصائلية، الأمر الذي أسهم في بروز التعددية السياسية التي لم تكن موجودة من قبل.

أدت الإنتخابات إلى بروز تغيير في طبيعة النظام السياسي الذي كان يعتمد في السابق على نظام توزيع الأدوار بين الفصائل من خلال ما يسمى بنظام الكوتا، كما ساهمت الضغوط الدولية والمحلية على السلطة لإحداث التغيير الديمقراطي في تعجيل وتيرة الإنتخابات التي أبرزت الرغبة الفلسطينية الشعبية والرسمية في تغيير الواقع السياسي الفلسطيني، من خلال الإنتخابات التشريعية[3].

---

[1] عبد المجيد، سعيد، **الإنتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني**، ص 30.

[2] ناجي، طلال، مداخلة، **لماذا لا نشكل شبكة أمان لحماس)، ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية واحدة أم مرجعيات**، مصدر سابق، ص 19،

[3] الكيالي، ماجد: **الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية**، مصدر سابق ذكره، ص 31.

يستدل من هذه الأسباب أن هناك رغبة فلسطينية شعبية ورسمية من أجل إحداث تغيير في النظام السياسي الفلسطيني الذي كانت تسيطر عليه العقلية الفردية والفصائلية المحدودة، خاصة بعد أن تم إجراء تعديلات على قانون الإنتخابات التشريعية.

اعتبرت تحسن أداء الهيئات المحلية وازدياد نشاط عمل محكمة العدل العليا وتحسن تقييم الرأي العام لقدرة الناس على إنتقاد السلطة، وتحسن مكانة المرأة في العمل الحكومي والمنظمات الأهلية من أبرز علامات التحول الديمقراطي في عام 2006[1].

لكن التطورات السلبية كانت أقوى حيث تراجعت مؤشرات هامة تتعلق بعمل البرلمان الرقابي والتشريعي، وتقييم الجمهور لأداء المؤسسات العامة وتقييم الجمهور لأوضاع الديمقراطية بشكل عام[2].

ويتضح ذلك من خلال تهميش دور المجلس التشريعي الذي تعطل اداءه نتيجة لإعتقال عدد كبير من نوابه وحالة تنازع الصلاحيات بين الحكومة والرئاسة، حيث أدى ذلك إلى تراجع دور الحكومة في إحداث الإصلاحات السياسية المطلوبة.

يرى الباحث أن خيار حماس كان تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم فتح والقوائم والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، لكن رفض بعض قادة فتح المشاركة في هذه الحكومة قد ساهم في بروز الخلافات بين الجانبين، وكذلك تردد الفصائل الأخرى من المشاركة ومن ثم الرفض قد ساهم في انفراد حماس بتشكيل الحكومة، وفي ضوء التطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية عقب ذلك فإن الفصائل والأطراف الفلسطينية تتحمل هي الأخرى في إفشال جهود تشكيل حكومة الوحدة، لأن عملية التغيير التي شهدها النظام السياسي الفلسطيني تحتاج إلى تكاتف الجهود من قبل كافة القوى من أجل مواجهة الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل القضية الوطنية الفلسطينية.

---

[1] الشقاقي، خليل، حرب، جهاد واخرون، **مقياس الديمقراطية في فلسطين 2006**، مصدر سابق ذكره، ص 87.

[2] المصدر السابق ، ص 87.

وكان خطاب الرئيس ابومازن امام المجلس التشريعي المنتخب في 18 شباط قد دعا فيه الحكومة القادمة إلى الإلتزام بالإتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الوطنية وبنهج السلام وبرنامج المنظمة[1].

وكان رئيس الوزراء اسماعيل هنية قد حدد موقف حماس في رده على كتاب التكليف وفي بيانه امام المجلس التشريعي بالدعوة إلى اعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها لتمثل الشعب الفلسطيني تمثيلا افضل[2].

هذا الأمر خلق حالة من الجدل بين حماس وفتح وأظهر اشكالية في النهج لكل طرف، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة حازت على الثقة من المجلس التشريعي، وبدأت مرحلة جديدة في مسيرة السلطة الوطنية، مرحلة حكومة تقودها حماس لسلطة تسيطر فتح على كافة اجهزتها الأمنية وكذلك مؤسسة الرئاسة.

يتضح مما سبق أن نزاهة الإنتخابات وحياد الأجهزة الأمنية في موضوع الإنتخابات شكلت نقطة لصالح الرئيس الفلسطيني محمود عباس، اما الثانية فهي اختيار الشعب لحماس لكي تمثله في المجلس التشريعي قد اعطى شرعية اضافية للمقاومة وخطها السياسي من خلال صناديق الإقتراع مما وجهه ضربة قاسية للسياسة الإمريكية والإسرائيلية وحتى الأوروبية التي تعتبر حماس وغيرها من المنظمات وفصائل المقاومة منظمات ارهابية.

**العوامل المؤثرة في الديمقراطية الفلسطينية**

تأثرت الديمقراطية الفلسطينية، ببعض المؤثرات الخارجية كالتأثير العربي والإسرائيلي والدولي،فالتأثير العربي برز من عدم رضى بعض الأنظمة العربية لوجود الديمقراطية في بلدانها، الأمر الذي انعكس على عدم رضى هذه الدول عن وجود ديمقراطية لدى السلطة

[1] **صحيفة الحياة الجديدة**، الأخبار السياسية 23-2-2006

[2] المصدر السابق.

الوطنية نتيجة لإقتقار هذه الأنظمة للممارسات الديمقراطية، كذلك تأخذ بعض الأنظمة السياسية وأنظمة الحكم بنظام انتخابي دون غيره[1].

اعتبرت دعوة الولايات المتحدة إلى تطبيق الديمقراطية الفلسطينية، بإنها كانت دعوات غير صادقة لأنها مشروطة بعدم تأثيرها على المصالح الإسرائيلية والغربية، أي ان الولايات المتحدة أرادت ديمقراطية حسب القياس الذي تريده، لأنها كانت تخشى أن تؤدي الديمقراطية الفلسطينية إلى وجود معارضة إسلامية أو يسارية،تعارض المخططات والمصالح الغربية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط[2].

يرى الباحث أن اسرائيل تبقى من أقوى العوامل المؤثرة سلبا على الديمقراطية الفلسطينية، على الرغم من إدعاء اسرائيل بأنها تفضل التفاوض مع أنظمة عربية ديمقراطية، الأمر الذي يؤدي إلى بروز تيارات تتناقض مبادئها مع ما تريده إسرائيل، إذا ما فازت هذه التيارات بالإنتخابات.

وكان خير دليل على ذلك هو ممارسات إسرائيل على الواقع من خلال حث السلطة الفلسطينية على قمع المعارضة الفلسطينية وزج عناصرها في السجون والمعتقلات، لأنها كانت تعارض وصول المعارضة (التيارات الإسلامية) للسلطة[3].

عمد الإحتلال إلى تقييد عملية التحول نحو الديمقراطية الفلسطينية، من خلال وضع العراقيل أمام النظام السياسي الفلسطيني للتحول نحو هذا الإتجاه، خاصة وأن هناك مؤشرات تهدف لتعزيز الديمقراطية القائمة لكنها لا تلعب بالضرورة دورا أساسيا في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي[4].

---

[1] عودة، عدنان: **النظام الإنتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبي**، مصدر سابق.

[2] سعيد، محمد السيد: **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني**، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1994، ص 89.

[3] الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 82

[4] الشقاقي، خليل، حرب، جهاد، **مقياس الديمقراطية في فلسطين**، مصدر سابق، ص 18.

يرى الباحث أن اسرائيل سعت إلى ذلك عقب ظهور نتائج الإنتخابات وفوز حركة حماس بها، حيث بدأت اسرائيل بالعمل على وضع القيود أمام الفلسطينيين من خلال تصريحات المسؤولين الإسرائيليين الذين رفضوا الإعتراف بنتائج الإنتخابات والتعامل مع أي حكومة تشكلها حماس.

**معوقات نجاح العملية الديمقراطية الفلسطينية**

على الرغم من إقرار قانون الإنتخابات بعد اجراء التعديلات عليه، وموافقة القوى والفصائل الوطنية على المشاركة في هذه الإنتخابات، إلا أن هذه العملية شهدت بروز العديد من التحديات والمعوقات التي أثرت على سير العملية الديمقراطية والتي من أبرزها[1]:

**1- الإحتلال الإسرائيلي**

يعتبر الإحتلال من أهم العوائق لوجود ديمقراطية فلسطينية حقيقية، لآنه لا يريد السلام، وهذا يبرز من أن اسرائيل عمدت إلى إعاقة أية محاولة فلسطينية لإقامة ديمقراطية متكاملة، حيث حاولت سلطات الإحتلال إفشال العملية الديمقراطية الفلسطينية، من خلال عدم جدية اسرائيل في تنفيذ استحقاقات عملية التسوية.

وهذا يعود لأن اسرائيل لا ترغب بوجود كيان فلسطيني على الأرض، او اقامة حكومة فلسطينية قادرة على القيام بمهامها بجدارة واقتدار، ولعل السنوات الماضية من عمر السلطة الفلسطينية كانت شاهدة على حجم الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول حجم وطبيعة هذه السلطة.

ولعل ما قامت به اسرائيل وأمريكا من عرقلة اقامة كيان فلسطيني مستقل، كان يستهدف اقامة سلطة شكلية تلعب بها اسرائيل كيفما تشاء، وخير دليل ما كانت تقوم به اسرائيل من إعاقة لعمل السلطة، والتأثير على عمل الحكومات والحيلولة بينها وبين القيام بمهامها، على الرغم أنها كانت حكومات منبثقة عن مجلس تشريعي منتخب.

---

[1] لجنة الإنتخابات المركزية الفلسطينية، **تقرير الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 2006**، مصدر سابق، ص33.

الشعب الفلسطيني واجه مشكلة كبيرة تمثلت بوجود الإحتلال الإسرائيلي علـــى الأرض الذي يرفض الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير والعيش في دولة ذات سيادة، بل يريدها أن تبقى مرهونة ضمن الإتفاقيات التـــي لاتلبـــي طموحـــات الفلســـطينيين، كمـــا أن الإنتخابات قد استثنت الفلسطينيين الموجودين في الخارج والشتات[1].

فالإحتلال سعى إلى التضييق على الفلسطينيين وحـــاول فـــرض ســـطوته علـــى هـــذه الإنتخابات من خلال سياسته التعسفيه ورغبته في عدم نجاح هذه التجربة الوليدة، والتي كان لها اثر بالغ على النظام السياسي الجديد الذي يعتبر سابقة في الحياة السياسية الفلسطينية.

وكان قيام اسرائيل بإقامة الحواجز العسكرية لمنع المواطنين من حرية الحركة والتنقـــل للمواطنين والمرشحين والناخبين، قد أسهم في عرقلة وصول المواطنين إلى مراكـــز الإقتـــراع للادلاء بأصواتهم خاصة في مدينة القدس، كما أعاقت سلطات الإحتلال عمل لجنة الإنتخابـــات المركزية من أداء مهامها وصلاحياتها من خلال وضع العراقيل أمام تنقل موظفي اللجنـــة بـــين مراكز التسجيل والإقتراع[2].

كما ساهم بناء الجدار الإسرائيلي إلى تقطيع أوصال الآراضي الفلسطينية وتحويلها إلـــى مناطق مجزئة مما خلق حالة من التمزق بين أوصال المناطق الفلسطينية الأمر الذي أدى بروز معيقات أمام المواطنين للوصول إلى مراكز الإقتراع.

ولعل الصعوبات التي وضعتها إسرائيل أمام مشاركة الناخبين الفلسطينيين فـــي مدينـــة القدس من أخطر الممارسات الإسرائيلية لإفشال العملية الديمقراطية، لما لها من أبعاد ومضامين سياسية تؤثر على مستقبل المدينة المقدسة[3].

---

[1] تركمـــاني عبـــد الله: **الإنتخابـــات وتحـــولات النظـــام السياســـي الفلســـطيني**، نشـــرة الـــرأي عالأنترنـــت: www.arraee.com/modules.php?name=news&file=print&sid=9319

[2] لجنة الإنتخابات المركزية الفلسطينية، **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية 2006**، مصدر سابق، ص 33

[3] الشقاقي خليل وحرب جهاد، **الإنتخابات الفلسطينية الثانية(الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي)**، مصدر سابق، ص20.

يرى الباحث أن اسرائيل سعت ومن خلال سياستها قبل الإنتخابات وبعد ظهور النتائج إلى إعاقة العملية الديمقراطية من خلال قيامها باعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين، حيث بلغ عدد أعضاء المجلس الذين تم اعتقالهم 40 نائبا منهم 36 نائبا من حركة حماس من بينهم رئيس المجلس التشريعي و3 نواب عن حركة فتح ونائب عن الشعبية، اضافة الى منع قوات الإحتلال تنقل النواب مابين الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

**2- ضعف ثقافة الديمقراطية**

تعتبر الإنتخابات آلية من آليات الممارسة الديمقراطية،لأنها لا تؤسس نظاما ديمقراطيا ولا نهجا ديمقراطيا إن لم تكن متلازمة مع ثقافة الديمقراطية.

يرى الدكتور ابراهيم ابراش أن اهم عناصر ثقافة الديمقراطية تتمثل بالإعتراف بالأخر والإختلاف في اطار الوحدة، من خلال وجود ثوابت للعمل الوطني لا يجوز الإختلاف عليها والمشاركة، والمشاركة في صنع القرار السياسي ونبذ الفكر الإقصائي والتداول السلمي للسلطة.[2]

يرى الباحث أن تعزيز هذه الثقافة يتم من خلال تعزيز مفهوم الإنتخابات داخل مؤسسات المجتمع المدني، التي تعمل بدورها على تطوير ثقافة الأفراد بغرض بناء مؤسسات مجتمعية قادرة على التغيير وتطوير الأداء العملي للمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي.

يرى الباحث أن الإنتخابات باعتبارها آلية لممارسة الديمقراطية تسمح بدخول قوى سياسية جديدة،أي أنها تتيح المجال للشراكة والمشاركة في القرار حسب النظام الإنتخابي المعمول به، بما لا يتناقض مع ثوابت وأسس النظام السياسي.

بعد الإنتخابات الثانية اعتبرت الممارسة الديمقراطية بأنها خطوة لبناء المجتمع المدني الجديد، بهدف المشاركة في بناء النظام السياسي الفلسطيني، لكن الثقافة السائدة لدى الأحزاب ما زالت في جزء كبير منها ثقافة الحزب الواحد[1].

---

[1] الشقاقي خليل وحرب جهاد، **الإنتخابات الفلسطينية الثانية(الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي)**، مصدر سابق ص20.

[2] ابراش، ابراهيم: *الإنتخابات الفلسطينية والإنزلاق نحو الديمقراطية*، مصدر سابق، ص 90.

[1] نوفل، ممدوح:**مقال الإنتخابات الفلسطينية تنهي مرحلة الفصائل المسلحة**، مصدر سابق.

ولعل رفض بعض قيادات فتح المشاركة في حكومة وحدة وطنية تقودها حماس، قد ساهم في توسيع حدة الخلاف بين حماس وفتح مما شكل مزيدا من الضغط لإنعدام التقارب بين الجانبين[1].

يرى الباحث أن هذا الأمر خلق تباين في وجهات النظر بين المواطنين العاديين والمؤطرين حزبيا، حيث بات المواطن العادي ينظر إلى هذه الإنتخابات على أنها الهدف الذي سيحقق لهم ما يحلمون به، أما القطاع الحزبي والفصائلي فكان ينظر إلى هذه الإنتخابات على أنها تأكيد على مدى التفاف الجماهير نحو المبادئ التي يحملها، وبالتالي فإن كلا الإتجاهين يرى أن مصلحته تأتي من خلال ممارسة حقه في الإنتخاب.

لهذا السبب فإن الديمقراطية تحتاج إلى تنمية ثقافية تهيئ ارضية سياسية لمرحلة الدولة، ويتحقق ذلك من خلال اقامة استراتيجية وطنية للتنمية الثقافية تسهم بدفع المسار الديمقراطي للأمام،من خلال الإتفاق على الثوابت الوطنية بأنها مدخل لتحقيق للديمقراطية[2].

فالعملية الإنتخابية أسهمت في تحويل دور المنظمات الفلسطينية التي كانت تعمل تحت إطار تنظيمي وعسكري إلى إطار سياسي من خلال وضع البرامج العملية لخدمة مصالح المواطنين الذين وضعوا ثقتهم في هذه الفصائل، مما عجل في وتيرة العمل السياسي التي تلبي طموحات ورغبات جموع المواطنين الفلسطينيين المطالبة بضرورة التغيير.

الإنتخابات عمقت الأزمة الفلسطينية الداخلية لأنها أظهرت عدم قدرة الفصائل والتنظيمات على مواكبة المتغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الفلسطيني وتطلعاته الوطنية والديمقراطية، وفرضت على بعض الفصائل كفتح وحماس إعادة صياغة أنظمتها الداخلية والتحول إلى أحزاب سياسية أكثر ديمقراطية[1].

---

[1] صالح، محسن محمد: **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات بيروت – لبنان 2007، ص 27.

[2] نوفل ممدوح نوفل: **مقال الإنتخابات الفلسطينية تنهي مرحلة الفصائل المسلحة**، مصدر سابق.

[1] المصدر السابق.

فالإنتخابات تعتبر الوسيلة الديمقراطية لإزالة كافة المعيقات التي تعترض إقامة نظــام سياسي فلسطيني قادر على مواكبة التطورات السياسية، خاصة قدرته على تحديد موقف الشعب الفلسطيني من كافة القضايا السياسية والتنظيمية المختلف حولها في الساحة الفلســطينية، وهــذا الأمر يعطي قوة أكبر للسلطة لأنها تستمد شرعيتها من الشعب الفلسطيني الذي انتخبها.

أجمع الفلسطينيون على توحيد أداة العمل السياسي الفلسطيني وتقبل الأخر وهذا بدى من خلال التعددية السياسية التي تميزت بها الإنتخابات التشريعية الثانية.

لكن التعددية السياسية لم تفلح في تضييق الخلاف بين القوى السياسية، حيث تعيش جميع القوى أزمات تنظيمية وفكرية وسياسية وقيادية بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يساهم فــي تعقيــد ازمة التحول الديمقراطي[1].

### 3- تداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث

يعتبر مبدأ فصل السلطات ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية في العالم، وفي النظــام السياسي الفلسطيني تم العمل به لكن لوحظ خلال الفترة التي تشكل فيها أول كيان فلسطيني بعــد دخول السلطة واستلامها لمهامها عقب اتفاقية السلام وجود تداخلات في أعمــال وصـــلاحيات السلطات الثلاث، خاصة هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية[2].

السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة تختص بوضع السياسات العامة والجهــاز الحكــومي، وإدارة شؤون الدولة على جميع الصعد الداخلية والخارجية، فيما تختص السلطة التشريعية بسن القوانين التي تنفذها الحكومة ومراقبة اعمالها ومسائلتها،وعلى الرغم من وجود القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث،إلا أنه أصبح هناك تداخل بالصلاحيات بــين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما أدى إلى سيطرة السلطة التنفيذية وهيمنتهــا علــى الســلطة

[1] محسن، تيسير: **أزمة النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق، ص 25.

[2] ابوعمرو، زياد: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 75.

التشريعية، الأمر الذي أدى إلى تضارب بالصلاحيات بين السلطتين، مما أثر على أداء المجلس التشريعي بعد أن تم تهميشه[1].

ينص القانون الأساسي في المادة 47 منه على أن " المجلس التشريعي هو السلطة التشريعية المنتخبة، وأنه يتولى مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي"[2].

يرى الباحث أن التداخل بين السلطتين عمل على تقليص دور سلطة على حساب الأخرى، بحيث أدى ذلك إلى تزايد هيمنة ونفوذ السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وبسبب هذا التداخل إستقال الدكتور حيدر عبد الشافي من عضوية المجلس التشريعي الأول.

وقد برر الدكتور عبد الشافي استقالته بقوله " نحن انتخبنا لنكون ممثلي الشعب الفلسطيني، ولنحرص ونسهر على مصلحته، أما وقد اقيمت العراقيل في طريق هذه المسؤولية وهذا الحرص لدى ممثلي المجلس التشريعي فلم يعد من الممكن أن نبقى في هذا الطريق، فنصبح كأننا نخدع أنفسنا ونخدع الجمهور"[3].

المجلس التشريعي هو المجلس المنتخب ويحمل امانة الدفاع عن مصالح الجماهير وشؤونها الداخلية في المناطق المحتلة، بالتعاون مع سلطة تنفيذية يمنحها ثقته ويشكل مرجعيتها وهي تباشر عملها ومسؤوليتها بموجب القوانين التي يقرها ويتبناها، اما مسؤوليته السياسية فيمارسها في إطار من التوحد والتنسيق مع المجلس الوطني، ومرجعية المجلس التشريعي هي جمهور الناخبين ولا وصاية أو سلطة لآية جهة أخرى عليه[1].

---

[1] **صحيفة الأيام الفلسطينية**، رام الله، 30-5-1996.

[2] حرب، جهاد، **المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، تقييم لأداء الدورة التشريعية الأولى شباط 2006-2007**، مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ص 7.

[3] عبد الشافي، حيدر: *تداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 40،خريف 1999،ص 69

[1] ابوعمرو، زياد: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص 97-111.

يعمل المجلس التشريعي على تكريس النهج الديمقراطي وممارسته، وهو يعني تأكيد سلطة الشعب وتنفيذها، والديمقراطية تعني سيادة القانون، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتأكيد مرجعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، والإستقلال الكامل لسلطة القضاء، وتأكيد إحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حريات التعبير والإجتماع والصحافة[1].

يعتبر التشريع من المهام الأساسية التي تقوم بها المجالس النيابية مهما اختلفت النظم السياسية، أي اصدار قواعد قانونية ملزمة للجميع بصفتها المعبرة عن ارادة الشعب وممثلة في هذا المجال[2].

المجلس التشريعي الأول فشل أن يحافظ على صلاحياته، ويقف ضد هيمنة السلطة التنفيذية، على الرغم من دعوة أعضاء المجلس من المعارضة إلى ضرورة تقيد السلطة التنفيذية بصلاحياتها، وعدم اضعاف المجلس التشريعي وإخضاعه لإرادة السلطة التنفيذية، حيث عمدت هذه السلطة التنفيذية إلى تجاهل المجلس التشريعي والعمل على تقوضه، من خلال تهميشه حتى في إتخاذ القرارات التي تتعلق بالشعب الفلسطيني[3].

كما تدخلت السلطة التنفيذية في صلاحيات السلطة القضائية وهيمنت عليها، فهي لم تصادق على القانون الخاص المتعلق بالسلطة القضائية الذي وافق عليه المجلس التشريعي، والذي بدوره كان يعزز استقلالية القضاء الفلسطيني ومبدأ سيادة القانون، وقد أدى انتقاد السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية إلى استقالة وزير العدل فريح ابو مدين والعدول عنها فيما بعد[1].

يرى الباحث أن تداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث خلق حالة من عدم الثقة بين السلطات الثلاث، وأدى إلى بروز إشكاليات عملية في طبيعة عمل هذه السلطات التي باتت

---

[1] عبد الشافي حيدر: : *تداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث*، مصدر سابق، ص 69.

[2] جمال، أمل: *تشكل الدولة وامكانات الديمقراطية في فلسطين*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 40، خريف 1999، ص 112

[3] هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص 239.

[1] كايد عزيز: تقرير **حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، رام الله، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 1999،ص46-47.

صلاحياتها متداخلة، نتيجة لقرارات رئيس السلطة التنفيذية التي همشت دور السلطتين التشريعية والقضائية، مما خلق حالة من الفوضى وتضارب الصلاحيات في عمل كل سلطة من السلطات الثلاث.

بعد إجراء الإنتخابات التشريعية الثانية ومشاركة العديد من القوى والفصائل الفلسطينية في هذه الإنتخابات، برزت دعوات لتطوير عمل المجلس التشريعي لتعزيز دوره في حماية المشروع الوطني الفلسطيني من خلال تعزيز دوره في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، والعمل على تحديد دور كل سلطة على حدة.

لعبت تركيبة المجلس التشريعي الجديدة بعد الإنتخابات التشريعية الثانية على تغير الواقع الذي كان سائدا في السابق، خاصة بعد حصول حماس على النصيب الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي في أول مشاركة لها في الإنتخابات التشريعية، وبالتالي يؤهلها ذلك لتولي رئاسة المجلس التي تعتبر أهم منصب داخل المجلس التشريعي، لأن منصب رئاسة المجلس يؤهله لأن يكون رجل الأغلبية الحزبية[1].

وعند افتتاح الدورة السنوية الأولى يوم 18 شباط 2006 تم انتخاب الدكتورعزيز الدويك بأغلبية 70 صوتا من 116 حضروا الجلسة الإفتتاحية، فيما صوت 46 نائبا بأوراق بيضاء وتم انتخاب د احمد بحر نائبا اول ودحسن خريشة نائبا ثانيا ود محمود الرمحي امينا للسر وجميعهم بالتزكية[1].

يرى الباحث أن فوز حماس بالإنتخابات وتسلمها رئاسة المجلس التشريعي قد أحدثت تحولا في التركيبة السياسية لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، حيث منح هذا الفوز حماس من تشكيل الحكومة العاشرة دون مشاركة أي من الكتل البرلمانية أو الأحزاب غير الممثلة في المجلس التشريعي.

---

[1] حرب، جهاد، **المجلس التشريعي الفلسطيني تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى شباط 2006**، مصدر سابق، ص 6.

[1] المصدر السابق، ص 6.

هذا الأمر خلق حالة من الصراع بين الحكومة التي تسيطر عليها حماس ومؤسسة الرئاسة التي تسيطر عليها حركة فتح حول العديد من القضايا المتعلقة بالصلاحيات لأن الجانبين الحكومة والرئاسة سلطتان تنفيذيتان على الأرض.

بعد تنصيب المجلس التشريعي المنتخب في جلسته الأولى بتاريخ 18-2-2006 احتدم الصراع بين كتلتي فتح وحماس اثر قرارالمجلس في جلسته المنعقدة في 6-3-2006 بإلغاء جميع القرارات الصادرة عن الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي الأول المنعقدة في 13-2-2006[1].

يرى الباحث أن الواقع الفلسطيني خلال السنوات العشر التي سبقت الإنتخابات التشريعية الثانية واجه كثيرا من التغيرات السياسية التي أسهمت في تعزيز دور السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، لكن وبعد إجراء الإنتخابات الثانية بات من المأمول أن يحدث هناك تغيرا على الساحة الفلسطينية من أجل تعزيز مبدأ الديمقراطية وتطوير دور السلطتين التشريعية والقضائية الذي همش بالسابق، لكن الذي حدث انه احتدم الصراع بين كتلتي فتح وحماس البرلمانيتين حول الصلاحيات الممنوحة للحكومة برئاسة حماس والتي تمثل الأغلبية في المجلس التشريعي، لكن اعتقال اسرائيل لحوالي 45 نائبا عطل اداء المجلس التشريعي.

اتسمت الدورة السنوية الأولى للمجلس التشريعي بعدم انتظام عمل المجلس، حيث عقد المجلس 21 جلسة فقط أي بمعدل 39 يوم عمل برلماني، وبالتالي لم تنجز خلال هذه الدورة سوى ثلاثة مشاريع قوانين جميعها تتعلق بتأجيل تقديم مشروع قانون الموازنة لعام 2006[1].

**العملية الديمقراطية الفلسطينية الواقع والمأمول**

الديمقراطية ليست إطارا جامدا بل هي نظام حكم يقوم على مبادئ عامة،أهمها تجسيد إرادة الأمة والتنافس الحر والنزيه على السلطة بين أحزاب وقوى سياسية ذات برامج مختلفة، بهدف خلق دولة المؤسسات والقانون بدلا من دولة الزعيم والحزب الواحد[2].

---

[1] حرب، جهاد، **المجلس التشريعي الفلسطيني تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى شباط 2006**، مصدر سابق،ص6-8.

[1] المصدر السابق، ص 7.

[2] هلال، جميل: **الدولة والديمقراطية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله، 1996، ص 58.

ولكي تتحقق الديمقراطية لابد من توفر الحرية والمتمثلة بحرية الوطن وحرية المواطن، لأن ذلك يؤسس نظاما ديمقراطيا قائما على التنافس الحر بين الأحزاب[1].

تعتبر التربية الوطنية والتربية السياسية نقطة إنطلاق أمام الإنسان، ليعيش داخل المجتمع لأنها تساعده على التكيف مع القواعد والنظم والقوانين لذلك المجتمع[2].

**التربية الوطنية**

تتكون من شقين اثنين هما التربية والوطنية، فالتربية هي إعداد الفرد للحياة والوطنية تعرف بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقوم الطرف الأول بالولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحياة، وتتحدد العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون[3].

تستمد التربية الوطنية أصولها من ثقافة الأمة وتراثها الإجتماعي، ومقومات العصر الذي يعيش فيه الإنسان، على إعتبار أن أهداف التربية الوطنية تستلتزم فهم المشكلات الإجتماعية ومواجهتها ومعرفة مهام المواطن، لتطبيق مبادئ الديمقراطية.

**الدميقراطية**

كلمة أغريقية إرتبطت بمفهوم المدينة – الدولة وهي مشتقة من الكلمة اليونانية demokratia والتي تعني الشعب والحكم، أما دلالتها التطبيقية العملية فهي أن يتولى الشعب كله في مجتمع معين شؤون الحكم فيصدر القوانين وينفذها[1].

---

[1] ابوحارثية، محمد: **موضوعات في الديمقراطية**، مصدر سابق، ص 3-4.

[2] العناتي ختام وطربية، محمد عصام: **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ا، الاردن، ط1، 2007، ص 11.

[3] المصدر السابق، ص 15.

[1] المصدر السابق، ص 17.

الواقع الديمقراطي الفلسطيني اختلف فيه الوضع، وهذا الإختلاف ناجم عن وجود عوامل خارجية ساهمت في توفير الأجواء لإجراء انتخابات ديمقراطية،وقد أدت هذه الديمقراطية لإجراء انتخابات تشريعية أسفرت عن فوز حركة حماس بهذه الإنتخابات.

النظام السياسي الفلسطيني واجه تحديات هامة في تحوله للديمقراطية وإجراءه للإنتخابات التي شاركت بها القوى والفصائل الفلسطينية، مما خلق حالة من التغير في الواقع السياسي الفلسطيني،ويرى الدكتور ابراهيم ابراش إن الواقع الديمقراطي الفلسطيني لابد من العمل معه بحذر وذلك لسببين[1]:

1- غياب الدولة الفلسطينية المستقلة وبالتالي غياب إطار سياسي فلسطيني يمكن أن نصفه بالديمقراطي او الدولانية،فالديمقراطية هي نظام سياسي يحدد علاقة الحاكمين بالمحكومين في الدولة، والشعب الفلسطيني لم يكن يحكم نفسه بنفسه عبر التاريخ الحديث، باستثناء مرحلة الحكم الذاتي.

2- الشعب الفلسطيني لم يتجاوز مرحلة التحرر الوطني بعد، وحركات التحرر كما هو معروف تؤجل قضايا الصراع الإجتماعي والإستحقاقات الديمقراطية إلى ما بعد التحرير[1].

**الخصوصية الفلسطينية**

عملية التحول الديمقراطي داخل فلسطين لها خصوصية تختلف عن غيرها من دول العالم على اعتبار أن عملية التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، تتم في ظل حالة شاذة لا تتكرر في مناطق أخرى من العالم.

يرى الدكتور خليل الشقاقي أن عملية التحول نحو الديمقراطية في فلسطين تجابه بحالة إستثنائية تتمثل بالتعايش ما بين سلطة وطنية وإحتلال عسكري،لأن السلطة لا تتمتع بسيادة على أراضيها كما وأن صلاحياتها المدنية والأمنية ليست كاملة[2].

---

[1] ابراش، ابراهيم: **الإنزلاق نحو الديمقراطية**، مقال عالانترنت:www.grenc.com/print.cfm?artid=7115

[1] ابراش ابراهيم: المصدر السابق.

[2] الشقاقي خليل وحرب، جهاد واخرون، **مقياس الديمقراطية في في فلسطين**، تقرير عام 2006، مصدر سابق، ص 22.

وخير دليل أن بعض الصلاحيات لا تصلح كمؤشرات على عملية التحول الديمقراطي، لأنها لا تتقرر من قبل مؤسسات فلسطينية، فحرية التنقل والحركة داخل مناطق السلطة الوطنية وخارجها، تتأثر بالسياسات الإسرائيلية وليست الفلسطينية، كما أن الظروف الفلسطينية الداخلية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى هي ظروف غير عادية، حيث تفتقد السلطة المركزية لإحتكار القوة وتسود بعض مناطقها حالة من غياب النظام والقانون[1].

من هنا يلاحظ أن دخول الفلسطينيين العملية السلمية، أدى إلى بروز تحولات سياسية واجتماعية، لأن العملية السلمية سعت إلى نقل المجتمع الفلسطيني من مرحلة الثورة والنضال إلى مرحلة المراهنة على الحلول السلمية، وبالتالي إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل مما ترتب عليه من تغير في وظيفة المؤسسات المدنية والسياسية، ونقل مركز ثقل النشاط السياسي الفلسطيني من الخارج إلى الداخل.

النظام السياسي الفلسطيني شهد مزيداً من التحولات في تركيبته وبنيته الداخلية والخارجية بتأثير عدة عوامل أبرزها كما يراها الكاتب تيسير محسن تتمثل في قيام إسرائيل بترسيم الحدود النهائية لدولة إسرائيل من طرف واحد، الأمر الذي يعني إجهاض أية إمكانية لتحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني الآن وفي المستقبل المنظور، إضافة إلى بروزحركة حماس السياسية في المجتمع وفي النظام السياسي،و سعي حركة فتح على إعادة ترميم بنيتها وتصويب وجهتها واستعادة مصداقيتها الجماهيرية[1].

فيما يرى الدكتور جورج جقمان أن النظام السياسي بخصائصه الحالية في فلسطين لا يزال يشكل عناصراولية لإقامة بنية الدولة قيد التشكيل، وبالتالي فإن النظام السياسي الحالي لن يتمكن من الإستمرار في هذا الوضع، بل عليه السعي للتغيير لتطوير أدائه[2].

---

[1] الشقاقي خليل وحرب، جهاد واخرون، **مقياس الديمقراطية في في فلسطين**، تقرير عام 2006، مصدر سابق، ص 22

[1] محسن، تيسير: **مقال أفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني**،الحوار المتمدن،العدد1579، 12-6-2006

[2] جقمان، جورج:**دراسة مستبقبل النظام السياسي الفلسطيني**، مؤسسة مواطن على موقعها عالإنترنت: www.muwatin.org/george/future.html

يرى الباحث أن التحولات التي يشهدها المجتمع الفلسطيني تزيد من صعوبة إيجاد قواسم مشتركة تؤدي إلى حدوث انفراج في الواقع السياسي الفلسطيني خاصة وأن الواقع مرتبط بتوجهات الفصيلين الأكبر على الساحة الفلسطينية فتح وحماس، حيث ظهر هناك تنازع للصلاحيات بين الفصيلين من خلال الحكومة التي تترأسها حماس والرئاسة التي تتزعها فتح مما خلق حالة من الصراع بين الجانبين.

وصول حماس للسلطة شكل تحولا ديمقراطيا هاما في تركيبة النظام السياسي الفلسطيني، والتي تعتبر تحولاً أساسيا في بنية النظام وخطابه وطبيعته، الأمر الذي يترك أثرا بالغا على مستقبل هذا النظام، على إعتبار أن فوز حماس جاء بناءا على خيار ديمقراطي، لآن ممارسة الديمقراطية تتمثل بإجراء انتخابات حرة ونزيهة عبر من خلالها الشعب عن إرادته[1].

لكن استمرارحالة عدم الاستقرار،فأنها ستعمل على تقويض الخيار الديمقراطي الفلسطيني، على عكس بعض الآراء التي ترى في استقرار النظام الفلسطيني مصلحة إسرائيلية[2].

فيما يرى الدكتور جورج جقمان أن عدم استقرار النظام السياسي الفلسطيني يعود إلى أنه يأتي ضمن مرحلة إنتقالية،ستؤثر على بنية هذا النظام وتركيبته[3].

يرى الباحث إن انعدام الإستقرار سيكون المتضرر منه الشعب الفلسطيني برمته، بحيث لن يكون هناك استفادة للفلسطينيين مادام هناك حالة من عدم الإستقرار، الآمر الذي يزيد من اتساع الفجوة بين فتح وحماس مما سيخلق حالة من التوتر التي ستؤدي إلى تعميق الأزمة، والتي ستهدد مستقبل النظام السياسي الفلسطيني برمته.

---

[1] ابوحارثية، محمد: **موضوعات في الديمقراطية**، مصدر سابق، ص 43.

[2] محسن، تيسير: **أفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق.

[3] جقمان جورج: مقال عالآنترنت: **مستقبل النظام الفلسطيني**، مصدر سابق.

سلوك حركتي فتح وحماس على الأرض لا يشير إلى قناعة كل حركة بوجود الأخـر، وهذا ينفي قناعة الحركتين بوجود التعددية الفكرية والسياسية، ففتح لم تعتد على وجود شـريك قوي ومنافس وحماس لا تقبل من لا يقبل ببرنامجها[1].

يرى الباحث أن الخلاف القائم بين الحركتين أصبح عائقا أمـام بنـاء نظـام سياسـي ديمقراطي، أسهم في تعزيز الحرية والمشاركة السياسية الفاعلة، التي ستعمل على بناء الأسـس الكفيلة بإقامة كيان فلسطيني مستقل.

يرى الباحث أن الخلاف ازداد بين الحركتين مما خلق واقعا سياسيا جديـدا بـرز مـن خلاله حالة من النزاع على السلطة بين الجانبين مما شكل مقدمة لنزاع مسلح سوف يخلق أزمـة سياسية داخل النظام السياسي.

وبرز ذلك من خلال بوادر الإنقسام مما ساهم في بروز تيارين منفصـلين بأيـدلوجيتين مختلفتين، مما جعل النظام السياسي الفلسطيني يواجه تحـديات كبيـرة تـؤثر علـى مسـتقبل الديمقراطية الفلسطينية[1].

يرى الباحث أن الواقع السياسي الفلسطيني واجه مأزقا كبيرا، وهذا المأزق سـاهم فـي تكبيل النظام السياسي الفلسطيني، الذي يعاني من إشكاليات تؤثر على إستمرارية وجوده.

فالأحزاب والفصائل الفلسطينية تأثرت بحالة الإنقسام التي يعيشها المجتمع الفلسـطيني، مما أدى إلى المطالبة بضرورة رأب الصدع القائم بين الحزبين المتنافسين،والعمل على تضـييق الخلاف القائم فيما بينهم[2].

---

[1] برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت **(التيار الثالث في السياق الفلسطيني) حول المفهوم والتطبيقات فـي التنميـة والديمقراطية**، ص 32.

[1] الصالحي، بسام: امين عام حزب الشعب، مقابلة شخصية خلال **ندوة مستقبل النظام السياسـي الفلسـطيني فـي ظـل الإنقسام السياسي والجغرافي**، جامعة النجاح الوطنية ووزارة الإعلام،8-4-2008.

[2] الشكعة، غسان: عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن حركة فتح، مقابلة شخصية خلال **ندوة سياسـية حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل الإنقسام السياسي والجغرافي**، جامعة النجاح الوطنية ووزارةالإعـلام، 8-4-2008.

يعتبر الباحث أن المجتمع الفلسطيني تأثر بما يحدث من حالة الإنقسام التي يعيشها، والذي يتطلب وقفة جادة من قبل الفصائل الفلسطينية تطالب بإعادة الديمقراطية إلى الحياة السياسية الفلسطينية التي تأثرت بشكل كبير مما يجري على الساحة الفلسطينية.

بحسب المؤشرات التي توصل إليها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لنتائج مقياس عام 2006 للتحولات الديمقراطية في فلسطين، فإن هناك العديد من الفجوات القديمة والجديدة التي تتطلب جهدا جماعيا من المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية ومؤسسة الرئاسة.

دخول حماس النظام السياسي بعد الإنتخابات الثانية،شكل بداية عهد جديد من الحياة السياسية الفلسطينية، على إعتبار أن الإنتخابات أحدثت تحولا ديمقراطيا كبيرا في النظام السياسي الفلسطيني، لكن العلاقة بين مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء في حكومة حماس قد توترت نتيجة للخلافات بين الجانبين مما خلق صراعا متصاعدا بين الجانبين[1].

الإنتخابات ساهمت في خروج النظام السياسي الفلسطيني عن المألوف،ويعود ذلك إلى تغير أشكال العمل الديمقراطي وبروز تعددية سياسية كانت غائبة سنوات طويلة[2].

أفرزت الإنتخابات نظاما فلسطينيا برأسين، فهل سيكون هذا النظام بمرجعية واحدة، أم سيكون نظامين بمرجعيتين[3].

النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية إرتكزعلى نقطة هامة تتمثل باستقرار النظام على حالة من التعددية والشراكة وقبول الآخر، باعتماد الحوار والتوافق، بينما تراجع الأجندة الوطنية عن سلم الأولويات، يجري التركيز على القضايا الاجتماعية الداخلية، ما

---

[1] صالح، محسن محمد: **التقريرا لإستراتيجي الفلسطيني** 2006، مصدر سابق، ص 23.

[2] نصر الله، تيسير: عضو المجلس الوطني، مقابلة شخصية حول **اثر الإنتخابات على التحول الديمقراطي**، الخميس 17-4-2008.

[3] الكردي، علي: مقابلة شخصية، **ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني، مرجعية واحدة أم مرجعيات**، مركز الغد العربي للدراسات، حلقات نقاشية،ط1، 2006، ص 13.

يحقق للنظام قدراً من الانسجام والسلم الاجتماعي والقدرة على تلبية مطالب الجمهور الفلسطيني، وينجز أجندة الإصلاح الداخلي في جوانبها الإدارية والمالية والمؤسساتية"[1].

يفترض هذا التصور أن تسلم حركة فتح بهزيمتها، وتعمل على ترميم ما تصدع من بنيانها وهيبتها ومصداقيتها، وممارسة المعارضة الرسمية من قلب النظام، ودخولها في شراكة حقيقية مع حماس لتمكين الجبهة الفلسطينية الداخلية وتحصينها[2].

فيما يرى تيسير نصر الله أن النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات شهد خروجا عن النمطية التي عايشتها التجربة الفلسطينية منذ اكثر من اربعين عاما، لأنه خرج عن المألوف لآن أثر الإنتخابات كان عميقا في التحول الديمقراطي الفلسطيني،وسيترك بصماته الواضحة على مجمل النظام السياسي الفلسطيني[1].

رغم التأثير الإيجابي الكبير الذي تركه إجراء الإنتخابات التشريعية الثانية في مطلع 2006،على شرعية الحكم والنظام السياسي ليشمل كافة عناصر الطيف السياسي، لكن ذلك لم يكن سوى مقدمة لإحداث نقلة نوعية في عملية التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية[2].

حيث اضفت مشاركة حماس في الإنتخابات شرعية اضافية تتمثل في شرعية صناديق الإقتراع والإنتخاب وتعدد الآراء حول تطوير النظام السياسي الفلسطيني.

لكن الذي حدث بعد ذلك هو بروز الخلاف بين فتح وحماس، وازداد هذا الخلاف ليصل إلى حد تنازع الصلاحيات بين الجانبين،حيث لم تفلح المحاولات لتضييق الخلاف بين مؤسستي

---

[1] محسن، تيسير، مصدر سابق.

[2] عبد الكريم، قيس: مقابلة شخصية خلال **ندوة حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني**، نظمتها وزارة الإعلام وجامعة النجاح في 8-4-2008.

[1] نصر الله، تيسير، مقابلة شخصية، مصدر سابق.

[2] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد: **مقياس الديمقراطية في فلسطين، 2006**، مصدر سابق، ص 87.

الرئاسة والحكومة، التي وصلت إلى درجة أصبح لـديـنا مؤشـرا لإقامـة نظـامين منفصـلين ومتعارضين، أو نظام برأسين ومرجعيتين[1].

الانقسام في المجتمع سيؤدي إلى تعميق الشرخ القائم، لا سيما بعد بـروز حالـة مـن التصادم المستمر التي نجمت عنها حالة من عدم الإستقرار وتعطيل قدرة النظـام علـى القيـام بوظائفه وتلبية تطلعات الجمهور[2].

كما سيؤدي ذلك إلى عجز النظام برأسيه عن القيام بخطـوات جديـة فـي موضـوع الإصلاح وتلبية حاجات المجتمع ومكافحة الفقر وتحقيق تنمية حقيقية، كل ذلك سيؤدي إمـا أن ينهار النظام ويدخل في حالة فوضى عارمة، وإما أن ينصاع النظام إلى الضغوط التي تمـارس عليهما للدخول في حوار جدي وتوليد شكل من أشكال التوافق وحل التناقضات والوصول إلـى استقرار النظام[1].

في كل الأحوال يرى الباحث أن النظام الفلسطيني سيبقى هشاً وقـابلاً للتغيـر بتـأثير عوامل داخلية وخارجية، في ظل تحولات مجتمعية مضطربة مع انعدام السيادة الفعليـة، لـذلك يمكن القول أن التحولات البنيوية الحقيقية المحتملة تنحصر إما انهيار النظام السياسي الفلسطيني وفرض الوصاية الخارجية، أو محاولة تطوير النظام السابق من خلال إعادة إنتاج لذات النظـام القديم الذي يتسم بالهشاشة والتعدد الشكلي والاستناد على حالة توافقيـة أو تناحريـة فصـائلية وليست مجتمعية، مع ضعف شديد في القدرة على تلبية المتطلبات الأساسية منه، و سيظل هـذا النظام رهن العوامل الخارجية التي تقررمصيره وتحديداً الجانب الإسرائيلي الذي سيسعى إلـى تقويض النظام.

---

[1] محسن، تيسير ، مصدر سبق ذكره..

[2] الصالحي بسام، مقالبة شخصية، مصدر سابق.

[1] عبد الكريم، قيس، مقابلة شخصية، مصدر سابق.

**النتائج**

- لم تحقق اتفاقية اعلان المبادئ قيام دولة فلسطينية، بل اوجدت كيانا ممزقا يرتكز على مشروع سياسي، الأمر الذي عطل قيام دولة فلسطينية، وخلق حالة من الإنقسام داخل المجتمع الفلسطيني.

- شكلت اتفاقية اوسلو تغيرا ملحوظا في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني بأنه اظهر كيانا فلسطينيا داخل الآراضي الفلسطينية،يستند إلى ادارة محلية تقوم بإدارة شؤونه،لكنها مرتبطة باتفاقيات محددة مقيدة فيها.

- الإنتخابات التشريعية الثانية اكتسبت أهمية خاصة لأنها خلقت جو من التنافس الحقيقي بين القوى والفصائل الفلسطينية التي شاركت في هذه الإنتخابات.

- شكلت الإنتخابات تحولا هاما للديمقراطية الفلسطينية التي أدت إلى بروز حالة من التعددية السياسية داخل المجتمع الفلسطيني الذي شارك بفعالية في هذه الإنتخابات.

- افرزت الإنتخابات نظاما سياسيا قائم على الديمقراطية باعتمادها على الشراكة السياسية، لكنها اظهرت وجود ثنائية حزبية طغت على النظام السياسي الفلسطيني،من خلال ظهور المنافسة بين فتح وحماس وتراجع مكانة الفصائل الأخرى.

- أظهرت الانتخابات الثانية أن النظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى سن مزيد من القوانين التي تؤدي إلى تقويته وتطويره خاصة مع وجود الإحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى الحد من تطوره.

- افرزت الإنتخابات تحولات هامة داخل المجتمع الفلسطيني برزت من خلالها قوى سياسية جديدة لم تكن معروفة من قبل،واحدثت تغيرات حول طبيعة القوى السياسية داخل المجتمع الفلسطيني.

- اجراءات الإحتلال باعتقال عدد كبير من النواب ادى إلى اضعاف دور المجلس التشريعي وعرقلة جهوده التشريعية والرقابية،وساهم في تهميش دور المجلس في سن القوانين واقرارها

**التوصيات**

- النظام السياسي الفلسطيني يحتاج إلى تفعيل دور السلطات الثلاث كل ضمن اختصاصه بهدف تطوير أسس وقواعد النظام السياسي الفلسطيني.

- تطور النظام الديمقراطي الفلسطيني يحتاج إلى إصلاح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الإطار الأعم والآشمل لبنيان الكيان الفلسطيني.

- ضرورة تعزيز سلطة القانون وتطوير أداء المجلس التشريعي في رسم مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، بهدف تعميق الديمقراطية الفلسطينية.

- التمسك بالديمقراطية كنظام دائم للحياة السياسية الفلسطينية، والعمل على التمسك بالإنتخابات كإطار عام يشمل جمع شمل الفصائل الفلسطينية لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية من خلال استراتيجية وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية.

- تفعيل المشاركة من قبل المواطنين وتطوير الوعي لديهم بأهمية الدور الملقى على عاتقهم لإحداث التغيير المطلوب، مع مراعاة توفير الضمانات القانونية لحماية الحريات العامة وحقوق المواطنين.

- دعوة التنظيمات اليسارية للاندماج والتوحد في تيار وطني ديمقراطي علماني واسع، يتجاوز عقلية الفصيل وشكله، ويتغلب على النزعات الفردية المستشرية في أوصال قيادته، ويعيد إنتاج علاقته مع قاعدته الاجتماعية على أساس التمثيل السياسي والاجتماعي الحقيقي.

- العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على مواجهة التحديات التي تعترض الشعب الفلسطيني وتطوير المؤسسات من أجل الخروج من المأزق الذي تعيشه السلطة.

- ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية وتدعيمها من كافة القوى الفلسطينية، والاتفاق على مفهوم واضح ومحدد لها، والاتفاق على حد أدنى من القواسم الوطنية المشتركة. ومواجهة الظواهر التي قد تمس الوحدة الوطنية كالعشائرية والفئوية والفصائلية.

- ضرورة تشكيل حكومة ائتلاف وطني؛ على أساس المشاركة السياسية للجميع ولمصلحة الجميع، والعمل على تحقيق الإصلاح الديموقراطي والقضاء على الفساد بشكل أكبر من حكومة فصائلية تنفرد بالسلطة، من خلال العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على مواجهة التحديات التي تعترض الشعب الفلسطيني.

- ضرورة الأتفاق على الحد الأدنى من المبادئ الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة والمتمثلة؛ في أن فلسطين وطن لكل الفلسطينيين، والعمل الحثيث على بناء الدولة الفلسطينية، وأن الحوار الديموقراطي هو الوسيلة لمعالجة كافة القضايا الداخلية والخارجية.

## قائمة المصادر والمراجع

### الكتب


ابو حارثية، محمد: **موضوعات في الديمقراطية**،، مركز الدفاع عن الحريات، برنامج التوعية بالديمقراطية والإنتخابات. ط1، حزيران، 1998.

ابو عمرو، زياد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، رام الله، الطبعة الأولى، 1995.

ابولغد، ابراهيم: **الإنتخابات الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1996.

**الإتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، واشنطن، ايلول، 1995.

**ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني " مرجعية واحدة أم مرجعيات "**،تحرير " علي الكردي " حلقة نقاشية، مركز الغد العربي للدراسات، ط2006،1.

الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، ط1، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، سلسلة اوراق بحثية،تشرين أول 1996.

**إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي**، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، بتاريخ 28 شباط / فبراير 2001،: ، اسكوا" اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 2004.

إعلان القاهرة: النص الحرفي للآعلان: **الإنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية التشريعية والحكم المحلي)، 2005–2006**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية كانون ثاني 2007.

البديري، موسى: **الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني:** الحالة الفلسطينية في كتاب الديمقراطيـــة الفلسطينية، أوراق نقدية، موسى البديري وأخرون، رام الله، مواطن،المؤسسة الفلســطينية لدراسة الديمقراطية،1995.

البرغوثي، اياد: **الأسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث،القدس، الطبعة الأولى، 1990.

البرغوثي، إياد: دراسة، **النظام السياسي الفلســطيني والديمقراطية،إشــكاليات تعثــر التحــول الديمقراطي في الوطن العربي**،مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراســة الديمقراطيــة،وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من 29 شــباط إلــى 3 أذار، رام الله، فلســطين، ط1، 1997.

برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: **التيار الثالث في السياق الفلسطيني (حــول المفهــوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية)**، رام الله، حزيران 2007.

بشارة، عزمي: **مامعنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**،فــي مجموعــة مؤلفين،الديمقراطيــة الفلسطينية، اوراق نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مــواطن)، رام الله، 1995.

**التحول الديمقراطي في فلسطين**، ملتقى الفكر العربي، تقرير عن الحالة الديمقراطية في فلسطين لعام 2006، التقرير السنوي التاسع، القدس، حزيران 2007.

الجرباوي، علي: **الإتفاق الفلسطيني – الإســرائيلي:** تحليل وتقويم: قراءات سياسية،13 (شــتاء 1994).

الجرباوي، علي: **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلســطين**، فــي موســى البــديري واخرون، أوراق نقدية، مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،رام الله ط1، كانون ثاني، 1999.

الجرباوي، علي: **وقفة نقدية مع تجربة التنمية الفلسطينية**، رام الله: مشروع الدراسات الفلسطينية،1991.

الجعبري، فتحي خميس: **قراءات في آفاق المستقبل الفلسطيني، بداية أم نهاية**، دراسة تحليلية لإتفاق غزه- أريحا، ط1، دون مكان نشر، 1995.

جقمان، جورج: **المجتمع المدني والسلطة**، في موسى البديري وأخرون، الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية، رام الله مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995.

جقمان، جورج: **خطر الماضي على المستقبل – نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية /** التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية:وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7-8 تشرين ثاني 1997،

حرب، جهاد: **الإنتخابات الفلسطينية الثانية**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني يناير 2007.

حرب، جهاد، **دراسة المجلس التشريعي الفلسطيني تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى**، شباط 2006، حزيران 2007، مفتاح المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية.

الحسن، هاني:**الخروج من مأزق اوسلو**،غزة- فلسطين، حركة فتح، دائرة العلاقات الخارجية، اكتوبر 1997.

الحمد، جواد والبرغوثي، اياد: تحرير: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1987-1996**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن، ط 3، 1999.

حواتمة، نايف: **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، سرويا، دمشق، دار الأهالي، 1998.

حوراني، فيصل: **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين،** المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000، ط1.

الحوراني، فيصل:**الفكر السياسي الفلسطيني 1964–1974**، بدون مكان النشر،1980،

داودية، احمد:دراسة: **الإنتخابات الرئاسية الفلسطينية، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي) 2005–2006**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني 2007،

درويش، ابراهيم: **النظام السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية،1968.

زيداني، سعيد، **الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان**، في برهان غليون وأخرين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية (رام الله، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،1993.

سعيد، محمد السيد: **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني**، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1994.

سعيد، نادر وحمامي، ريما: **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والإجتماعية في فلسطين،** نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،1997.

سلامة، جمال علي: **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007،ط2.

سلسلة أوراق إسرائيلية(11): **ما بعد الانهيار، مسيرة أوسلو: النجاح... والفشل**. ترجمة وتعليق محمد حمزة غنايم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار). كانون الأول 2002.

سليمان، داود: **السلطة الوطنية الفلسطينية** في عام 1994–1995، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجموعة تقارير14،ط1،دار البشير للنشر والتوزيع، عمان

سمارة، عادل: **الديمقراطية والإسلام السياسي واليسار**، مركز الزهــراء للدراســات، القــدس، 1994.

شحادة، رجا: **الأثار القانونية للإتفاق، في إعلان المبــادئ الفلســطيني – الإســرائيلي**: أفــاق الحاضر والمستقبل، بيرزيت، منشورات جامعة بيرزيت 1994.

شرابي، هشام: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، القدس، منشورات صلاح الدين، 1974.

شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته**. (.د.م): مؤسسة الناشر، 1995.

شفيق، منير: **من اتفاق أسلوا إلى الدولة ثنائية القومية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيــع، 1995.

الشقاقي، خليل: **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين**،عملية السلام والبناء الوطني والإنتخابات، ط1، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (دائرة السياسة والحكم)،تشرين ثاني، نــوفمبر 1996.

الشقاقي، خليل: **الضفة الغربية وقطاع غزة، العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية**، القــدس، الجمعية الفلسطينية الآكاديمية للشؤون الدولية.

الشقاقي، خليل: **المرجعية القانونية والسياسية للانتخابات القادمة**، وقائع مــؤتمر الإنتخابــات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانيــة، المجلــس التشــريعي الفلسطيني، كانون أول 2002.

الشقاقي، خليل:**الضفة الغربية وقطاع غزة، العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية**، الجمعيــة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.

الشقاقي، خليل، **السلوك الإنتخابي بين الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، الإنتخابات الفلســطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية والحكم المحلي)**، المركز الفلسطيني للبحــوث السياســية والمسحية، رام الله، ط1، كانون ثاني، 2007.

الشقاقي، خليل، حرب، جهاد: **الإنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشـريعية، والحكـم المحلي)**، 2005-2006 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسـة والحكم، رام الله، فلسطين، كانون ثاني " يناير" 2007.

الشقاقي، خليل، حرب، جهاد: **مقياس الديمقراطية في فلسطين** (تقرير عـام 2006)، المركـز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله. فلسطين، كـانون ثاني " يناير"، 2007.

صالح، عبد الجواد، والبرغوثي، اياد: **دراسة(حول اسـتعراض وتقـويم التجـارب الإنتخابيـة السابقة في الضفة والقطاع)**في كتاب جواد الحمد وهاني سليمان انتخابات الحكم الـذاتي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،1994.

صالح، محسن محمد، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني** 2006، صادر عـن مركـز الزيتونـة للدراسات والإستشارات بيروت –لبنان، ط1، 2007.

صايغ، يزيد وشوير، اجاريت: **في سياق خارطة الطريق وفك الإرتبـاط: اعتبـارات التخطـيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي**، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، أب 2005.

عبد الرحمن، حمدي: **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات**، أعمـال النـدوة العلمية التي عقدت بجامعة أل البيت في 30-11— 1-12/1999.

عبد العليم، محمد: في محمد خالد الأزعر، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، الديمقراطية وحقـوق الإنسان، مركز القاهرة للدراسات، القاهرة، 1994.

عبد الغفار، رشاد: **الثقافة السياسية العربية، دراسة التحول الديمقراطي**، منبر الحوار، العـدد 34، خريف 1994.

عبد الكريم، قيس وسليمان، فهد واخرون:**في النظام السياسي الفلسطيني**،سلسلة الطريــق إلــى الإستقلال (12)، ط 1، دار التقدم العربي، الدار الوطنية الجديدة، 2004.

عبد الكريم، نصر: **الإشكالية السياسية للإنتخابات**، وقائع مؤتمر الإنتخابات الفلسطينية العامــة، تحرير عدنان عودة،وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كــانون أول 2002.

عبد المجيد، سعيد، **الإنتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني**. دون مكان نشر.

عبد المجيد، وحيد، في محمد السيد سعيد، **ضمانات حقوق الإنسان فــي ظــل الحكــم الــذاتي الفلسطيني**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة 1994.

العبوشي، محمد: **حول العشائرية والحزب السياسي**، العربي العصــري، منشــورات جامعــة بيرزيت،1980.

عريقات، صائب: **السلطة الفلسطينية والإنتخابات**، مركز البحــوث والدراســات الفلســطينية، نابلس، فلسطين، أيار، 1995.

العناتي، ختام وطربية، محمد عصام، **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**، دار الحامــد للنشــر والتوزيع، عمان ا، الاردن، ط1، 2007.

عودة، عدنان: **النظام الإنتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبــي**، المركــز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، اذار " مارس " 2004.

عوض، سمير: **البيئة السياسية فترة ما قبل الإنتخابات**، المركز الفلسطيني للبحــوث السياســية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، كانون الثاني 2007.

الغزالي، أسامة حرب: **السلطة السياسية والأمن الداخلي في الدولة الفلسطينية**، في مجموعــة مؤلفين، الدولة الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991.

غليون، برهان: **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، بيروت، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، 1994.

قاسم، عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**، نيسان ابريل 1998.(دون مكان للنشر)

قاسم، عبد الستار: **ماذا نريد من الإنتخابات الفلسطينية العامـــة**، وقـــائع مـــؤتمر الإنتخابـــات الفلسطينية العامة، تحرير عدنان عودة، وحدة البحوث البرلمانيـــة، المجلـــس التشـــريعي الفلسطيني، كانون أول 2002.

قسيس، مضر: **التحول الديمقراطي ومدنية المجتمع في فلسطين**، مركز البحـــوث والدراســـات الفلسطينية دائرة السياسة والحكم، سلســـلة أوراق التحـــول الـــديمقراطي (3)، نـــابلس، 1999أيلول.

قسيس، نبيل: **الإتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية والإنتخابـــات:** التطلعـــات والواقـــع, مركـــز البحوث والدراسات الفلسطينية , نابلس – فلسطين , 1994.

كايد، عزيز: **تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنيـــة الفلســـطينية**، رام الله، الهيئـــة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 1999.

الكردي، علي: **ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية أم مرجعيات**، حلقة نقاشية، مركز الغد العربي للدراسات، 2006.

لجنة الإنتخابات المركزية، فلسطين، **تقرير الإنتخابات التشريعية الثانيـــة 25 كـــانون الثـــاني 2006**، رام الله فلسطين، 31 أيار 2006.

لحلوح، علاء: **دراسة فوز حماس في الإنتخابات التشريعية، الأســـباب والنتـــائج، الإنتخابـــات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية والحكم المحلي)**، المركز الفلسطيني للبحـــوث السياسية والمسحية، كانون ثاني، 2007.

محسن، تيسير: **أزمة النظام السياسي الفلسطيني: موقع التيار الثالث، في التيـار الثالـث فـي السياق الفلسطيني، حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية.** برنامج دراسات التنمية،جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، حزيران 2007.

**موقف فلسطيني من التسوية،** أوراق حمراء، دون مكان نشر، 1978.

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، اب اغسطس،1988،المادة 1.

ناجي، طلال: نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة "، مداخلة لمـاذا لا نشكل شبكة أمان لحماس، **ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعيـة واحـدة أم مرجعيات،** مركز الغد العربي للدراسات، ط1، 2006.

نوفل، احمد سعيد: **نمط التحولات الديمقراطية لدى السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية:** التحـول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات، وقائع اعمال الندوة العلمية التي عقدت في جامعة ال البيت،1999.

نوفل، ممدوح: **دراسة النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج،** نشوء النظام السياسـي الفلسطيني، وتطوره، وقائع مؤتمر مؤسسـة مـواطن الرابـع، 22-23- تشـرين اول، 1998، مابعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسـطينية وافـاق العمـل. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، نيسان 1999.

هانتغتون، صاموئيل:الموجة الثالثة، **التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين،** ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993.

هلال، جميل والشعيبي، عزمي والجرباوي، علـي: **نحـو نظـام إنتخـابي لدولـة فلسـطين الديمقراطية،** مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. سلسلة تقـارير دوليـة.، ناديا للطباعة والنشر والتوزيع رام الله، ط 2001،1.

هلال، جميل: **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله، مواطن (المؤسسة الفلسطينية للدراسة والديمقراطية),2006.

هلال، جميل: **الدولة والديمقراطية**،ط1،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله , اذار 1996.

هلال، جميل:**النظام السياسي بعد اوسلو**،،دراسة تحليلية نقدية،مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ط1، بيروت 1998.

هلال، علي الدين: **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي**، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1984.

يقين، سعيد: **التطبيع بين المفهوم والممارسة**، رام الله– فلسطين: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي. 2003.

يوسف، عماد واخرون: **الإنعكاسات السياسية لإتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، طبعة اولى، عمان، 1995.

**يوميات ووثائق الوحدة العربية**،1989–1993، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

**المراجع الأجنبية**

Brumberg.dr and diamond،l. **'introduction' islam and democracy in the middle east** (Baltimore، johns hobkins press.2003).

Us agency for international development USaid، **handbook of democracy and governance program indicators** (office of democracy and governance،1998)

**الدوريات**


ابراش ابراهيم، *الإنتخابات الفلسطينية والإنزلاق نحو الديمقراطية*، **مجلة سياسات**، مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، رام الله، شتاء 2007.

ابومرزوق، موسى: **مجلة فلسطين المسلمة**، عدد حزيران 1994.

الأزعر، محمد خالد: *معنى فوز حماس في الإنتخابات الفلسطينية*، **شؤون عربية**، ربيع 2006،العدد 125.

بلقزيز، عبد الأله: *عن الإتفاق عن ليس في الإمكان أسوأ مما كان*، **المستقبل العربي**، العدد 178، ديسمبر 1993.

الجرباوي علي: *فلسطين والمرحلة الجديدة*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،بيروت لبنان،العدد 66 ربيع 2006.

جمال، أمل: *تشكل الدولة وامكانات الديمقراطية في فلسطين*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 40 / خريف 1999.

الحروب، خالد: دراسة: *حماس في الحكم، الجدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية جوهر الشرعية الفلسطينية*، **مجلة سياسيات**، فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، رام الله، العدد 2، ربيع 2007.

حوراني فيصل: *مفاجأة الإنتخابات الفلسطينية*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات االفلسطينية، بيرت، لبنان ربيع 2006،

الحوراني، فيصل: *الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة*،**مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 233-234 أغسطس، سبتمبر 1992.

خشان علي: *النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية*،**مجلة سياسات**، فصلية، تصــدر عــن معهد السياسات العامة، رام الله، فلسطين، 2، 2007.

دراسة: *حول الديمقراطية الفلسطينية تؤسس لتداول السلطة السلمي في الوطن العربــي*، مركــز دراسات الشرق الأوسط، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، السنة العاشرة، العــددان 34و35 شتاء وربيع 2006.

الطاهر لبيب: *" علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي "*، **المستقبل العربي**، العدد 158 (نيسان 1992).

عبد الرحمن: *البيان التأسيسي لحركة البناء الديمقراطي*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 22، ربيع 1995.

عبد الشافي، حيدر: *تداخل الصلاحيات بين السلطات الــثلاث*، **مجلــة الدراســات الفلســطينية** بيروت، لبنان، العدد 40 / خريف 1999.

عبد الهادي، مها: *دراسة النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشــريعية الثانيــة* 2006، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمــان، الأردن، الســنة العاشرة، العددان 34،35 شتاء وربيع 2006.

غزال، محمد: *ندوة إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد*، **مجلــة دراســات شرق أوسطية**،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن، السنة العاشرة، العــدد 31، ربيع 2005، ص 19-21.

الكيالي، ماجد: *مقال الحسابات السياسية للآنتخابات الفلسطينية*، **مجلة الدراســات الفلســطينية**، العدد 66، ربيع 2006، بيروت لبنان.

محسن، تيسير: مقال *أفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني*، الحــوار المتمــدن، العدد1579، 12-6-2006

نتائج انتخابات القوائم 2006، تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية، لجننة الإنتخابات المركزية.

نزال، محمد: *ورقة عمل مقدمة إلى ندوة انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني*، **مجلة قضايا دولية.**

النص الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، **السياسة الفلسطينية،** 2/1 شتاء وربيع 1994.

نعيرات رائد:*دراسة القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغييرات وافاق المستقبل*، **مجلة دراسات شرق اوسطية**،مركز دراسات الشرق الأوسط،السنة العاشرة، العددان 34و35 شتاء وربيع 2006.

نوفل، أحمد: ندوة: *إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي* جديد، **مجلة دراسات شرق اوسطية**،مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان الأردن، السنة العاشرة، العدد 31 ربيع 2005.

هلال، جميل ، *نظرة تأملية في تاريخنا الحديث*، **الكرمل**، ربيع / صيف 1998، العددان 55-56.

وقائع ندوة *(الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني)*، **صوت الوطن**، العدد 23، السنة الثانية (تموز 1991).

**تقارير وحلقات نقاش**

البرنامج الإنتخابي لقائمة البديل، تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية، لجنة الإنتخابات المركزية.

البرنامج الإنتخابي لقائمة الطريق الثالث، تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية، لجنة الإنتخابات المركزية.

تقرير: الإنتخابات التشريعية الثانية، لجنة الإنتخابات المركزية، فلسطين، 25 كانون الثاني، 2006، رام الله فلسطين،

حماس: **رسالة الحركة إلى المؤتمر الثاني للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة** بتاريخ 21-9-1989، الوثائق (2).

الكيالي، ماجد: مداخلة *ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني*، مرجعية واحدة أم مرجعيات حلقة نقاشية نظمها، مركز الغد العربي للدراسات، ط 1.

**الصحف**

ابوعمرو، أكرم: مقال بعنوان: المشهد الفلسطيني—نظرة إلى المستقبل، **صحيفة الكرامة**، التي تصدر في قطاع غزة موقعها عاالآنترنت:.

بدرخان، عبد الوهاب: *مهما حصل فتح أم الولد،* **جريدة الأيام نقلا عن جريدة الحياة اللندنية**، 31-1-2006.

الجرباوي، علي: الإنتخابات والديمقراطية، **صحيفة القدس**، 21-11-1995.

الجرباوي، علي: مقال إرباك الإنقلاب، **صحيفة الأيام**، 31-1-2006.

الجرباوي، علي: من أجل وقف الإنهيار، **صحيفة الحياة**، 14-4-1994.

الجرباوي، علي: من أجل وقف الإنهيار، **صحيفة الحياة**،14-4-2006.

الجرباوي، علي، بين التعديل المرتقب والتغيير المطلوب، **صحيفة الأيام**، 12-7-1997.

الجرباوي، علي، ملاحظات أساسية في مسألة الديمقراطية الفلسطينية، **صحيفة الحياة**، 26-2-1994.

حجازي، حسين: النظام السياسي بين النزعة والمحافظة والدعوة إلى الإصلاح، **صحيفة الحياة**، 22-7-1993.

حركة حماس، بيان مشترك مع الفصائل العشرة، **صحيفة الحياة اللندنية** 20-11-1995.

عبد الحميد، مهند: الإعتراف بالهزيمة ومحاسبة الذات أولا، **جريدة الأيام**، 31-1-2006.

عبد الله، رمضان، نـدوة معهـد الشـرق الأوسـط 1993/9/30، **صـحيفة الحيـاة**، لنـدن، 1993/11/26.

عوكل، طلال: مقال: مفاجأة الإنتصار إلى مفاجأة النجاح، جريدة الأيام، 31-1-2006

غوشة، ابراهيم: صحيفة القدس العربي، 13-10-1995.

قزموز، أصف: استحقاقات الفوز بين حسابات الميـدان وحسـبة البرلمـان، **صـحيفة الأيـام الفلسطينية**، 28-1-2006.

كوبان، هيلينا: أسئلة أخلاقية لم يطرحها كتاب أوري سافير، **صحيفة الأيام**،27-6-1998.

الكيالي، ماجد: استحقاقات الإنتخابات، **جريدة الأيام**، 29-1-2006.

النجار، عبد الناصر: إعلان القاهرة: التهدئة استراتيجية فلسطينية --- أم خلطة مصالح، **جريدة الأيام** 19-3-2005.

هنية، صلاح: الإنتخابات التشريعية واستخلاص العبر، **جريدة الأيام**،28-1-2006.

**أخبار من الصحف**

**الوقائع الفلسطينية**، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، العدد 8 (11 ديسمبر 1995)

**صحيفة الأيام** الفلسطينية، رام الله، 30-5-1996.

**صحيفة الحياة الجديدة**، الأخبار السياسية، 23-2-2006.

**المراجع على شبكة الإنترنت**


ابـــــراش، ابـــــراهيم: الإنـــــزلاق نحـــــو الديمقراطيـــــة، مقـــــال عالانترنـــــت:
www.grenc.com/print.cfm?artid=7115

اتفـــاق أوســـلو (قفـــزة لـــم تتضـــح أبعادهـــا بعـــد) مقـــال عالآنترنـــت موقـــع الجزيـــرة:
www.aljazeera.net/nrexeres 14061264-b88e-832ahtm

تركماني، عبد الله: الإنتخابات وتحولات النظام السياسي الفلسطيني، نشرة الـــرأي عالأنترنـــت:
www.arraee.com/modules.php?name=news&file=print&sid=9319

جقمان، جورج: دراسة مستبقبل النظام السياسي الفلسطيني، مؤسســـة مـــواطن علـــى موقعهـــا
عالإنترنت: www.muwatin.org/george/future.html

الحسيني، فيصل: **مقـــال التســـوية الفاشـــلة فـــي كامـــب ديفيـــد**، مقـــال علـــى الآنترنـــت:
www.mondiploar.com/dec00/articles/husseini_printhtm

حلقة نقاش تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل. عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، كانون ثاني 2006. http://www.palestine-info.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm

الديمقراطيـــة الفلســـطينية– الإنتخابـــات الفلســـطينية أعطـــت نموذجـــا رائعـــا للديمقراطيـــة
عالآنترنت::www.arabic.tharwaproject.com/node/6142

الديمقراطية الفلسطينية: الإنتخابات الفلسطينية أعطت نموذجا رائعا للديمقراطيـــة، عالإنترنـــت:
www.arabic.tharwaproject.com/node/6142

القانون الأساسي الفلسطيني، الهيئة العامة للإستعلامات، موقـــع مركـــز المعلومـــات الـــوطني
عالأنترنت:www.pnic.gov.ps/Arabic/law/law-20.html

كيالي، ماجد: التسـوية مـع إسـرائيل وإشـكالياتها الفلسـطينية، موقـع اسـلام اون لايـن،
WW.ISLAMONLINE.NET/ARABIC/IN_DEPTH/PALESTINE

مـاهي الديمقراطيـة، موقـع عاالانترنـت:
www.govhnfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/democracy/demos.html

مرسوم رئاسي لتحديد موعد اجراء الإنتخابات التشريعية، لجنة الإنتخابات المركزية –فلسـطين
www.elections.ps/aprinttemplate.aspx?id=129

موقـع المركـز الفلسـطيني للاعـلام علـى الأنترنـت:
http://www.palestine-info.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm

موقـع لجنـة الإنتخابـات المركزيـة الفلسـطينية علـى الإنترنـت:
www.elections.ps/pdf/new-law2pdf

موقـع ميـدل ايسـت اونلايـن:
http://www.middle-east-online.com/palestine/?id=36548

نعيـرات، رائـد: إشـكالية البنـاء السياسـي الفلسـطيني، مقـال عاالأنترنـت
www.paldsr.org/pages/index.php?start-from5

نوفـل، ممـدوح: الإنتخابـات الفلسـطينية تنهـي مرحلـة الفصـائل المسـلحة
WWW.MNOFAL.PS/PRENTABLE/?NB=390

الوحـدة الوطنيـة الفلسـطينية عاالأنترنـت:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=939868921200
60218142031

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، البرنـامج الإنتخـابي لقائمـة ابـوعلي مصـطفى عاالآنترنـت:
http://www.wafa.pna.net

يوسي بيلين مقال عالأنترنت: نعم يوجد شريك لإسرائيل من أجل السلام: www.mondiploar.com/fev02/articles/beilin.zip.

**مقابلات شخصية**

الشكعة، غسان: عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن حركة فتح، مقابلة شخصية خلال ندوة سياسية حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل الإنقسام السياسي والجغرافي، جامعة النجاح الوطنية ووزارةالإعلام، 8-4-2008.

الصالحي، بسام: امين عام حزب الشعب، مقابلة شخصية ندوة مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل الإنقسام السياسي والجغرافي، جامعة النجاح الوطنية ووزارة الإعلام،8-4-2008.

عبد الكريم، قيس: مقابلة شخصية على هامش ندوة سياسية " مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل الإنقسام السياسي والجغرافي "، جامعة النجاح الوطنية.بتاريخ 8-4-2008.

الكردي، علي: ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني، مرجعية واحدة أم مرجعيات، مركز الغد العربي للدراسات، حلقات نقاشية،ط1، 2006، ص 13.

نصر الله، تيسير: عضو المجلس الوطني، مقابلة شخصية حول اثر الإنتخابات على التحول الديمقراطي، الخميس 17-4-2008.

**An-Najah National University**
**Faculty of graduate studies**

# Impact of the Second Palestinian Legislative Elections on Palestinian Democratic Transformations

**By**
**Khalil Mohamad Mahmood Abu Arab**

**Supervisor**
**Dr. Raid Nairat**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for The Degree of Master in Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus- Palestine.**
**2008**

**Impact of the Second Palestinian Legislative Elections on Palestinian Democratic Transformations**

**By**
**Khalil Mohamad Mahmood Abu Arab**
**Supervisor**
**Dr. Raid Nairat**

## Abstract

This study examined the impact of the second Palestinian legislative elections on Palestinian democratic transformations within the Palestinian society in the wake of the Islamic Resistance Movement (Hamas)'s winning of these elections. To this end, the researcher raised questions pertinent to the impact of these elections on the future of the Palestinian political system. The researcher also studied the variables which have affected the political system from the ratification of Oslo Accords to the second parliamentary elections which effected important changes in the Palestinian democracy. To answer the questions of this study, the researcher began with a survey of Oslo Accords in terms of their nature and their effect on the Palestinian society. The researcher specifically investigated how the Palestinians got engaged in the political process and its impact on the Palestinian political system. As a matter of fact, their Palestinian Israeli agreements in Oslo had affected the Palestinian political system and created a state of division within the Palestinian society inside and in the Diaspora. Nevertheless, the agreement made it possible for the Palestinians to establish the first Palestinian authority in their land. However, this authority did not have full sovereignty. The researcher also explained that these agreements had written off the Palestinians' demand for the

restoration of the 1948 lands after their acceptance and recognition of the UN resolutions 242 and 338.

The researcher then moved to discuss the nature of the Palestinian political system and the impact of that on the democratic transformations in the Palestinian society. To this end, the researcher examined the influence of the second Palestinian legislative elections in the Palestinian factions and forces. These elections and their results were a very important turning point in the Palestinian society. All Palestinian national factions and forces, except Islamic Jihad, participated in these elections landslide.

The victory of Hamas in these elections was a political upheaval in the political system from being a one- party political system to a system characterized by political pluralism. This victory by Hamas in these legislation elections surprised all including Hamas itself. That stunning victory came after the democratic process to proved that the Palestinian people's option was not necessarily supportive of the foreign and American position. Smoothness and quiet, which accompanied these elections, also astonished observers and the public. The Palestinians individuals and institutions, took upon themselves to make these elections a success. No violations were reported during the election process. This made international observers consider what had happened a big change in the democratic course of the Palestinian people.

The researcher concluded that these elections have contributed to the reinforcement of the state of democracy in the Palestinian society and this

in turn was reflected in the Palestinian political reality. However, the changes in the aftermath of these elections had had a great impact on the role played by the state's institutions in effecting this change particularly after Hamas moved from opposition and resistance to authority take over, and Fatah movement's change of position from authority to partial opposition. Fatah, after the elections, continued to control the institutions and presidency but lost its parliamentary strength. Moreover, the political developments, in the wake of these elections, showed that the world had an "appointment" with change in the structure of the Palestinian authority. This change was met with international rejection of the results of ballots after Hamas had achieved a big victory. This clearly showed that the world was waiting for a type of democracy that would suit it. However, the results "blew" against the world's wishes.

In spite of this negative reaction of the international community, the elections turned things upside down. They produced a new Palestinian democratic path after the people participated strongly in these elections which in turn made them capable of effecting the required change. The democratic transformation and the results of the second Palestinian legislative elections were the basic pillar on which this was based. The hypothesis of this study was that the elections and their results had played an outstanding role in effecting Palestinian democracy. After testing this hypothesis, it was found that the elections and their results have created a new reality after the participation of several major factions and forces. They all competed over the legislative council seats, thus reflecting a big

democratic change in the Palestinian political system. The results of these elections have put an end to the hegemony of one faction in the Palestinian arena. These also reinforced the state of partnership between the different factions and force. The elections, it should be maintained, were held on the principle of competition between the parties and forces to change the political reality. This study ended with investigation into the required role, expected from the political forces in Palestinian arena, to create an equation or strike a balance between the political desires of the parties and forces and the desires of individual's who expressed their commitment to the democratic option.